وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

تحليل العلاقة بين الموازنة العامة و الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1988-2009

رسالة تقدم بها

سلام كاظم شاني

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

مهدي سهر غيلان الجبوري

1432 هـ

2011 م

الإهـــــــداء

إلى اشرف الخلق والمرسلين... نبي الرحمة محمد (صلى الله عليه واله وسلم)

إلى والدتي الغالية (رحمها الله)

إلى والدي الغالي (أمد الله في عمره)

إلى إخوتي الأعزاء

إلى جميع أساتذتي المحترمين

اهدي هذا الجهد المتواضع

سلام

شكـــر و تقديـــر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق محمد خاتم النبيين وعلى اله وصحبه أجمعين وبعد...

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان لأستاذي المشرف الأستاذ المساعد الدكتور مهدي سهر غيلان الذي حفني بالرعاية العلمية الأصيلة وتوجيهاته القيمة وملاحظاته العلمية السديدة التي كان لها الأثر الكبير في إتمام هذه الرسالة. كما لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور علاء فرحان عميد كلية الإدارة والاقتصاد والأستاذ المساعد الدكتور محسن عبد الله ألراجحي رئيس قسم الاقتصاد الذين لم يبخلوا علي بالنصح والإرشاد والمتابعة.

وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة الرسالة وما سيبدونه من ملاحظات وتوجيهات علمية بناءة ستغني الرسالة.

وأتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذ الفاضل الدكتور مظهر محمد صالح مستشار البنك المركزي العراقي لما بذله من جهود قيمة تخص موضوع الرسالة فأدامه الله ثروة علمية لبلدنا العزيز. واشكر السيدة سحر قاسم إحدى منتسبات البنك المركزي لما قدمته من مساعدة في مجال توفير البيانات اللازمة.

كما أتقدم بفائق شكري وتقديري لأستاذي الفاضل الأستاذ المساعد الدكتور عياد محمد علي باش والأستاذ الفاضل الأستاذ المساعد الدكتور عامر عمران المعموري، والدكتور عمار حمد العيساوي ـ كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد، الذين كانوا سنداً لي وأمداني بالعون العلمي والمعنوي أدامهم الله لطلبة العلم.

وأقدم جزيل شكري وامتناني لكل أساتذتي في قسم الاقتصاد الذين تتلمذت على أيديهم ونهلت من علمهم واخص منهم الأستاذ الدكتور هاشم مرزوك الشمري والأستاذ الدكتور كاظم احمد البطاط والأستاذ الدكتور عواد كاظم شعلان والأستاذ الدكتور حسين ديكان والأستاذ الدكتور احمد خليل الحسيني والأستاذ الدكتور خالد حسين. كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل الأستاذ المساعد الدكتور عدنان كريم نجم الدين لجهوده الكبيرة خلال مدة الدراسة وكذلك الأستاذ المساعد الدكتور صفاء عبد الجبار الموسوي.

وأتقدم بجزيل شكري وتقديري إلى الأخ المدرس المساعد علي قاسم العبيدي والأخ عبد الحسين جبار الفتلاوي والسيد سيف عبد الحسين الخفاجي لما قدموه لي من العون فجزاهما الله خير الجزاء.

ولا يسعني إلا أن أعرب عن شكري وامتناني لإخوتي وزملائي طلبة الدراسات العليا في قسم الاقتصاد (ضياء وجعفر وعبير وآلاء وصابرين ونور وصبا).

وأخيراً أقدم شكري وامتناني إلى كل من مد إلي يد العون ولم أتمكن من ذكرهم جميعاً في هذه السطور القليلة فجزآهم الله سبحانه وتعالى عني خير الجزاء.

الباحث

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	و
قائمة الأشكال البيانية	ز
المقدمة:-	1-6
أولاً:- أهمية الدراسة	2
ثانياً:- مشكلة الدراسة	2
ثالثاً:- فرضية الدراسة	2
رابعاً:- أهداف الدراسة	2
خامساً:- منهجية الدراسة	2
سادساً:- الحدود المكانية والزمانية للدراسة	3
سابعاً:- هيكلية الدراسة	3
ثامناً:- الصعوبات التي واجهت الدراسة	3
تاسعاً:- الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة	4- 6
الفصل الأول:- الإطار المفاهيمي للموازنة العامة وبنية الناتج	7- 57
تمهيد	7
المبحث الأول:- الإطار المفاهيمي للموازنة العامة	7- 39
المطلب الأول:- مفهوم الموازنة العامة	7- 15
المطلب الثاني:- عجز الموازنة العامة وأسبابه	16- 26
المطلب الثالث:- اثر العجز على بعض المؤشرات الاقتصادية	27- 28
المطلب الرابع:- الجدل الفكري حول عجز الموازنة العامة	28- 33
المطلب الخامس:- مصادر تمويل العجز المالي وآثارها	33- 37
المطلب السادس:- نماذج معالجة العجز في الموازنة العامة	37- 39
المبحث الثاني:- الإطار النظري لبنية الناتج	40- 47
المطلب الأول:- بنية الناتج (هيكل الناتج)	40- 44
المطلب الثاني:- الاقتصاد الريعي وآثاره	44- 47
المبحث الثالث:- الإطار النظري للاختلالات الهيكلية	48- 57
المطلب الأول:- الهيكل الاقتصادي	48- 50
المطلب الثاني:- الاختلال الهيكلي	50- 53
المطلب الثالث:- وجهة نظر المدارس الفكرية حول الاختلالات الهيكلية	54- 57
الفصل الثاني:- الإطار التحليلي للعلاقة بين الموازنة العامة وبنية الناتج في العراق	58- 93
تمهيد	58
المبحث الأول:- تحليل الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي	58- 78
المطلب الأول:- السياسة المالية في الاقتصاد العراقي	58- 59
المطلب الثاني:- هيكل الموازنة العامة في العراق	60- 75
المطلب الثالث:- تطور حالة الموازنة العامة للمدة 1988-2009	76- 78

المبحث الثاني:- تحليل بنية الناتج في الاقتصاد العراقي	93- 79
المطلب الأول:- تحليل مكونات بنية الناتج	90- 79
المطلب الثاني:- ـ تحليل العلاقة بين القطاعات الاقتصادية	93- 90
الفصل الثالث:- قياس وتحليل العلاقة بين الموازنة العامة وبنية الناتج في العراق	112- 94
تمهيد	94
المبحث الأول:- الأساليب القياسية المستخدمة في التحليل	102- 94
المطلب الأول:- توصيف الأساليب القياسية	101- 94
المطلب الثاني:- توصيف متغيرات الدراسة	102- 101
المبحث الثاني:- تحليل النتائج	112- 103
المطلب الأول:- اثر مكونات الموازنة العامة على الناتج المحلي الإجمالي	108- 103
المطلب الثاني:- تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وبنية الناتج	112- 108
الاستنتاجات والتوصيات	115- 113
المصادر	124- 116
الملاحق	153-125

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
.1	تطور الإيرادات العامة للمدة من 1988 - 2009	61
.2	تطور الإيرادات الضريبية للمدة من 1988 - 2009	63
.3	تطور الإيرادات النفطية للمدة من 1988 - 2009	65
.4	تطور الإيرادات الأخرى للمدة من 1988 - 2009	67
.5	تطور النفقات العامة للمدة من 1988 - 2009	69
.6	تطور النفقات الجارية للمدة من 1988 - 2009	71
.7	تطور النفقات الاستثمارية للمدة من 1988 - 2009	74
.8	الفائض أو العجز في الموازنة العامة للمدة من 1988 - 2009	76
.9	تطور مجاميع القطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة (1988=100) للمدة من 1988-2009	79
.10	تطور الأهمية النسبية لمجمل القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة من 1988 - 2009	81
.11	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية المكونة في الناتج المحلي الإجمالي للمدة من 1988-2009	83
.12	تطور الأهمية النسبية للنفط الخام للمدة 1988 - 2009	86
.13	معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية المكونة للمدة من 1988 - 2009 بالأسعار الثابتة (1988=100)	91
.14	**اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة**	103
.15	**اختبار التكامل المشترك لجوهانسن**	104
.16	اختبار السببية لكرانجر	105
.17	عدد التأخرات أو التخلفات لنموذج VAR لمتغيرات الدراسة	105
.18	نتائج تحليل (VAR) لمتغيرات النموذج	107
.19	**اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة**	108
.20	**اختبار التكامل المشترك لجوهانسن**	109
.21	اختبار السببية لكرانجر	109
.22	عدد التأخرات أو التخلفات لنموذج VAR لمتغيرات الدراسة	110
.23	نتائج تحليل (VAR) لمتغيرات النموذج	111

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
.1	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة % للمدة من 1988-2009	64
.2	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة % للمدة من 1988-2009	66
.3	نسبة الإيرادات الأخرى إلى الإيرادات العامة % للمدة من 1988-2009	68
.4	نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة % للمدة من 1988-2009	73
.5	نسبة النفقات الاستثمارية إلى النفقات العامة % للمدة من 1988-2009	75
.6	نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي% للمدة من 1988-2009	78
.7	استقرارية البيانات عند الفروق الأولى لمتغيرات مكونات الموازنة وبنية الناتج	106
.8	استقرارية البيانات عند الفروق الأولى لمتغيرات عجز الموازنة وبنية الناتج	110

المستخلص:-

اتسمت السياسة المالية في البلدان النامية عامة والعراق بصورة خاصة باختلالات بنيوية كبيرة، إذ أن الموازنة العامة للدولة تعتمد وبشكل كبير على مصدر أحادي محدود للحصول على جزء كبير من الإيرادات العامة ألا وهو قطاع النفط،كما أن النفقات العامة للدولة اتسمت بالاختلال نتيجة التركيز على الإنفاق الجاري أكثر من الاستثماري، وهذا يعكس الطبيعة الاستهلاكية للإنفاق الحكومي، إذ أصبحت النفقات الجارية تشكل القسم الأكبر من النفقات العامة.

أن الطبيعة الريعية للنظام الاقتصادي في العراق، جعلت هذا الاقتصاد أحد اقتصادات البلدان النامية والتي تعاني من اختلال في هيكلها الإنتاجي، إذ أن اغلب الناتج المحلي الإجمالي وناتج القطاعات السلعية متأتي من قطاع النفط، إذ استحوذ هذا القطاع على النسبة الأكبر خلال مدة الدراسة رغم تراجع أهميته في بداية الحصار الاقتصادي، أما القطاعات الأخرى فإنها لا تشكل سوى نسب متواضعة في هذا الناتج.

وبذلك أصبح النفط يمثل المورد الأساس في تمويل الموازنة العامة للدولة وكذلك في تحديد حجم النفقات العامة، كما أن اغلب الصادرات متأتية من القطاع النفطي، إذ احتلت صادرات النفط الخام النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات خلال مدة الدراسة باستثناء مدة بداية الحصار الاقتصادي ولغاية العمل بموجب مذكرة التفاهم، وهذا جعل من النفط الخام المصدر الأساس في الحصول على العملات الصعبة.

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها، إن اختلال بنية الناتج من خلال الاعتماد على قطاع النفط، يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات وانعكاسها على خفض الإيرادات العامة للدولة وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة، أي أن العلاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة للدولة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ومن اجل التحقق من فرضية الدراسة فان هيكل الدراسة قسم إلى ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للموازنة العامة وبنية الناتج وتناول الثاني تحليل العلاقة بين الموازنة العامة وبنية الناتج في الاقتصاد العراقي، أما الثالث فقد تضمن المنهجية المستخدمة في التحليل القياسي وعرض نتائج الدراسة، إذ استخدم اختبار (VAR) في تحليل العلاقة بين عجز الموازنة وبنية الناتج، وتعد هذه الطريقة من الطرق الحديثة في القياس الاقتصادي والتي تعتمد على استقرار السلاسل الزمنية، ثم اختبار التكامل المشترك أي فيما إذا كانت توجد علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات أم لا ثم تقدير متجه الانحدار الذاتي (VAR) لمتغيرات الدراسة.

المقدمة:-

يتصف الاقتصاد العراقي باختلالات بنيوية كبيرة، والتي من بينها اختلال الموازنة العامة للدولة، إذ أن جانب الإيرادات من الموازنة قد ارتكز على مورد واحد وبشكل شبه كامل في تمويل الموازنة العامة للدولة وهو النفط الخام (عدا مدة العقوبات الدولية)، في الوقت الذي تراجع فيه حجم وأهمية الإيرادات الأخرى لاسيما الضريبية، إذ أن وفرة الإيرادات النفطية وبشكل كبير قد أدى إلى إهمال أهمية ودور الإيرادات الأخرى، وبذلك أصبح تقدير الموازنة العامة للدولة مستند وبشكل رئيس على الإيرادات النفطية المتوقعة، مما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات سوق النفط العالمية، فضلاً عن التغيرات الداخلية والمتمثلة بظروف وكمية الإنتاج المحلي للنفط الخام. كما شهدت النفقات العامة نوعاً من الاختلال، إذ أن الجزء الأكبر من النفقات العامة توجه نحو الإنفاق الاستهلاكي وليس نحو الأعمال المنتجة، إذ أن نسبة النفقات الاستثمارية باتت تشكل نسب هامشية من الإنفاق العام في البلد إذا ما قورنت بنسبتها في الدول المتقدمة، وهذا يعكس الصفة الاستهلاكية للنفقات العامة.

أن اعتماد الاقتصاد على مصدر أحادي وهو النفط الخام قد جعل منه اقتصاداً ريعياً يعاني من اختلال في هيكله الإنتاجي، إذ أصبح قطاع النفط يسهم في الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي واغلب ناتج القطاعات السلعية ويكاد يكون ناتج قطاع المقالع والتعدين بأكمله متأتي من ناتج النفط الخام، وقد استمر قطاع النفط في هيمنته على الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة على الرغم من تراجع أهميته أثناء مدة العقوبات الدولية.

ومن المعلوم أن صادرات البلد ترتبط بهيكله الإنتاجي ومدى مساهمة وأهمية كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وان العراق كأحد البلدان النفطية تميز بهيمنة قطاع النفط على هيكله الإنتاجي، وبذلك أصبحت صادرات البلد إلى الخارج مرتكزة على ناتج هذا القطاع، إذ ساهمت الصادرات النفطية في النسبة الأكبر من الصادرات الكلية خلال مدة الدراسة عدا مدة بداية العقوبات الدولية وحتى العمل بموجب مذكرة التفاهم، وهذا جعل من النفط الخام المصدر الوحيد في الحصول على العملات الأجنبية.

وكما هو معلوم أن النفط سلعة تخضع للتقلبات الخارجية، أي أن سعرها يتحدد تبعاً للظروف الخارجية، وهذا يعني أن اقتصاد البلد سيكون رهينة تقلبات سوق النفط العالمية، الأمر الذي يجعله أكثر عرضة للصدمات الخارجية.

وهذا يعني أن النفط الخام قد مارس دوراً اساسياً في اختلال هيكل الناتج وتحديد طبيعة الاختلال الداخلي (الموازنة العامة).

أولاً:- أهمية الدراسة

تنبثق أهمية الدراسة في الوقوف على مدى الاختلال في بنية الناتج للاقتصاد العراقي وما يتبع ذلك من تأثر الموازنة العامة للدولة بهذا الاختلال من الجانب الداخلي، والذي ينعكس سلباً على تحقيق معدلات النمو في الاقتصاد العراقي.

ثانياً:- مشكلة الدراسة

يعاني الاقتصاد العراقي ومنذ زمن بعيد من اختلال بنية الناتج والناجم عن التركيز على قطاع واحد وبشكل كبير ألا وهو قطاع النفط والذي يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد، وما ينجم عن ذلك من تركيز إيرادات الموازنة العامة بصورة اساسية على النفط، لذا فان العجز في الموازنة العامة للدولة هو احد الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات البلدان النامية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة.

ثالثاً:- أهداف الدراسة

تتمحور أهداف الدراسة في :-

1- تحليل العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للعراق لمدة الدراسة.

2- تحليل وبيان الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وبيان الاختلالات الهيكلية.

3- تحليل العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي ممثلاً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحليل العلاقة السببية بين تلك المؤشرات الاقتصادية.

رابعاً:- فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها، إن اختلال بنية الناتج من خلال الاعتماد على قطاع النفط، يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات وانعكاسها على خفض الإيرادات العامة للدولة وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة، أي أن العلاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة للدولة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

خامساً:- منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على استخدام الأسلو التحليلي، والذي يستند على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي من خلال تحليل تطور البيانات عبر المراحل التاريخية واستقراء الواقع الاقتصادي وتحليل وتقويم الظواهر الاقتصادية خلال مدة الدراسة ومتابعة تطوراتها خلال المدد الزمنية المختلفة ومن ثم استنباط الآثار المترتبة على ذلك، فضلاً عن استخدام طريقة التحليل القياسي VAR لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

سادساً:ـ الحدود المكانية والزمانية للدراسة

لقد تناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة من 1988-2009، وقد اعتمد هذا التحليل عبر ثلاث مدد زمنية:ـ

الأولى:ـ مدة ما قبل فرض العقوبات الدولية والتي تشمل المدة 1988 إلى آ 1990.

الثانية:ـ مدة الحر والعقوبات الدولية والتي تشمل المدة 1991 إلى 2003.

الثالثة :ـ مدة ما بعد العقوبات الدولية والانفتاح الخارجي وتشمل المدة 2004 إلى 2009.

سابعاً:ـ هيكلية الدراسة

يقسم هيكل الدراسة إلى ثلاثة فصول، إذ تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للموازنة العامة وبنية الناتج، ويتضمن الفصل ثلاثة مباحث، المبحث الأول، تناول الإطار المفاهيمي للموازنة العامة، و الثاني، تناول الإطار النظري لبنية الناتج، و الثالث، تناول الإطار المفاهيمي للاختلالات الهيكلية.

الفصل الثاني تناول إطار تحليلي للعلاقة بين الموازنة العامة وبنية الناتج في العراق، وتضمن الفصل مبحثين، المبحث الأول، تحليل الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، و الثاني، تناول تحليل بنية الناتج في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

الفصل الثالث تناول قياس وتحليل العلاقة بين الموازنة العامة وبنية الناتج في العراق، وتضمن الفصل مبحثين، المبحث الأول، تناول الأساليب القياسية المستخدمة في التحليل، و الثاني، تحليل النتائج.

ثامناً:ـ الصعوبات التي واجهت الدراسة

يتميز موضوع الدراسة بسعة جوانبه وتعددها وبالتالي صعوبة حصر جميع تلك الجوانب، لذا حاول الباحث وبقدر الإمكان تغطية الجوانب الرئيسة لهذا الموضوع والوصول إلى نتائج مقبولة تؤيد الجانب النظري والتطبيقي للدراسة.

كما برزت صعوبة أخرى والتي تمثلت بعدم دقة البيانات التي تخص المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة، فضلاً عن تضاربها من مصدر إلى آخر، الأمر الذي جعل من إمكانية الحصول على بيانات دقيقة شبه مستحيلة، لذا فقد حاول الباحث الحصول على البيانات الإحصائية الصادرة من الجهات الرسمية والتي تكون قريبة للواقع. وقد اعتمدت البيانات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي بشكل رئيس (كون البنك المركزي جهة مستقلة وبالتالي هو أكثر حيادية في طرح البيانات)، ثم الاعتماد بشكل ثانوي على البيانات الصادرة من قبل وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات و وزارة المالية.

ثانياً:- الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة

يوجد عدد كبير من الأبحاث والدراسات النظرية ذات الصلة الوثيقة بموضوع الموازنة من جهة وبنية الناتج من جهة أخرى والتي صدرت معظمها من مراكز البحث العلمي والجامعات في العراق وعلى المستوى العالمي. ولكن من الملاحظ أن أغلب الدراسات الصادرة والمتعلقة بالاقتصاد العراقي لم تتناول الربط بين الموازنة العامة وبنية الناتج على الرغم من أن هناك دراسات تناولت تحليل بنية الناتج وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية، فيما تناولت دراسات أخرى العجز المالي وآثاره الاقتصادية، لكن هذه الدراسة تناولت تحليل العلاقة بين الموازنة العامة وبنية الناتج في الاقتصاد العراقي، لاسيما وان الدراسة استخدمت طرق التحليل القياسية المتقدمة في تحليل هذه العلاقة، وذلك للوصول إلى مدى تأثر الاختلال المالي بالاختلال في بنية الناتج. ومع ذلك سوف نستعرض بعض الدراسات التي استفاد منها الباحث في دراسته وعلى النحو الآتي:-

أ- المراجع العربية:-

1- دراسة (مفيد ذنون يونس - 2001)([1])

وقد حاول الباحث دراسة وتحليل الاختلال الإنتاجي في الاقتصاد العراقي ومن ثم تقييم فاعلية الإنفاق الحكومي في تصحيح هذا الاختلال في جانبيه الجاري والاستثماري على الإنتاج في القطاعات غير النفطية، ومن ثم إيجاد مضاعف الإنفاق الحكومي لكل نوع من أنواع الإنفاق الحكومي ولكل قطاع.

وقد خرج الباحث إلى استنتاج أن الإنفاق الحكومي في العراق يؤدي دوراً مهماً في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وفي ميدان تصحيح الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد العراقي على الرغم من كبر حجم الإنفاق.

2- دراسة (حلمي إبراهيم منشد - 2004)([2])

حاول الباحث دراسة الأسس النظرية لظاهرة العجز المزدوج، وتحليل وجهة نظر المدارس الفكرية بشأن عجز الموازنة العامة وآثارها الاقتصادية، إضافة إلى دراسة تطور اتجاه السياسة المالية بأدواتها المختلفة وتحديد مدى استقلالية السلطات النقدية عن السلطات المالية وقياس الآثار التضخمية للعجز المالي، وقياس اثر العجز المالي والدين العام وقياس العلاقة السببية وتحديد اتجاهاتها بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري.

وتوصلت الدراسة إلى استنتاج، عدم استقلالية السلطة النقدية في مصر عن السلطة المالية واستقلاليتها في كل من تونس والمغرب، إضافة إلى معنوية الأثر التضخمي للعجز المالي في مصر وعدم معنويته في تونس والمغرب، وبعد اختبار العلاقة السببية بين العجز المالي وعجز الحساب الجاري، توصل الباحث إلى عدم وجود العلاقة السببية بين العجزين في تونس، في حين كانت العلاقة غير معنوية في مصر في الأجل القصير ومعنوية السببية ثنائية الاتجاه في المغرب.

([1]) مفيد ذنون يونس : اختلال الهيكل الإنتاجي وفاعلية الإنفاق الحكومي في تصحيحه - دراسة حالة العراق، مجلة آفاق اقتصادية، عدد81، 2001.

([2]) حلمي إبراهيم منشد: تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000)، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، 2004.

3- دراسة (حمد بن محمد الحو□ان - 2007)([1])

سعت هذه الدراسة إلى تحليل ديناميكية الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في المملكة العربية السعودية، بتحليل الصدمات الهيكلية لنموذج الطلب الكلي باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR) للمدة 1963-2004.

توصلت الدراسة إلى أن تذبذ□ الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم الناتج المحلي غير النفطي يكمن بسبب تقلب العائدات النفطية بالمقام الأول، كما أن هذه العائدات لا تصح للاقتصاد المحلي إلا من خلال الإنفاق الحكومي، وعلى ذلك يمكن التحكم في مدى تأثيرها متى ما أرادت الحكومة ذلك هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد عانت الحكومة من عجوزات في فترات متفاوتة عندما هبطت الإيرادات البترولية ومن ثم اضطرت إلى الاستدانة لتمويل إنفاقها، وفي بعض السنوات زاد معدل نمو الناتج غير النفطي والناتج المحلي للقطاع الخاص عن معدل النمو للناتج النفطي، لذا فمن الخطأ الاعتقاد بأن الناتج النفطي هو المحدد الوحيد للناتج غير النفطي ومن ثم المتغيرات الاقتصادية الكلية، أي أن السببية هي باتجاه واحد فقط، وعلى ذلك يتم إهمال التطورات التي تحدث في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

4- دراسة (حيدر حسين احمد محمد آل طعمة - 2011)([2])

حاولت الدراسة تقديم رؤية اقتصادية كلية متكاملة لفرضية العجز المزدوج ونظرية التكافؤ الريكاردي في بعض البلدان النامية.

توصلت الدراسة إلى استنتاج، أن اختبار التكامل المشترك يعبر عن وجود متجه وحيد للتكامل المشترك بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحسا□ الجاري، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات في المملكة العربية السعودية، في حين لم تتوافق نتائج تقدير نموذج متجهات الخطأ مع نظرية التكافؤ الريكاردي في المملكة العربية السعودية، نظراً لان البلدان النفطية لا تعتمد على الضرائب في تمويل موازناتها الحكومية، ولكنها تعتمد بشكل أساس على العائدات النفطية. كما أوضحت النتائج وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من عجز الحسا□ الجاري إلى عجز الموازنة الحكومية في الأجلين القصير والطويل، مما يشير إلى عدم تحقيق ظاهرة العجز المزدوج طبقاً للمفاهيم المفسرة لهذه الظاهرة في المملكة العربية السعودية، وقد بررت الدراسة هذه النتيجة بأن العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحسا□ الجاري تتخذ صيغة خاصة في الاقتصادات النفطية، إذ أن الصادرات النفطية تمول الجزء الأساس من الموازنة الحكومية، لذا فان ارتفاع الصادرات سيؤدي إلى ارتفاع إيرادات الحكومة ومن ثم زيادة الفائض أو تقليص العجز في الموازنة العامة بافتراض ثبات الاستيرادات والإنفاق الحكومي.

([1]) حمد بن محمد□حوشان : ديناميكية□ناتج غير□نفطي في□مملكة□عربية□سعودية - تحليل متجه الانحدار□ذاتي، قسم الاقتصاد - كلية إدارة الأعمال - جامعة□ملك سعود، مجلة□علوم الإدارية،□عدد الأول -□مجلد□عشرون، 2007.

([2]) حيدر حسين احمد□- طعمة : تحليل□علاقة بين عجز□موازنة□حكومية وعجز□حساب□جاري (دراسة تطبيقية□ظاهرة□عجز□مزدوج في □بلدان□نامية)، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة□ى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد، 2011.

ب ـ المراجع الأجنبية :ـ

1 ـ دراسة (Stephen J.Turnovsky & Md.A.Basher - 2008)([1])

حاولت هذه الدراسة توضيح دور العائدات الضريبية بالنسبة إلى الإيرادات العامة في البلدان النامية.

وقد توصلا الباحثين إلى نتيجة مهمة وهي أن رفع العائدات الضريبية هي قضية حقيقية بالنسبة للبلدان النامية، لأنها تنشد نمو وتوسيع مستوى خدماتها العامة، وهناك حاجة ملحة لزيادة العائدات من المصادر المحلية مع التحرك العام باتجاه التحرر التجاري، وان العائدات الضريبية الإضافية سوف تأتي من المصادر الأخرى حتماً مع ضرائب الدخل الشخصي الأعلى التي أصبحت أكثر أهمية ما دامت الضريبة غير المباشرة هي المصدر الرئيس للعائدات الحكومية في هكذا اقتصادات.

([1])Stephen J.Turnovsky & Md.A.Basher : Fiscal Policy And The Structure Of Production In A Two-Sector Developing Economy , University Of Washington , Seattle , WA,98195 , Willamette University , Salem , OR, 97301 , February _ 2008 .

الفصل الأو

الإطار المفاهيمي للموازنة العامة وبنية الناتج

المبحث الأو :- الإطار المفاهيمي للموازنة العامة

المبحث الثاني:- الإطار النظري لبنية الناتج

المبحث الثالث:- الإطار النظري للاختلالات الهيكلية

تمهيد

تعد الموازنة العامة أداة مالية مهمة، إذ أنها توضح المركز المالي للحكومة، إذ أن أفضل مصطلح مفرد يقيس الحالة المالية في الاقتصاد هو عجز الموازنة، والذي يعكس الاختلال المالي. وان اختلال هيكل الموازنة العامة، غالباً ما يعكس□الة عدم تنوع أو اختلال بنية الناتج في الاقتصاد، إذ أن ذلك يعني قلة أو عدم تنوع مصادر الإيرادات العامة للدولة وهذا ما ينجم عنه آثار سلبية على الموازنة العامة فضلاً عن الآثار الأخرى على المتغيرات الاقتصادية، فضلاً عن ذلك أن اختلال بنية الناتج تؤدي إلى قلة أو عدم تنوع الصادرات.

المبحث الأول:ـ الإطار المفاهيمي للموازنة العامة

المطلب الأول:ـ مفهوم الموازنة العامة

تمثل الموازنة العامة إ□دى أدوات الدولة التي تتولى بموجبها أدارة سياستها المالية من نفقات وإيرادات من اجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، ويرتبط عمل الموازنة العامة بالاقتصاد الوطني، إذ يتم تسييرها من قبل الدولة وفقاً للحالة التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وبالتالي فهي تمثل الأداة المباشرة لعمل المرافق العامة.

أولاً:ـ تعريف الموازنة العامة Public Budget

هنالك تعاريف عدة للموازنة العامة، تختلف بحسب اختلاف وجهة نظر المدارس الفكرية وطبيعة السياسات والفلسفة الاقتصادية المتبعة في كلّ بَلد، لذا توجد عدة تعاريف لمفهوم الموازنة العامة، إلا أن اغلب التعاريف تبدو أنها تختلف من□يث الألفاظ لكنها تتفق في الجوهر والأهداف التي تهدف الدولة إلى تحقيقها من خلال الموازنة العامة . وفيما يلي استعراض لبعض من تلك التعاريف :ـ

إذ تعرف الموازنة العامة ((بأنها عبارة عن عملية توقع و أجازة لنفقات وإيرادات الدولة عن فترة زمنية مقبلة، سنة في المعتاد، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية))([1]) .

وكما تعرف الموازنة العامة ((بأنها تقدير مفصل للإيرادات و النفقات العامة لمدة زمنية مقبلة غالباً ما تكون سنة وتعمل على تحقيق الأهداف التي تتبناها الدولة))([2]).

في □ين عرفها القانون الفرنسي ((بأنها الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة، و وآرداتها، ويأذن بها ويقررها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية))([3]) .

وقد عرفها قانون أصول المحاسبات رقم 28 لسنة 1940 المعدل في العراق ((بأنها الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية و□دة تعين في قانون الميزانية))([4]).

([1]) عادل □مد□شيش: أساسيات المالية العامة ـ مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، بيروت ـ لبنان، دار النهضة العربية، 1992، ص 269.

([2]) وليد خالد الشايجي : المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، الأردن، دار النفائس، ط1، 2005، ص 32.

([3]) عايد فضل الشعراوي: السياسة المالية في دولة الخلافة، بيروت ـ لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط1، 2007، ص 153.

([4]) عادل فليح العلي: المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، عمان ـ الأردن، دار الحامد، ط1، 2007، ص 505.

و يمكن تعريف الموازنة العامة بأنها خطة مالية Fiscal Plan تتضمن تقديراً Estimation لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة واحدة، ويتم إعداد الموازنة في ضوء الأهداف (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية) التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وأي منها يحتل سلم الأولوية، ويتم تنفيذ بنود الموازنة بعد الحصول على أذن من قبل السلطة التشريعية .

و تعتمد مسألة ماذا ستكون عليه النفقات العامة (المباشرة وغير المباشرة) على التشريعات المستقبلية، وعلى نحو مماثل تعتمد المقبوضات المرتبطة بها على التشريع المستقبلي وعلى التطورات الاقتصادية غير المؤكدة جيداً([1]) .

كما تعتمد الموازنة اعتماداً كبيراً على الاقتصاد الوطني، إذ إنها تؤثر به وتتأثر به، إذ أن الموازنة العامة تتأثر بالأحوال الاقتصادية في البلد، فخلال أوقات الازدهار الاقتصادي Economic Prosperity تزداد حصيلة الدولة من الإيرادات (الضريبية وغير الضريبية) كي تقوم بإعادة أنفاقها على أوجه الإنفاق المختلفة، كما تنخفض حصيلة إيرادات الموازنة أثناء أوقات الكساد الاقتصادي Economic Depression، كما تمارس التجارة الخارجية دوراً كبيراً في التأثير على الموازنة العامة، ذلك لان الرسوم الجمركية تمثل جزء مهم من الإيرادات العامة للموازنة، إذ تزداد حصيلتها أثناء أوقات الازدهار الاقتصادي وتقل خلال مدة الكساد، فضلاً عن أثر الأحوال الاقتصادية الخارجية للدول التي تتعامل معها الدولة على الموازنة العامة([2]).

وتعد الموازنة العامة عملاً تنفيذياً للأهداف المحددة للسياسة الاقتصادية والمالية التي تعبر عن نشاطات الدولة واتجاهاتها في مختلف الحقول، إذ أنها تمثل ترجمة للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وتحدد على ضوء هذه الأهداف شروط الإنفاق والجباية وفقاً للقوانين التي تقرها السلطة التشريعية في البلد، والتي تؤثر في توجيه الاقتصاد العام([3]) .

أن مفهوم الموازنة في الفكر التقليدي ذات طابع مالي بحت Pure Fiscal، إذ أقتصر على تقدير النفقات العامة وتخصيص الإيرادات اللازمة لتغطيتها، وتتميز الموازنة الناجحة لدى الكلاسيك بصغر حجمها في جانبي النفقات والإيرادات، وان دور الدولة محدد ضمن الوظائف التقليدية وهي (الأمن، الدفاع، القضاء)، وان حركة النشاط الاقتصادي متروكة للأفراد والتوازن الاقتصادي يتحقق تلقائياً وبدون تدخل الدولة، إلا أن ظهور أزمة الكساد العظيم في الثلاثينيات من القرن الماضي وما نتج عنها من شيوع الأفكار الكينزية والتي دعت إلى تدخل الدولة في الاقتصاد من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي العام بدلاً من التوازن المالي وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية (النفقات والضرائب) وبهذا أصبح هدف الموازنة لا يقتصر على الغرض المالي فقط وإنما يتعدى ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية([4]) .

([1]) Robert Eisner : Which Budget Deficit ? Some Issuses Of Measurement And Their Implications, The American Economic Review. Vol . 74, No . 2, Papers And Proceeding Of The Ninety Sixth Annual Meeting Of The American Economic Association, 2010 ,P 140.

([2]) محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، عمان ـ الأردن، دار المسيرة، ط1، 2008، ص 385.

([3]) عايد فضل الشعراوي، مصدر سابق، ص ص 154 - 155.

([4]) محمد طاقة وهدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، عمان ـ الأردن، دار المسيرة، ط1، 2007، ص ص 167 - 168 .

ثانياً: ـ التمييز بين مفهومي الموازنة العامة و الميزانية Public Budget and Balance

غالباً ما يقع خلط لدى بعض البا□ثين بين مفهومي الموازنة و الميزانية، إذ يستخدم هذان المفهومان كمرادفين للتعبير عن المعنى نفسه لدى بعض كتاب المالية العامة، إلا انه في الحقيقة لكل منهما معنى مختلف عن الأخر.

لقد كان بعض البا□ثين في علوم المالية العامة يستخدمون لفظ ميزانية الدولة Government Balance بدلاً من موازنة الدولة Government Budget، وان هذا الاستخدام غير الدقيق للمفهومين سوف يؤدي إلى الخلط بين الوضع الحسابي الماضي للقطاع الخاص و الوضع الحسابي المستقبلي للقطاع العام، كما أن موازنة الدولة تفترض التوازن بين الإيرادات والنفقات، أما الميزانية فأنها تتضمن نشاط القطاع الخاص والذي يحتمل أن يحقق الربح أو الخسارة، وهذا ليس من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الدولة عندما ترسم موازنتها العامة([1]). إذ أنها تهدف أساساً إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية والتي تنصب في المصلحة العامة للبلد ولا يعد الربح أو الخسارة من أهدافها .

يحاول بعض البا□ثين أن يميز بين مفهومي الموازنة والميزانية Budget and Balance، إذ إن مفهوم الموازنة يرتبط بنشاط الدولة والذي يتضمن تقدير لنفقات وإيرادات الدولة لمدة سنة مستقبلية، بينما اصطلاح الميزانية فأنه يرتبط بالمركز المالي للشركة أو المنشأة في لحظة زمنية معينة والتي تعود ملكيتها للقطاع الخاص والتي تحتوي على موجودات ومطلوبات الشركة في تاريخ معين([2]) . وتعمل المشاريع العامة والخاصة على تنظيم ميزانياتها السنوية والتي تتضمن جانبي الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمشروع في تاريخ معين نتيجة لعملياتها التي تمت خلال مدة زمنية سابقة وفقاً للقواعد التي يهتم بها علم المحاسبة، أما الموازنة العامة فأنها تختلف عن ميزانية المشروعات إذ أنها ترتبط بمدة زمنية مستقبلية Futurism كما أنها لا تعطي تقييماً لموجودات ومطلوبات الدولة في تاريخ معين وإنما تتضمن تقديراً لنفقات و إيرادات الدولة خلال مدة قادمة بعد ولا تعد نافذة إلا بعد□صول موافقة السلطة التشريعية([3]).

وهناك من يرى أن كل من الموازنة العامة وميزانية المشروعات يتشابهان في أن كلاهما عبارة عن تقدير للإنفاق وصور هذا الإنفاق وكذلك المنافع المنتظر تحصيلها وموارد هذا التحصيل، وهذا يعني أنهما يمثلان محاسبة متوقعة Expectant Accounting، إلا أن الفارق بينهما هو عنصر الإجازة Approval، إذ أن الموازنة العامة تتضمن عنصر الإجازة، أما ميزانية المشروعات فأنها فقط تقدير للنفقات والإيرادات ولا تتضمن الإجازة([4]) .

ثالثاً: ـ الموازنة العامة والحساب الختامي Public Budget and Final Account

أن الموازنة العامة تمثل تقدير للنفقات والإيرادات العامة للدولة خلال مدة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة و□دة. لذا فهي مبالغ □تمالية Probable يمكن أن تتحقق في ضوءها أ□د ثلاث □تمالات بعد نهاية السنة المالية وهي، الا□تمال الأول أن تتجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة وهي □الة العجز وما يترتب عليها من مخاطر اقتصادية على البلد في بعض الأ□يان، أما الا□تمال الثاني فهو عندما

([1]) فوزي عطوي : المالية العامة والنظم الضريبية وموازنة الدولة، بيروت ـ لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 319 .
([2]) سليمان □مد اللوزي وفيصل مرار : أدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، عمان ـ الأردن، دار المسيرة، ط1، 1997، ص 17 .
([3]) عادل فليح العلي، مصدر سابق، ص ص 507 - 508.
([4]) خليفي عيسى: هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، الأردن، دار النفائس، ط1، 2011، ص ص 22 - 23.

تتجاوز الإيرادات العامة النفقات العامة، إذ يكون هناك فائض مالي، أما الاحتمال الأخير والذي يمثل التوازن المالي وهو احتمال نادر الحدوث.

أما الحساب الختامي للدولة يمثل سجل حسابي تفصيلي تسجل فيه المبالغ التي قامت الدولة بأنفاقها على أوجه الإنفاق المختلفة بصورة فعلية وكذلك تسجل فيه الإيرادات كافة التي قامت الدولة بتحصيلها من مختلف أوجه الإيراد خلال مدة زمنية ماضية هي سنة عادة، ويتشابه الحساب الختامي مع موازنة الدولة في أن المدة الزمنية التي يغطيها تعادل تماماً المدة الزمنية التي تعد عنها موازنة الدولة، إذ أن أي موازنة عامة يجب أن يكون لها حساب ختامي([1]). أي أن الحساب الختامي يتعلق بمدة زمنية ماضية .

أن عملية أعداد الحسابات الختامية في نهاية السنة المالية تعد عملية مهمة وضرورية، وذلك لملاحظة مدى ابتعاد أو اقتراب المبالغ المخمنة عن المبالغ المصروفة فعلاً خلال السنة المالية، كذلك يتم تحديد مدى الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الموازنة العامة، كما يمكن أن نستفيد من إعداد الحسابات الختامية في ملاحظة مدى تحقيق الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال الموازنة العامة، لذا فأن الحسابات الختامية تعد قاعدة أساسية يمكن الاستفادة منها عند إعداد الموازنات في السنوات اللاحقة.

رابعاً:ـ نشأة ومراحل تطور الموازنة العامة

أ ـ نشأة الموازنة العامة Beginning of Public Budget

لم تنشأ الموازنة العامة بمفهومها العلمي الحديث إلا بعد سلسلة من التطورات الاقتصادية والسياسية، فحين كان المجتمع يعيش حياة قبلية بدائية لم تكن هناك حاجة ملحة لظهور الموازنة العامة، إلا انه بعد تطور الحياة الاقتصادية وانتظام المجتمع وظهور الدولة التي تقوم على رأسها حكومة تسير أعمالها بدأ العمل بمبدأ الموازنة العامة من أجل توفير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة([2]).

أن فكرة الموازنة العامة ليست حديثة العهد، إذ يرجع تاريخها إلى ما يقارب خمسة ألاف سنة، عندما قام سيدنا يوسف (عليه السلام) بأعداد أول موازنة تخطيطية لمصر والتي وضعها لموازنة إنتاج واستهلاك القمح خلال سنوات القحط والرخاء([3]).

ولم تكن مالية الدولة في العصور القديمة منفصلة عن مالية الملك أو الحاكم إذ كانت ملكيتهما تختلط معاً وكان الملك أو الحاكم ينفق على الدولة كما ينفق على أسرته([4]). ويعتقد أن الرومان هم أول من لجأ إلى تنظيم إيرادات الدولة ونفقاتها في إطار الموازنة العامة نظراً لاتساع رقعة الإمبراطورية الرومانية، ويقال أن الموازنة الرومانية كانت تنظم كل خمس سنوات([5]) .

أن مصطلح الموازنة العامة استخدم لأول مرة في الاقتصاد الوضعي Positive Economy في انكلترا والذي كان يعني الحقيبة الجلدية Leather Bag التي كان يحملها وزير الخزانة عند حضوره لمجلس العموم البريطاني، إذ كانت الحقيبة تحتوي على بيانات واقتراحات الوزير التي تتعلق بالإيرادات والنفقات العامة، ثم تطور هذا الاستخدام للّمصطلح حتى أصبح يدل على البيانات والاقتراحات المتعلقة

([1]) سعد عبد العزيز عثمان: المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر، بيروت ـ لبنان، الدار الجامعية،2008، ص 578.
([2]) أناس بن صالح الزمداني: المالية العامة والسياسة المالية، عمان ـ الأردن، مكتبة و وراقة البديع، ط1، 2002، ص 21.
([3]) خلف عبد الله وسهيل بسيم الدباس : المحاسبة الحكومية وإعداد موازنة البرامج والأداء، عمان ـ الأردن، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 21.
([4]) محمود حسين الوادي: مبادئ المالية العامة، عمان ـ الأردن، دار المسيرة،ط2، 2010، ص 132.
([5]) خلف عبد الله الوردات وسهيل بسيم الدباس ، مصدر سابق ، ص 132 .

بالنفقات والإيرادات العامة([1]). كما أن مقترح إعداد موازنة لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة وبالصورة الحالية هي فكرة حديثة العهد وترجع في تاريخها إلى عام 1628م في انكلترا، عندما أصبح من الضروري اعتماد الإيرادات والنفقات من قبل السلطة التشريعية والإذن للملك شارل الأول في جباية الضرائب من الشعب لتمويل النفقات العامة، أما في فرنسا فأن فكرة إعداد الموازنة يرجع إلى سنة 1789م بعد قيام الثورة الفرنسية([2]).

إن تطور مفهوم الموازنة العامة ارتبط بتطور الدولة وتكوينها وبتطور أنظمة الحكم فيها، إذ أن جذور الموازنة في انكلترا تعود إلى بداية الصراع بين الحاكم والبرلمان نتيجة لزيادة رقابة البرلمان على أعمال الحاكم وتحديد صلاحياته المالية وضرورة اخذ موافقة الشعب عن طريق ممثليهم عند فرض أي ضريبة عليهم([3]).

ب ـ مراحل تطور الموازنة العامة Stages of Public Budget Development

مرت الموازنة العامة بمراحل مختلفة من التطور والتي أثرت على شكلها ومضمونها، إذ كان لكل مرحلة مقوماتها وخصائصها. ويمكن إيجاز هذه المراحل كما يلي([4]):ـ

المرحلة الأولى:ـ ظهرت في هذه المرحلة ما يسمى بموازنة البنود Article Budget التي تهتم بمراقبة العمليات المالية الحكومية، ذلك لإيجاد نظام مترابط للرقابة للتأكد من أن هذه العمليات تتم بقدرة وكفاءة ضمن الأهداف المحددة لها.

المرحلة الثانية:ـ أصبحت الموازنة العامة في هذه المرحلة أداة لرفع كفاءة الإدارة الحكومية، وتقييم الأعمال المنجزة والتي أطلق عليها بموازنة البرامج والأداء Performance and Program Budget.

المرحلة الثالثة:ـ تركز عمل الموازنة في هذه المرحلة على خدمة العملية التخطيطية من خلال ربط السياسة الاقتصادية و المالية للحكومة، إذ تحولت الموازنة في هذه المرحلة إلى نظام موازنة التخطيط والبرمجة Budget of Planning and Programming .

المرحلة الرابعة:ـ تحول الاهتمام في هذه المرحلة إلى إيجاد طريقة تحليلية لإعداد الموازنة من اجل دعم مرحلة اتخاذ القرار، إذ عن طريقها يتم إيجاد الأهداف والعمليات التنفيذية لتحقيقها من نقطة الصفر، وبذلك ظهرت الموازنة الصفرية zero Budget.

أن موازنة البنود تعد من أقدم الموازنات ولذا فأنها تسمى بالموازنة التقليدية وتعد الأكثر شيوعاً واستخداماً في اغلب البلدان النامية وبضمنها العراق .

أن الطريقة المستخدمة لتقدير المصروفات وفقاً لموازنة البنود يمكن أن تتم بإحدى الطريقتين، الأولى هي الطريقة المباشرة، و وفقاً لهذه الطريقة يتم التقدير بعد دراسة الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية المتوقعة خلال السنة القادمة، أما الطريقة الأخرى فهي طريقة التقدير الآلي، وتعتمد هذه

([1]) وليد خالد الشايجي، مصدر سابق، ص 32.
([2]) محمود حسين الوادي، مصدر سابق، ص 141.
([3]) خلف عبد الله الوردات وسهيل بسيم الدباس، مصدر سابق، ص 132.
([4]) خديجة جمعة الزويني: الفساد وأثره في الموازنة العامة للدولة، مجلة الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، السنة الحادية والثلاثون ـ العدد 73، 2008، ص8.

الطريقة في التقدير على أساس المصروفات الفعلية في السنة السابقة مع إجراء بعض التعديلات عليها وبيان أسباب هذه التعديلات، إذ أنها تعتمد أما على بيانات السنة السابقة لسنة الموازنة أو على أساس اعتماد متوسط مدة ثلاث سنوات الأخيرة لكل عناصر التقدير، وتعد هذه الطريقة الأكثر استخداماً لأنها تعد الأسهل والأسرع ([1]) .

□امساً ـ أهداف الموازنة العامة Targets of Public Budget

أن الموازنة العامة ليست مجرد تقدير للنفقات و الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات، وإنما تسعى الحكومات من إعداد موازناتها إلى تحقيق جملة من الأهداف العامة، بعضها سياسي والبعض الآخر اقتصادي أو اجتماعي أو مالي، أن المالية العامة في الفكر التقليدي اقتصرت على الغرض المالي البحت وليس لها أي غرض أو هدف آخر يذكر، إلا أن تطور دور الدولة الاقتصادي وبعد ظهور الأفكار الكينزية أصبحت الموازنة تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية فضلاً عن الهدف المالي، لذا يمكن القول أن أهداف الموازنة المشار إليها في أدناه ترجع في جذورها إلى الفكر الكينزي .

1 ـ الأهداف السياسية Political Targets

تحتل الموازنة أهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية، ذلك لان إلزام السلطة التنفيذية بتقديم مشروع الموازنة كل عام إلى مجلس النواب لكي يجيزها ويقرر صرف النفقات وتحصيل الإيرادات يعني إنها خاضعة للرقابة الدائمة لهذه المجالس، وذلك من خلال تعديل أو رفض مشروع الموازنة المقدم إليها([2]). وان اعتماد الموازنة من قبل البرلمان يعني مناقشة البرنامج السياسي للدولة، وان مصادقة البرلمان على مشروع الموازنة العامة يعني ذلك تمتع الشعب بحرياته الدستورية و□قوقه الديمقراطية، كما أن الموازنة بما تتضمنه من مؤشرات انفاقية و موارد مالية تكشف عن السياسة العامة تجاه المجتمع([3]).

بوسع السياسيين التأثير على استعداد المصوتين بالتصويت على الإنفاق المتزايد من خلال الاقتراض لا باستخدام الضرائب لتمويل الفعاليات الحكومية، أي يتأثر التوازن السياسي بالأنفاق الحكومي□ينما يستخدم العجز على نحو مغاير للمال الضريبي، كما يؤثر الفائض أيضاً على التوازن السياسي، إذ يمكن استخدامه لتمويل الإنفاق الحكومي الجديد أو تخفيض معدل الضريبة، ويمكن المحافظة على الفائض عبر أمد أطول فقط إذا لم يسبب دفع القوى السياسية لأنفاقه([4]).

يتضح أن الموازنات العامة تعكس أهداف الدولة السياسية، ذلك عندما يتم اتخاذ إجراءات معينة من شأنها تخفيض الضرائب أو زيادة النفقات وتقديم الحوافز والإعانات وغيرها، لاسيما في أوقات الانتخابات البرلمانية من اجل كسب رضا الجمهور وتكوين قاعدة جماهيرية واسعة تحظى بتأييد أغلبية الشعب، إذ كثيراً ما يقوم مرشحي الرئاسات المقبلة بتقديم برنامجاً اقتصادياً خاصاً بالدعاية الانتخابية، وهذا ما يؤدي إلى تسييس الموازنة.

([1]) المصدر السابق، ص ص 8 - 9.
([2]) خليفي عيسى، مصدر سابق، ص 171.
([3]) محمد طاقة وهدى العزاوي، مصدر سابق، ص 171.
([4]) Guido Tabellini & Alberto Alesina : Voting On The Budget Deficit, American Economic Association, The American Economic Review. Vol . 80, No. 1, 2010, P 37.

2 ـ الأهداف الاقتصادية Economy Targets

مع اتساع الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال سياستها المالية، أصبح هدف الموازنة العامة لم يقتصر على الغرض المالي البحت وهو التوازن Equilibrium بين النفقات والإيرادات العامة وإنما السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي Economic Stability □تى لو تطلب الأمر الخروج عن مبدأ توازن الموازنة([1])، عن طريق تدخل الدولة للحد من آثار الدورات والتقلبات الاقتصادية والعمل على تحقيق الاستقرار الكلي([2])، إذ تمثل الموازنة العامة أداة فعالة وضرورية يمكن من خلالها التأثير على مختلف الأنشطة الاقتصادية عبر التأثير على مجمل الإيرادات و النفقات وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي Economic Equilibrium، عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية (النفقات والضرائب) من اجل التأثير على الطلب الكلي و معالجة المشاكل الاقتصادية، إذ في□الة الازدهار تعمل الحكومة على إيجاد فائض Surplus في الموازنة من خلال زيادة الضرائب وخفض الإنفاق من اجل المحافظة على ثبات مستوى النشاط الاقتصادي بما يضمن مستوى مقبول من النمو الاقتصادي مع تحقيق العمالة الكاملة لإيجاد معدل مناسب لتزايد □جم الطلب الفعال والإنفاق الحكومي، أما في □الة الكساد Depression تقوم الحكومة بأتباع سياسة مالية توسعية Expansionary Fiscal Policy وذلك من خلال زيادة النفقات العامة وخفض الضرائب، أي إ□داث عجز مقصود في الموازنة العامة وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الدخل الخاص ومن ثم الطلب الكلي([3]).

ولا يمكن للحكومات النامية أن تنفذ برامج استقرار اقتصادي خاص بها، إذ أن هكذا برامج يكون مصيرها الفشل بموجب افتراض أن الأساس الاقتصادي للحكومات المحلية يعتمد بصورة كبيرة على تلك الموجودة في الاقتصادات المتقدمة، إذ أن أي محاولة من الحكومات لتحاشي التضخم أو البطالة ضمن□دودها (أما بتعديل الطلب الكلي من خلال السياسة المالية أو الطلب النقدي من خلال القيود على الائتمان) سيكون أثرها محدود لحل هذه المشاكل، لان معظم الإنفاق سيكون على السلع والخدمات المنتجة في الدول الأخرى، وان الطلب المتزايد الناتج عن التخفيض الضريبي يميل إلى توفير الدخل المتزايد في الدول الأخرى، وبالتالي لا تستطيع الدولة التأثير على التضخم أو البطالة([4]).

3 ـ الأهداف الاجتماعية Social Targets

تأتي الأهمية الاجتماعية لأهداف الموازنة العامة، إذ أنها تسعى إلى إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة، من خلال فرض الضرائب المباشرة Direct Taxes لاسيما التصاعدية منها على فئات المجتمع ذات الدخل العالي، وكذلك فرض الضرائب غير المباشرة Indirect Taxes والتي تستهدف في الغالب السلع الكمالية غير الضرورية والتي يرتكز الطلب عليها من قبل الفئات ذات الدخل المرتفع، وتعمل الدولة عبر برنامج الإعانات والدعم على إعادة توزيع هذه الدخول لصالح الفئات الفقيرة، إذ تعد هذه الأهداف وسيلة لتحقيق الاستخدام ومعالجة البطالة وتعبئة الموارد ورفع المستوى المعاشي للفرد والمجتمع.

([1]) عادل فليح العلي، مصدر سابق، ص 509.

([2]) عبد القادر محمد عبد الله: الموازنة العامة وتطبيقها في دولة قطر، الدو□ة ـ قطر، دار الثقافة، ط1، 2001، ص 30.

([3]) أنظر :ـ محمد عوض رضوان، الاتجاهات الحديثة في تطوير الموازنة العامة للدولة ودورها في إدارة البرامج والأنشطة والمشروعات الحكومية ـ دراسة مقارنة، القاهرة ـ مصر، دار النهضة العربية، ط2، 2009، ص ص 24 ـ 25 .

([4]) David N . Hyman : Public Finance – Acontemporary Application Of Theory To Policy,10E, South – Western Cengage Learning, 2011, P 663.

كما تقوم الدولة بإعادة المبالغ المتحصلة على بعض الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات العامة الأخرى أو دعم بعض السلع الاستهلاكية التي تعد سلعاً أساسية للطبقات الفقيرة([1]).

فالرفاهية الاجتماعية في الدولة، تتأثر بنفقات وإيرادات الموازنة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وان قابلية استدامتها تمنح من خلال وجود موازنة متوازنة في الأجل الطويل والتي تعد ضرورية لتجنب الزيادة في الدين العام ([2]).

4 ـ الأهداف المالية Fiscal Targets

تمثل الموازنة العامة أداة مهمة إذ يمكن أن توضح المركز المالي للدولة، إذ إنها تمثل وثيقة مالية تفصل المصادر التي تمول الإيرادات العامة خلال السنة المالية، كما أنها توضح الجداول المفصلة للنفقات العامة و الأغراض التي استخدمت من اجلها وبالتالي فهي تكشف□قيقة الوضع المالي للدولة، إذ أن التوازن بين جانبي النفقات والإيرادات يعكس سلامة المركز المالي للدولة فيما إذا كان هذا التوازن □قيقياً، كما أنها توضح الفائض أو العجز ومدى تأثيرهما على مختلف الجوانب الاقتصادية في البلد([3]).

سادساً:ـ هيكل الموازنة العامة Structure of Public Budget

تتكون الموازنة العامة للدولة بشكل أساس من جابين رئيسين، هما جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة.

أ ـ الإيرادات العامة Public Revenues

تمثل الإيرادات العامة مجموع الدخل الذي تستلمه الحكومة عبر خزينتها واللازم لمواجهة النفقات العامة([4]). أي أن الإيرادات العامة جميع الموارد التي تحصل عليها الدولة بصفتها السيادية سواء أكانت نظير الخدمات التي تقدمها إلى الأفراد (الرسوم) أم بدون مقابل (الضرائب)، فضلاً عن إيرادات أملاك الدولة (دخل الدومين)([5]).

وتعد المصادر الطبيعية (النفط كأ□د مصادر الدخل) مصدراً مهماً وأساسياً في جانب الإيرادات العامة لبعض البلدان النامية، إذ تشكل نسب مرتفعة من إيرادات الموازنة العامة، بالمقارنة مع الإيرادات الأخرى التي لا تشكل سوى نسب متواضعة.

ب ـ النفقات العامة Public Expenditures

تتضمن النفقات العامة للدولة جميع النفقات المخصصة في الموازنة العامة سواء أكانت جارية أم استثمارية، والتي تتركز في مشتريات السلع والخدمات لمختلف المؤسسات والدوائر والمرافق العامة فضلاً عن المدفوعات التحويلية المختلفة بهدف تحسين المستوى المعيشي والضمان الاجتماعي لمواجهة

([1]) أنظر :ـ محمد عوض رضوان، الاتجاهات الحديثة في تطوير الموازنة العامة للدولة ودورها في إدارة البرامج والأنشطة والمشروعات الحكومية ـ دراسة مقارنة، مصدر سابق ، ص ص 26 - 27 .

([2]) Cristian And Others : Fiscal Sustainability And Social Cohesion, Common And Specific In Eu Sub _ Models (1), Theoretical And Applied Economics, No. 3 (544), Volum Xv11 2010, P 48.

([3]) عادل فليح العلي، مصدر سابق، ص 511.

([4]) سرمد كوكب الجميل:الموازنة العامة مشاركة وشفافية ومساءلة، جامعة الموصل، دار ابن الأثير للطباعة والنشر،ط1، 2008، ص135.

([5]) انظر :ـ

ـ□ياة بن إسماعيل : تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة (دراسة نظرية)، القاهرة ـ مصر، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص ص 14 - 20 .

آثار التقلبات الاقتصادية لاسيما البطالة([1]). وتنقسم النفقات العامة وفقاً للأساس الاقتصادي إلى قسمين فرعيين هما:ـ

1 ـ النفقات الجارية Current Expenditures:ـ وتتضمن نفقات المعاملات الجارية للوزارات والوحدات، أي النفقات اللازمة لتسيير عمل المرافق العامة للدولة .

2 ـ النفقات الاستثمارية Investment Expenditures:ـ والتي تتضمن نفقات المشاريع الاستثمارية([2])، ويتميز الإنفاق الاستثماري بصفة استثنائية، أنه يمثل المحدد الثاني للدخل القومي بعد الاستهلاك، كما تتأتى أهميته من كونه أكثر العوامل عرضة للتقلب وتبعاً لذلك تحدث تقلبات عدة في النشاط الاقتصادي، إذ لاحظ الاقتصادي كينز أن أي زيادة في حجم الإنفاق الاستثماري الخاص سيولد قدراً اكبر في حجم الدخل القومي من خلال آلية عمل المضاعف([3]).

أن عملية فصل النفقات العامة إلى جارية واستثمارية في الموازنة العامة تعد ذات أهمية كبيرة، إذ إن عدم الفصل بينهما يسهم في إرباك التحليل الاقتصادي والصياغة اللاحقة للسياسة المالية، وفي حالة عجز الموازنة يجب معرفة هل أن هذا العجز يمول المدفوعات التحويلية (النفقات الجارية) أو الاستثمار طويل الأجل (النفقات الاستثمارية)([4]).

أن أهمية أي عنصر من جانبي الموازنة العامة يختلف من بلد إلى آخر بحسب طبيعة النظام الاقتصادي المتبع ومدى التطور الاقتصادي الذي وصل إليه، إذ تحتل الضرائب نسبة مهمة من إيرادات الموازنة العامة في اغلب البلدان المتقدمة في الوقت الذي لا تشكل فيه سوى نسب متواضعة من إيرادات موازنات البلدان النامية لاسيما النفطية، إذ تعتمد هذه البلدان وبشكل كبير على النفط لتمويل الموازنة. كما أن أهمية الإنفاق هي الأخرى تختلف من بلد إلى آخر، إذ تشكل النفقات الجارية الحصة الأكبر في جانب النفقات العامة في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة، وهذا ما يفسر الطبيعة الاستهلاكية لهذه البلدان أكثر من الاستثمارية .

([1]) هوشيار معروف : التحليل الاقتصادي الكلي، عمان ـ الأردن، دار صفا للنشر والتوزيع،ط1، 2005، ص 267.
([2]) محمد خالد المهايني وحسن عبد الكريم سلوم: الموازنة الفيدرالية للعراق ـ الاتجاهات ومعدلات النمو للانفاق والايرادات للفترة 2004 الى 2007، مجلة الادارة والاقتصاد ـ الجامعة المستنصرية، السنة الثلاثون ـ العدد 68، 2008، ص 7.
([3]) سالم عبد الحسن رسن : قراءة في موازنات العراق الفيدرالية (الأبعاد والتطورات)، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ـ المجلد (10) العدد (4)، 2008، ص 112.
([4]) Robert Eisner: Which Budget Deficit? Some Issues Of Measurement And Their Implications, Op. Cit, P 140.

المطلب الثاني:ـ عجز الموازنة العامة وأسبابه

أولاً:ـ مفهوم عجز الموازنة Budget Deficit

من المفاهيم المألوفة في قياس الحالة المالية في الاقتصاد هو عجز الموازنة العامة للدولة، إذ انه يعبر عن قيقة المركز المالي لاقتصاد البلد، ولكن الة العجز وكما هي مقاسه على نحو تقليدي تعاني من العديد من المشاكل، وتظهر هذه المشاكل المرتبطة بالقياس والطبيعة المنهجية في البلدان النامية أكثر مما في البلدان المتقدمة([1]) .

ويمكن تعريف **عجز الموازنة** العامة بأنه الحالة التي تكون فيها المبالغ المستلمة من قبل الحكومة اقل من نفقاتها، ولهذا فعندما تعاني الحكومة من عجز الموازنة (بنفقات أعلى من الإيرادات) يكون الادخار الحكومي Government Saving سالباً([2]). أي يمثل العجز الفرق الذي يجب على الحكومة توفيره سواء بالاقتراض أو عن طريق المصادر الأخرى، وان عجز الموازنة هو مفهوم سنوي، أي انه يمثل الفرق بين النفقات والإيرادات خلال سنة وا دة، وان عكس العجز هو فائض الموازنة والذي يعبر عن زيادة الإيرادات العامة على النفقات العامة وهو الآخر مفهوم سنوي Annual([3]). ويعد العجز الحكومي السنوي تراكم متزامن مع المتغيرات المقاسة الأخرى، إذ يمثل العجز السنوي اصل جمع إيرادات اثني عشر شهراً مطرو اً منها اصل جمع كل النفقات عن المدة نفسها([4]) .

وتوجد علاقة وثيقة وقوية بين العجز والنمو الاقتصادي، إذ إن الزيادة في نسبة العجز تقلل معدل النمو الاقتصادي، فإذا ثبتت الحكومة نسبة عجز الموازنة و بقيت نسبة العجز أدنى من المستوى الحرج Critical Level فأن هذا يؤدي إلى نمو رأس المال والناتج عند معدل ثابت، أما إذا كانت نسبة العجز تفوق المستوى الحرج فأن هذا يخفّض نمو رأس المال والناتج باستمرار إلى أدنى مستوياته([5]).

ويميز الاقتصاديون بين العجز أو الفائض الحقيقي والاسمي Real and Nominal، إذ إن العجز الاسمي يمكن تحديده بالنظر إلى الاختلافات بين النفقات والإيرادات، وهذا ما يعتقده اغلب الناس عندما يفكرون في عجز الموازنة، أما العجز الحقيقي فهو الاسمي معدلاً بنسبة التضخم Inflation، ولفهم هذا الاختلاف من المهم أن يلا ظ إن التضخم يخفض من الدين (عجوزات متراكمة وفوائض متراكمة اقل)([6]).

([1]) Homi Kharas & Deepak Mishra : Fiscal Policy , Hidden Deficits, And Currency Crises, International Monetary Fund Working Paper WP/98/130, Washington, D.C, 1997, P . 32.

([2]) Andrew.B & Ben.S. Bernanke: Macroeconomics, Published By Dorling Kindersley (India), Fifth Edition, 2009, P 40.

([3]) Jacqueline Murray Brux: Economic Issues And Policy, South – Western Cengage Learning, Fifth Edition, 2011, P. 392.

([4]) Andree And Others: Monitoring And Forecasting Annual Public Deficit Every Month: The Case Of France, Empirical Economic S 34, 2008 , P. 496 .

([5])Michael Brauninger : The Budget Deficit , Public Debt And Endogenous Growth , Hamburg _ Germany , October 2002, P. 1.

([6]) David C. Colander: Economics, Published By Mc Grow _ Hill Companies, American New York, Sixth Edition, 2006, P 753.

ثانياً:ـ أنواع العجز Kinds of Deficit

يمكن تحديد عدة أنواع من العجز، وذلك تبعاً لمسببات نشوءها، وكما يأتي:ـ

أ ـ العجز الدوري Cyclical Deficit

هذا النوع من العجز يسمى بالعجز الموسمي Seasonal والذي يحدث أثناء السنة المالية وذلك بسبب تقلبات الدورة الاقتصادية Business Circle الناجمة عن الظروف الطارئة وغير المتوقعة، والتي تؤدي إلى التفاوت الكمي بين الإيرادات والنفقات([1]), إذ أن الزيادة في عجز الموازنة في هذه الحالة يحدث بسبب بطء الفعالية الاقتصادية Economic Activities، وبالتالي تراجع الإمكانية على صعيد الاقتصاد، أي يستخدم الاقتصاديون هذا المصطلح ليشير إلى جزء من عجز الموازنة الناجم عن هبوط الفعالية الاقتصادية، إذ مع انخفاض الناتج القومي الحقيقي فأن وعاء الضريبة للاقتصاد ينخفض وفي حالة بقاء معدلات الضرائب ثابتة فأن عائدات الضرائب تنخفض، وكنتيجة لانخفاض الناتج القومي الحقيقي ستزداد المدفوعات التحويلية Transfer Payments (تعويضات البطالة) وبهذا فأن نفقات الحكومة سترتفع وتنخفض عائدات الضرائب وكنتيجة لذلك يحدث العجز([2])، و إن هذا النوع من العجز يكون اقل خطورة إذ تستطيع الدولة من معالجته بعد مدة زمنية قصيرة([3])، ويحدث هذا النوع من العجز بصورة تلقائية، إذ أن حالة الركود تؤدي إلى انكماش Deflation في الإيرادات الحكومية وبالتالي ينمو العجز الدوري، ويتبعها أوقات الاستعادة أوقات التوسع والتي تؤدي إلى نمو الإيرادات الحكومية وبالتالي انكماش العجز الدوري([4])، إن الدولة التي تحقق فائضاً أثناء فترات الازدهار الاقتصادي بإمكانها أن تستخدم هذا الفائض لتغطية العجز الدوري الذي تحققه أثناء أوقات الركود ([5]).

ب ـ العجز المقصود (المنظم) Deliberate Deficit

يسمى هذا النوع من العجز بالعجز المخطط Planning Deficit، إذ تسمح الدولة في حدوث عجز في الموازنة العامة في ظل شروط معينة وفقاً لدراسات دقيقة في تحديده، إذ تقوم الدولة أحياناً في زيادة نفقاتها العامة على الإيرادات العامة خلال مدة زمنية معينة([6]). إذ غالباً ما تصاغ السياسات المالية من قبل قبل صناع السياسة لمنع اثر الأزمة المالية Financial Crisis التي تصيب اقتصادياتها، وتستجيب الحكومات للمشاكل الجديدة في ظل مجموعة من الإجراءات المناسبة ([7])، وان دور السياسة المالية في الأزمة يتمثل في السعي نحو إتباع سياسة توسعية وبغض النظر عن ما كانت عليه السياسة المالية قبل الأزمة من سياسات انكماشية، إذ إن الخصائص الأساسية للسياسة المالية تتمثل في بناء وإعادة هيكلة الاقتصاد تحت برنامج الاستقرار والتي تعتمد على فعاليتها المضادة للازمة([8]).

([1]) وليد خالد الشايجي، مصدر سابق، ص86.

([2]) Joachim Benner And Others: Euroland: Recovery Is Slowly Gaining Momentum, Kiel Economic Policy Papers , September – 2005 , P 5 .

([3]) وليد خالد الشايجي، مصدر سابق، ص86.

([4]) سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، الكويت، 1994، ص529.

([5]) محمد عبد العزيز المعارك وعلي شفيق: أصول وقواعد الموازنة العامة للدولة، الرياض،المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 2003، ص ص 258- 259.

([6]) وليد خالد الشايجي, المصدر السابق ، ص87.

([7]) Ansgar Belke : Fiscal Stimulus Packages And Uncertainty In Times Of Crisis Economic Policy For Open Economies, Economic Analysis & Policy, Vol . 39 No . 1 , March _ 2009, P 25.

([8]) Young Lee And Others: Fiscal Policy In Korea : Before And After The Financial Crisis, In Tax Public Finan, 13, 2009, P 1.

وتعد نظرية العجز المنظم من نتاجات كينز، على اثر □دوث أزمة الكساد العظيم Great Depression، وتتلخص هذه النظرية في إن على الدولة في □الة الكساد وعندما يكون الاقتصاد القومي عند مستوى اقل من الاستخدام الكامل إن تعمل على زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب واللذان يؤديان بدورهما إلى زيادة الدخل ومن ثم الطلب الكلي الفعال والإنتاج والاستخدام ومن ثم زيادة الدخل مرة أخرى، وذلك عن طريق إ□داث عجز مقصود في موازنتها العامة([1])، إلا إن هذا العجز سوف يؤدي بعد مدة زمنية معينة إلى العودة إلى □الة التوازن الاقتصادي ومن ثم التوازن المالي Fiscal Equilibrium, وذلك لان إجراءات زيادة الإنفاق وخفض الضرائب سوف تؤدي إلى القضاء على البطالة Unemployment فتنشط الحياة الاقتصادية وبذلك تزداد □صيلة الدولة من الضرائب وتنخفض المنح والإعانات التي تقدم إلى العاطلين والمشروعات، كما أن نظرية العجز المنظم تستند في عملها على مبدأ المضاعف Multiplier والتي تتطلب لنجا□ها وجود فرص عمل منتجة ورأس مال تشغيلي كافي، فضلاً عن المرونة في الجهاز الإنتاجي، وان عدم توفر هذه الشروط سوف يؤدي إلى □دوث التضخم الناجم عن زيادة في النفقات العامة([2]) .

إن نظرية العجز المنظم والتحليل الكينزي في هذا المجال لا يطبقان إلا على الدول المتقدمة، لان الزيادة في النفقات العامة في أوقات الكساد لها تأثيرٌ مباشرٌ على الدخل القومي النقدي والحقيقي، إذ أن الجهاز الإنتاجي في هذه الدول يمتاز بالمرونة فضلاً عن وجود موارد طبيعية معدة للاستغلال الاقتصادي من عمل ورؤوس أموال تعاني من انخفاض مستوى الطلب الفعلي، وبهذا فأن أي زيادة في الطلب سوف تؤدي إلى زيادة الدخل القومي النقدي والحقيقي ولا يحدث التضخم في هذه البلدان، أما الدول النامية فأنها تعاني من مشاكل عدة منها قصور رؤوس الأموال والعمل الفني فضلاً عن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، كما أن البطالة التي تعاني منها هذه البلدان هي من النوع المقنعة، وأن هذه الأسباب ستؤدي إلى عدم عمل فكرة المضاعف في الدول النامية، إذ إن الزيادة في الإنفاق سوف تؤدي إلى□دوث التضخم ([3]).

جـ ـ العجز الهيكلي Structural Deficit

يحدث هذا النوع من العجز بسبب قلة مصادر الإيرادات العامة، عندما لا تتمكن الإيرادات العامة من تغطية النفقات العامة بصفة مستمرة، بسبب عدم توازن الجهاز المالي للدولة والناتج عن زيادة الإنفاق العام بمعدل يفوق القدرة المالية للاقتصاد القومي ككل وهذا ما يشير إلى وجود خلل في الهيكل الاقتصادي([4]).

([1])Jonathan Millar : The Effect Of Budget Rules On Fiscal Performance And Macroeconomic Stabilization, Bank Of Canada, Working Paper 97 _ 15 / Document 97 _ 15, June _ 1997, P 13.

([2]) Janet L.Yellen :Symposium On The Budget Deficit, American Economic Association , The Journal Of Economic Perspectives , Vol . 3 , No . 2, 2010, P 19.

([3]) انظر:ـ

ـ سوزي عدلي ناشد : الوجيز في المالية العامة(النفقات العامة ـ الإيرادات العامة ـ الميزانية العامة), دار الجامعة الجديدة، 2000، ص ص 304-308.

ـ نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف : الاقتصاد الكلي ـ مبادئ وتطبيقات، عمان ـ الأردن، دار الحامد، ط1، 2006،ص ص 303-304.

([4]) Brian W . Cashell : The Economics Of The Federal Budget Deficit , Crs Report For Congress, Updated January 28 _ 2005, P 3.

يتضح أن العجز الهيكلي ينتج عن الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، والذي يمكن ملاحظته في اغلب اقتصاديات البلدان النامية من خلال الاعتماد وبشكل كبير على مصدر أحادي من المواد الأولية لتمويل الموازنة العامة وهذا ما يسمى (بالاقتصاد الريعي)، إذ إن التذبذب والتقلبات في أسعار وإنتاج هذا المورد سوف يعرض الاقتصاد إلى الصدمات Shocks، كذلك فأن اقتصاديات البلدان المصدرة غالباً ما يكون مصيرها مرهون بالاقتصاديات الخارجية للبلدان المستوردة، لان تعرض البلدان المستوردة للازمات سوف يؤثر سلباً في الطلب على صادرات البلدان النامية من هذا المورد ومن ثم انخفاض الدخل وهذا ما تعاني منه اغلب البلدان النفطية .

ثالثاً:ـ أسباب العجز المالي

يمكن تحديد أسباب العجز من خلال نقطتين أساسيتين هما:ـ

أ ـ تزايد حجم النفقات العامة

إن اتساع نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي انطلاقاً من الأفكار الإسلامية والاشتراكية والكينزية من اجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعدم اقتصار دور الدولة على أداء الوظائف التقليدية، أدى إلى تزايد النفقات العامة وبشكل كبير وبالتالي تفاقم العجز في الموازنة العامة .

أن تزايد النفقات العامة للدولة يمكن إرجاعه إلى سببين هما:ـ

1ـ الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة Real Reasons

تمثل الزيادة الحقيقية في النفقات العامة تلك الزيادة التي تحقق زيادة فعلية وحقيقية في المنافع العامة وما يترتب عليها من زيادة الأعباء العامة التي تتحملها من اجل ذلك([1]).

ويمكن تحديد أهم أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة بما يأتي :ـ

أ ـ الأسباب الاقتصادية Economic Reasons

تعد الأسباب الاقتصادية من أهم الأسباب التي تفسر الزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي، إذ إن الزيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة الدخل والذي ينتج عنه زيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، وبافتراض أن المرونة الدخلية للطلب على السلع والخدمات مرتفعة، لذا فأن إي زيادة في الدخل ستنعكس مباشرة في صورة زيادة في الطلب على السلع والخدمات العامة وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي لإشباع الطلب الإضافي([2]).

لقد ارتبطت الزيادة في النفقات العامة في الدول المتقدمة نتيجة الحاجة للتأثير على النشاطات الاقتصادية من خلال تدخل الدولة وتوجيهها بما يضمن تحقيق نمو منتظم في الاقتصاد و بالشكل الذي يتم فيه زيادة الإنفاق الحكومي لتلافي حالات الكساد التي تتحقق في هذه البلدان، كما أن التقدم فيها يتيح الإمكانية الأكبر للتوسع في نفقاتها العامة وزيادة اعتمادها على قدراتها في توفير إيرادات عامة اكبر وبالشكل الذي يضمن زيادة الإنتاج والدخول. أما الزيادة في النفقات العامة لأسباب اقتصادية في البلدان

([1]) فليح حسن خلف: المالية العامة، اربد ـ الأردن، عالم الكتب الحديث، ط2008،1،ص97.
([2]) وليد عبد الحميد عايب: الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ـ دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، بيروت ـ لبنان، مكتبة حسين العصرية، ط1، 2010،ص113.

النامية يمكن تفسيرها بسبب الحاجة الماسة والشديدة إلى تطوير اقتصادياتها بسبب ضعف أنشطتها الاقتصادية الناجم عن قلة عدد المشروعات التي تقوم بهذه النشاطات وكذلك صغر □جم هذه المشروعات وضعف درجة تنوعها وانخفاض مستوى الإنتاج والإنتاجية والدخول فيها، وكل هذا يفرض ضرورة تدخل الدولة في هذه النشاطات بما يضمن التطور والنمو الاقتصادي([1]).

ب ـ الأسباب الاجتماعية Social Reasons

أن زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة وما يترتب عليها من التركز في المدن الصناعية وتوسيع نطاق المدن، دفع الدولة إلى التوسع في الإنفاق على الخدمات العامة، منها الصحة والتعليم والنقل والمواصلات والماء والكهرباء...الخ، بسبب أن □اجات المدن أكثر من □اجات الريف، كما أن توسع التعليم قد أدى إلى زيادة الوعي الاجتماعي فأصبح المواطنون يطالبون الدولة القيام بوظائف لم تكن موجودة من قبل، مثل التأمين ضد البطالة والمرض والعجز وغيرها من الأسباب الاجتماعية والتي أدت إلى تزايد النفقات العامة([2]). كما يمكن أن تؤدي زيادة □جم السكان إلى تغيير في الهيكل السكاني للمجتمع، فقد تزداد نسبة الأطفال وكبار السن في المجتمع مما يتطلب زيادة في النفقات العامة لإنشاء بعض المرافق العامة .

جـ ـ الأسباب السياسية Political Reasons

من الأسباب السياسية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة هي رغبة الحكومة في كسب تأييد الطبقة الوسطى من أفراد الشعب، إذ عمدت الحكومة إلى إيجاد فرص عمل جديدة لإفراد هذه الطبقة وذلك من اجل كسب رضاهم في الانتخابات، هذا في الوقت الذي لم تبذل فيه الدولة أي جهود □قيقية لزيادة إنتاجيتهم وكفاءتهم في العمل أو □تى إيجاد موارد □قيقية في الموازنة تكفي لمواجهة النمو في الإنفاق المخصص لهذا البند([3]). وسيحقق السياسيون الذين ينفقون أكثر، □الات العجز الأكبر، إذ أن السياسيين سوف يستخدمون السياسة التوسعية (التي تشير ضمنياً إلى □الات العجز) مع اقتراب الانتخابات متأملين أن يتركز اهتمام المصوتين على تلك السياسات في تقييم هل أنهم أصبحوا أفضل تحت الحكومة الحالية. وبوسع الحكومة التأثير على قيود الإنفاق للحكومات المستقبلية بتنويع كمية الدين العام الذي تراكمه، إذ أن صا□ب المركز يكون أكثر ميلاً لتراكم الدين كلما كان أكثر ميلاً للاستبدال (أي استبداله)([4]).

د ـ الأسباب الإدارية Administrative Reasons

والتي تتمثل في التوسع الذي □دث في الجهاز البيروقراطي للدولة، وكذلك زيادة □جم النفقات التي تقدمها الدولة في المجال الاجتماعي وما يتطلبه من أعداد إضافية من الموظفين، إذ أن عدد العاملين في أجهزة الدولة قد زاد في اغلب البلدان النامية، وان هنالك عدداً لا يستهان به من الدول التزمت بتعيين الخريجين الجدد من المعاهد والجامعات كسبيل لمكافحة البطالة وذلك دون مراعاة الحاجة الفعلية، والذي أدى إلى زيادة الأعباء العامة من أجور ورواتب على الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن أن هناك عدداً

([1]) عبد الفتاح عبد الر□من عبد المجيد : اقتصاديات المالية العامة، ط2 ، 1996 ، ص ص 56 - 57 .
([2])طاهر الجنابي : علم المالية العامة والتشريع المالي، القاهرة ـ مصر، العاتك لصناعة الكتب، طبعة منقحة، 2007، ص40.
([3]) رمزي زكي: الصراع الفكري والاجتماعي □ول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث ، القاهرة ،سينا للنشر، ط1، 1992، ص ص 49-50.
([4])Daniel Kotin : The Causes Of Government Budget Deficits :An Empirical Reexamination Of Partisan And Institutional Effects , IMF Staff Papers 1997, P.P 23 _ 24.

كبيراً من الموظفين أصبحوا ذا إنتاجية منخفضة وذلك بسبب عدم التخطيط للقوى العاملة وإعادة هيكلتها بما يتناسب والتوسع الوظيفي المنتج وبسبب انخفاض□جم الاستثمار الحكومي ([1]).

هـ ـ الأسباب المالية Fiscal Reasons

أن التطور الذي لحق بالإنفاق الحكومي من المفهوم التقليدي إلى المفهوم المعاصر يعد من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الإنفاق الحكومي، إذ برزت أهميته من اجل توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة لاسيما في أوقات الأزمات الاقتصادية، وأن سهولة الاقتراض قد جعل القروض بمختلف أنواعها من أهم مصادر تمويل الإنفاق الحكومي وذلك بسبب تقدم أساليب إصدار القروض العامة، إذ أن الدولة تستطيع أن تسد العجز في موازنتها عن طريق اللجوء إلى هذه القروض من اجل القيام بالخدمات العامة بسبب عدم كفاية□صيلة الضرائب للقيام بها، وأن التوسع في طلب القروض أصبح عائقاً رئيس في وجه التنمية لأنها تؤدي إلى زيادة الأعباء العامة والناجمة عن خدمة الديون وكذلك استنزاف جزءاً كبيراً من الموارد للدول المدينة([2]).

و ـ الأسباب العسكرية Military Reasons

وتعد من الأسباب المهمة لزيادة النفقات العامة، والتي تتمثل في اتساع نطاق الحروب بين الدول والاستعداد اللازم لها وما يرافقه من ازدياد النفقات العسكرية في أوقات السلم والحرب، وقد أكدت هذه الحقيقة الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأن الأهمية النسبية للنفقات العسكرية تختلف من بلد إلى آخر تبعاً للمركز السياسي والاقتصادي وظروف كل دولة على المستوى العالمي([3]).

من البديهي أن الحرب تسبب عجزاً كبيراً، إذ أن الزيادات الأكبر في دين الحكومات في القرن العشرين □دثت خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وعادة ما تعمل اقتصاديات الحرب بتوظيف منخفض، و أن تمويل العجز هو طريق لتخطي بعض أعباء الحرب لأولئك الباقين على قيد الحياة بعد الحرب (ويبدو هذا عادلاً للأجيال المستقبلية لان يساهموا في التضحية من اجل متطلبات الحرب)([4]) . لذلك فأن من أسباب عجز الموازنة هو الانحراف الكبير في تخصيص نفقات الموازنة باتجاه الإنفاق العسكري واستخدام النطاق الواسع من المجندين للمجهود الحربي وغياب الأمن والاستقرار([5]) .

في أوقات الحرب تكون النفقات الحكومية كبيرة، كما أنها تتسم بعدم الرقابة بسبب الطبيعة السرية للنفقات العسكرية وسرعة اتخاذ القرارات الانفاقية لشراء معدات الحرب .

ز ـ التبادل اللا متكافئ No Equal Exchange

من العوامل التي ساهمت بشكل كبير في زيادة الإنفاق الحكومي في البلدان النامية والتي تتمثل بالتبادل غير المتكافئ وما ينجم عنها من ضعف في موقع هذه البلدان في الاقتصاد الرأسمالي العالمي،

([1]) رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي□ول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، المصدر السابق ،ص44.
([2]) نوزاد عبد الر□من إلهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي : المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الأردن، دار المناهج، ط1، 2006، ص 60 .
([3]) طاهر الجنابي، مصدر سابق ،ص42.
([4]) Olivier Blonchard :Macroeconomic, Published By Dorling Kindersley (India), Fifth Edition, 2006, P 564.
([5]) Derseh Endole : External Imbalances, Famines And Entitlements A Case Study. World Institute For Development Economic Research Of The United Nations University, Annankath 42c, 00100 Helsinki, Finland, February, 1993, P 6.

وأن دخول البلدان النامية في علاقات تبادلية غير متكافئة مع البلدان المتقدمة أدى إلى تحقيق خسائر واضحة قد نجم عنها تدهور في شروط التبادل التجاري Commercial Exchange Conditions العالمي فضلاً عن انخفاض أسعار الصرف في الأسواق النقدية الدولية وارتفاع نسبة التضخم المستورد، فضلاً عن ما يفرض من قيود □مائية على صادراتها من قبل الاقتصاد العالمي، وأن كل هذا أدى إلى تزايد النفقات العامة بشكل كبير بسبب زيادة أسعار الاستيرادات الضرورية وانخفاض أسعار الصادرات([1]) .

2ـ الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة Unreal Reasons

تتمثل في تلك الزيادة التي تحصل في النفقات العامة للدولة دون أن يرافقها أي زيادة في الخدمات العامة أو المنافع العامة. وأن الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة تزداد وتتنوع في البلدان النامية بسبب الظروف التي تعيشها هذه الدول وواقعها الذي يوفر إمكانية □دوث مثل هذه الزيادة([2]).

أي أن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة هي فقط زيادة رقمية دون أن يقابلها إي زيادة في كمية السلع والخدمات المقدمة لإفراد المجتمع. ويمكن تحديد أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة على النحو الآتي :ـ

أ ـ انخفاض قيمة النقود Decrease of Money Value

تتمثل هذه الحالة في انخفاض القوة الشرائية Purchasing Power للنقود من السلع والخدمات وذلك بسبب التضخم والذي يؤدي إلى ارتفاع كلفة السلع والخدمات التي تشتريها الدولة، أي نقص كمية السلع والخدمات التي يمكن أن تشتريها بالمبلغ نفسه من النقود قبل □دوث التضخم، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة تدهور القوة الشرائية للنقود وبالتالي تفاقم العجز في الموازنة العامة([3]). وأن انخفاض قيمة النقود بفعل التضخم يعد سمة مشتركة لدى الاقتصاديات كافة بعد خروجها من قاعدة الصرف بالذهب، ويمكن مقارنة الإنفاق الحكومي خلال أوقات مختلفة و ذلك لاستبعاد التغيرات التي طرأت على القوة الشرائية للنقود من خلال استخدام الأرقام القياسية لمستوى الأسعار وفقاً للمعادلة الآتية([4]):ـ

$$\text{الإنفاق الحكومي الحقيقي} = \left(\frac{\text{الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية}}{\text{المستوى العام للأسعار}} \times 100\right)$$

([1]) انظر: رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي□ول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مصدر سابق، ص55.
([2]) فليح□سن خلف ، المالية العامة، مصدر سابق ،ص107.
([3]) انظر: ـ رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي□ول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مصدر سابق ،ص107.
([4]) وليد عبد الحميد عايب, مصدر سابق، ص112.

ب ـ □تلاف الفن المالي Difference of Fiscal Profession

تعزى بعض الزيادة في النفقات العامة إلى تغير الفن المالي المستخدم في تنظيم الحسابات المالية، إذ أن إعداد الموازنة العامة وفقاً لقاعدة الشمول لا يعتمد على فكرة الموازنة الصافية والتي تقوم أساساً على قاعدة تخصيص الإيرادات العامة، إذ تقوم بعض المؤسسات بأجراء مقاصة في موازنتها عندما تقوم بطرح نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها والتي لا تظهر في موازنتها سوى فائض الإيرادات على النفقات ([1]).

جـ ـ زيادة السكان واتساع مساحة الدولة Increase in the Number of People and Area of the Country

كان هذا السبب موضوعَ خلاف بين كتّاب المالية العامة وذلك على اعتبار أن زيادة النفقات العامة بسبب زيادة عدد السكان واتساع مسا□ة الدولة هل أنها تعد من الأسباب الظاهرية أم من الأسباب الحقيقية لتلك الزيادة، إذ كان الاعتقاد هو إن الزيادة في النفقات بسبب زيادة المسا□ة أو عدد السكان التي تؤدي إلى زيادة فعلية في المنافع للإقليم الأصلي أو السكان يترتب عليها زيادة في متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، وان هذه الزيادة تعد زيادة □قيقية في النفقات العامة، أما إذا زاد □جم الإنفاق وذلك لمواجهة مطاليب السكان الإضافية دون أن يرافقها إي زيادة في الخدمات العامة وتحسين نوعيتها، فان هذه الزيادة تعد ظاهرية ([2]).

هـ ـ الفساد الإداري Administrative Corruption

أن جميع دول العالم سواء أكانت الديمقراطية منها أم الاستبدادية تسيطر على توزيع ثرواتها، ويتم توزيع هذه الثروات عادة عن طريق مسؤولين رسميين يمتلكون سلطات تشمل التقرير والتقييم، وإن المؤسسات الخاصة والأفراد الذين يريدون معاملة تفضيلية يكونون مستعدين للدفع مقابل ذلك، وهذه الدفعات تعد فاسدة لأنها تقدم بشكل غير قانوني من اجل الحصول على منفعة، وهذا ما يؤدي إلى وقوع خطأ في إدارة الدولة، وهذا يعني إن المؤسسات التي أنشأت لتحقيق المنافع العامة قد أصبحت وسيلة للإثراء وتقديم المنافع للفاسدين ([3]).

تعد هذه الظاهرة من الأسباب الرئيسة والمهمة لزيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية دون إن يقابلها زيادة في الخدمات والمنافع العامة والتي أصبحت ذات صفة لصيقة لمعظم اقتصاديات البلدان النامية بل و□تى المتقدمة، وإن الفساد الإداري يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأنظمة الحكم السائدة في الدولة وطبيعة العقوبات الجزائية للحالات المخالفة للقانون .

([1]) صلاح نجيب العمر: اقتصاديات المالية العامة، بغداد ، مطبعة العاني، سنة النشر غير موجودة، ص ص 257 - 258.
([2]) انظر :ـ طاهر الجنابي، مصدر سابق، ص43.
([3]) سوزان روز اكرمان : الفساد والحكم (الأسباب، العواقب ، الإصلاح)، ترجمة فؤاد سروجي، عمان ـ الأردن،الأهلية، ط1، 2003، ص29.

ب ـ انخفاض حجم الإيرادات العامة

في الوقت الذي نمت فيه النفقات العامة وبشكل كبير، فأن الإيرادات السيادية للدولة وبضمنها الضرائب لم تسجل نمواً مناظراً، الأمر الذي أدى في النهاية إلى اتساع واستمرار العجز في الموازنة العامة للدولة، إذ أن الكثير من الإ□صائيات تشير إلى إن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تناقصت في اغلب الدول لاسيما في البلدان النامية ومنها العربية سيما غير النفطية([1]).

ويمكن إيجاز أهم أسباب انخفاض□جم الإيرادات العامة، كما يلي :ـ

1 ـ انخفاض الحصيلة الضريبية Decrease of Tax Result (إيرادات الضرائب)

للحصيلة الضريبية دورٌ مهمٌ في الإيرادات العامة لاسيما في الدول المتقدمة لذا فأن انخفاض هذه الحصيلة يشكل عاملاً أساسياً ومهماً في□صول العجز المالي. وهناك عدة أسباب لانخفاض□صيلة الضرائب، هي:ـ

أ ـ ضعف الجهد الضريبي Weaken of Tax Effort

تتسم بعض الدول لاسيما النامية بضعف الجهد الضريبي والذي يعتمد بشكل كبير على□جم الدخل القومي، لذلك فأن الانخفاض في□جم الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه سوف يؤدي إلى انخفاض الحصيلة الضريبية .

ب ـ سيادة وهيمنة الضرائب غير المباشرة والمبادلات العينية Indirect Taxes and Barter

تعاني اغلب البلدان من سيادة و هيمنة الضرائب غير المباشرة، كذلك فأن اتساع نطاق المبادلات العينية لاسيما في البلدان المتخلفة يعد عاملاً مهماً في انخفاض الحصيلة الضريبية، ذلك لان الكثير من عمليات التبادل تجري عن طريق المقايضة Barter الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تقدير الأوعية الضريبية .

جـ ـ تخلف الأنظمة والإعفاءات الضريبية Systems Backwardness and Tax Immunity

إن الافتقار إلى□سابات منظمة سوف يؤدي إلى صعوبة□صر نشاطات المشروعات ومن ثم صعوبة تحديد أوعيتهم الضريبية Tax Container بشكل دقيق، وتمارس الإعفاءات الضريبية في البلدان النامية دوراً مهماً في تراجع□صيلة الضرائب([2]). كما أن الهيكل الضريبي Tax Structure المعقد يقلل من□جم الإيرادات الضريبية، ولهذا السبب غالباً ما تكون□الات العجز الأعلى داخل الأنظمة الضريبية المعقدة([3]).

([1]) رمزي زكي ، الصراع الفكري والاجتماعي□ول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مصدر سابق ، ص69.

([2])انظر :ـ رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي□ول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مصدر سابق، ص ص 74-78.

([3]) Daniel Kotin, Op . Cit, P 23.

د ـ التهرب الضريبي Tax Elusion

أن ظاهرة التهرب الضريبي* لها آثار سلبية على الإيرادات الضريبية، والتي تنشأ عن انخفاض الوعي الضريبي للمكلفين، وانعدام الشعور الوطني الضريبي، وإن انخفاض الوعي الضريبي ينتشر عادة في البلدان النامية والذي يرتبط بالأمية المنتشرة في هذه الدول([1]).

هـ ـ الاقتصاد السري Secret Economy

تمارس النشاطات الاقتصادية السرية* دوراً لا يستهان به في مسألة التهرب الضريبي وبالتالي في انخفاض الإيرادات الضريبية، إذ تحدث النسبة الكبيرة من الفعالية الاقتصادية في الاقتصاديات النامية في القطاع غير الرسمي Informal Sector (اقتصاد الظل) Shadow Economy وتعمل بصورة عامة خارج الأنظمة الحكومية، وان وجود اقتصاد الظل الملموس مادياً يثير مهمة رفع عائدات ضريبة الدخل، وإذا قامت الحكومة برفع نسبة الضريبية لجميع العائدات الإضافية فأن الفعالية الاقتصادية سوف تميل إلى الانتقال من القطاع الرسمي إلى اقتصاد الظل نتيجة لذلك يتقلص الأساس الضريبي وينخفض العائد الكلي متطلباً الزيادة الأكبر في الأسعار الضريبية ويقود إلى التقلص الأكبر للعائد والأساس الضريبي وتعرف هذه الظاهرة بـ (المعضلة المالية المتكررة)([2])، و من الآثار السلبية لهذه الظاهرة هو □صول بعض الإفراد على دخول دون دفع أية ضرائب عليها، الأمر الذي يشكل خروج عن قاعدة العدالة الضريبية، إذ يقوم بعض الإفراد بإخفاء دخولهم الحقيقية أو طبيعة الأعمال التي يقومون بها وعدم الكشف عنها أمام السلطات الضريبية في البلد مما يترتب على ذلك عدم إمكانية تحصيل بعض أنواع الضرائب وبالتالي فقدان جزء كبير من الإيرادات العامة ([3]).

و ـ الفساد الإداري Administrative Corruption

تشكل ظاهرة الفساد الإداري جانباً لا يستهان به في التقليل من الإيرادات العامة وذلك عن طريق تقليص الضرائب المفروضة على الأفراد و الواجب تحصيلها من قبل الدولة ([4]). ومن الجدير بالذكر بان ظاهرة الفساد الإداري لا تقتصر على البلدان النامية فحسب، بل تشمل □تى المتقدمة منها لاسيما من ذوي النفوذ السياسي والاقتصادي في البلد.

2 ـ ضعف بنية الإنتاج Weaken of Production Structure

تمثل ضعف البنية الاقتصادية وانخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج وانعدام الصناعات الحديثة وشيوع استخدام الوسائل التقليدية بأن لها دوراً مباشراً في انخفاض □جم الموارد المالية في البلدان النامية([5]) ، إذ أن الاقتصادات النامية تتميز بالاعتماد الكبير على و□د أو عدد قليل من

---

* هو عدم إقرار المكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه سواء من خلال تقديم بيانات مظللة للدوائر المالية أو من خلال استخدام وسائل مشروعة أو غير مشروعة للإفلات من دفع الضريبة .

([1]) محمد خالد المهايني : التهرب الضريبي وأساليب مكافحته، القاهرة ـ مصر ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010، ص ص 212 -213.

* مجموعة من الأنشطة التي تحقق دخلاً لا يتم تسجيله رسمياً ضمن□سابات الناتج القومي سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة.

([2]) Stephen J . Jurnovsky & Md . A. Bashe , Op.Cit , P 1 .

([3]) انظر: ـ ـ صفوت عبد السلام عوض الله: الاقتصاد السري ـ دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2002 ،ص ص 51 - 52. ـ سوزي عدلي ناشد : الاتجار بالبشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2005، ص 8.

([4]) انظر :ـ سوزان روز ا كرمان، مصدر سابق، ص ص 29- 30.

([5]) علي محمد خليل وسليمان □مد اللوزي : المالية العامة، عمان ـ الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2000، ص 352.

السلع المعدنية أو الزراعية، وان الصادرات مرتكزة على هذه السلع، كما أن قطاع التصنيع في مراحله البدائية ويعتمد على المدخلات المستوردة من البلدان المتقدمة لتجهيز المدخلات الأخرى والمالية المطلوبة للتطور الاقتصادي الأمر الذي جعلها عرضة للصدمات الخارجية([1]).

لذا يمكن القول إن الانخفاض في الإيرادات العامة للدولة يمكن أن ينشأ من مصدرين، احدهما داخلي Internal والذي يتمثل بانخفاض الدخل القومي وما ينتج عنه من انخفاض الطاقة الضريبية، وكذلك ضعف الوعي الضريبي والأنظمة الضريبية وسيادة الضرائب غير المباشرة والنشاطات الاقتصادية غير الرسمية، فضلاً عن دور الإعفاءات الضريبية والفساد الإداري في التقليل من حصيلة الضرائب. إما المصدر الآخر يعد خارجياً Exterior والناجم عن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني والمتمثلة بالاعتماد على سلعة واحدة أو عدد محدود في تمويل الإيرادات العامة، إذ إن انخفاض سعر السلعة المصدرة في الأسواق العالمية سوف ينعكس وبشكل أساس على تراجع الإيرادات العامة للدولة وما يرافق ذلك من آثار سلبية على الإنتاج والاستثمار والعمالة والإيرادات الداخلية بالنسبة للاقتصاد الوطني .

رابعاً: ـ مقياس العجز Deficit Measure

أن أي متغير يعبر عنه بقيمة معينة ويقارن عبر مدد زمنية مختلفة يجب تكييفه للتضخم، ففي حالات معينة ربما تعبر الزيادات في قيمة المتغير عن تزايد مستوى السعر الاعتيادي وليست الزيادة في المتغير نفسه، وهذا يعد ضرورياً عند اخذ حجم العجز بالحسبان، إذ عند مقارنة حجم العجز بمرور الوقت من المفترض التكيف لأثر التضخم Inflation Effect لإزالة تأثير الأسعار المتصاعدة، وان عدم التكيف للتضخم ينتج عنه تقرير الزيادة المبالغ بها في حجم العجز، ولعل من المهم أيضاً استخدام المقارنة المرجعية الملائمة عند دراسة حجم العجز والذي يمثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP)([2]).

وأن السبب الذي يدعونا إلى الاهتمام بالعجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (والذي هو القدرة على الإنتاج والتسديد ثانية)، هو انه مع مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي من الطبيعي أن الأنفاق الحكومي سوف يتضاعف وان الإيراد الضريبي الحكومي وحجم العجز سوف يتضاعفا أيضاً، ولذلك فأن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي توضح بأن نسبة العجز لم تنمُ بل تبقى ثابتة([3])، وان هذا لا يوحي إلى أي سبب للقلق مع إن المضاعفة الهائلة لعجز الموازنة تسهم بشكل كبير في الدين القومي، وهذا يعني لغرض الدراسة الدقيقة للحجم المتنامي لعجز الموازنة أو الدين القومي يجب اخذ بالحسبان حجم المتغير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي([4]).

([1]) Adofu & M. Abula : Domestic Debt And The Nigerian Economy, Current Research Journal Of Economic Theory 2(1), 2010, P 23.
([2]) Jacqueline Murray Brux , Op . Cit, P .393 .
([3]) Ibid, P. 394.
([4]) Dongoc Huynh : Budget Deficit And Economic Growth In Developing Countries :The Case Of Vietnam, Kansai Institute For Social And Economic Research (KISER) International Conference On Public Policy Reform, Osaka , April 18 – 19 , 2007, P . 1.

المطلب الثالث:ـ اثر العجز في بعض المؤشرات الاقتصادية

ظيت تأثيرات سياسة العجز على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي باهتمام كبير في المحافل الأكاديمية والسياسية، واستعرضت الأدبيات الاقتصادية هذه التأثيرات في ضوء نقاشات السياسة الحديثة، ويمكن إيجاز هذه التأثيرات كما يلي :ـ

أولاً:ـ الأثر في الد ل والاستهلاك Effect in Income and Consumption:ـ إن التدهور المالي الحالي يشير ضمناً إلى الانخفاض الكبير في الدخل القومي المستقبلي، إذ تقلل الات العجز من الدخل القومي بغض النظر عن التدفقات الرأسمالية الأجنبية الكافية للبلد للحفاظ على صة رأس المال المحلي عند أي مستوى تحصل عليه، وإذا كانت التدفقات الداخلية الرأسمالية كافية لإبقاء صة رأس المال المحلي ثابتاً فأن المضمون الو يد هو أن الإنتاج المحلي سيبقى ثابتاً([1])، أما الاستهلاك وكما هو معروف فأنه يرتبط بعلاقة موجبة مع الدخل.

ثانياً:ـ ـ الأثر في الاد ار والاستثمار Effect in Saving and Investment :ـ تشير مجموعة كبيرة من الدلائل المباشرة و غير المباشرة بأن الات العجز المستدامة تميل إلى تقليل الادخار القومي، وان اثر ذلك ينعكس في انخفاض الاستثمار القومي، مفترضين تطابق الانخفاض في الادخار القومي مع الانخفاض في الاستثمار القومي، إذ أن الادخار القومي يمثل اصل جمع الادخار الخاص Private Saving (الذي يحدث عندما ينفق القطاع الخاص اقل من دخله ما بعد الضريبة)، والادخار العام Public Saving (الذي يحدث عندما يدير القطاع العام فوائض الموازنة)، ويمول الادخار القومي الاستثمار القومي، وان الزيادة في عجز الموازنة (الانخفاض في الادخار العام) تقلل من الادخار القومي ما لم توازن بالكامل بزيادة في الادخار الخاص([2]).

ثالثاً:ـ الأثر في التضخم Effect in Inflation :ـ توجد علاقة وثيقة بين عجز الموازنة العامة من ناية وبين التضخم من ناية أخرى، إذ ينما يعاني الاقتصاد الوطني من العجز ويعتمد بشكل رئيس على التمويل التضخمي لسد هذا العجز وبشكل مستمر، فأنه سوف يغذي الضغوط التضخمية في البلد، إذ يؤدي هذا التمويل إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وقد يصبح التضخم صفة لصيقة للاقتصاد الوطني، و ينما يحدث ذلك فأن هذا يتطلب المزيد من النفقات الجارية بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم تأكل القوة الشرائية للنقود، الأمر الذي يزيد من العجز مرة أخرى، وهكذا تستمر العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم وعلى شكل لقة مفرغة([3]) .

رابعاً: ـ الأثر في سعر الفائدة Effect in Interest Rate :ـ يتحدد سعر الفائدة من خلال العلاقة بين جم الأموال المعدة للإقراض (الادخار) مع الطلب عليها (الاستثمار)، وفي الة انخفاض الادخار القومي بسبب عجز الموازنة، فأن هذا من شأنه ارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي انخفاض جم الاستثمار

([1]) William G . Gale & Peter R . Orszag : Economic Effects Of Sustained Budget Deficits , Economic Journal June Vol . 90 NO. 358, 2003, P. 2.
([2]) Ibid, P . P 7 – 8.
([3]) Kishore G . Kulkarni : The Budget Deficit And Macroeconomic Performance , Association For Asian Studies, The Journal Of Asian Studies , Vol . 62 , No . 4, 2010, P. 1285.

القومي، كما أن الزيادة في أسعار الفائدة تخلق أعباء كبيرة على الموازنة وبالتالي تزيد من العجز مرة أخرى في حالة الاعتماد على مصادر الاقتراض لتمويل العجز ([1]) .

المطلب الرابع:ـ الجدل الفكري على عجز الموازنة العامة

اختلفت وجهة نظر المدارس الفكرية في قبول فكرة العجز في الموازنة العامة من رفضه وذلك انطلاقاً من مبدأ تدخل الدولة في الاقتصاد وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي، وفيما يلي استعراض لوجهة نظر المدارس الفكرية حول العجز .

أولاً:ـ الرؤية الكلاسيكية حول عجز الموازنة العامة Classical View

أن بداية ظهور الأفكار الكلاسيكية كان في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر، ومن ابرز رواد هذه المدرسة (آدم سمث، ريكاردو، جون ستيوارت مل)، وقد استندت هذه المدرسة على مَجموعة من الأسس والفرضيات Basics and Assumption التي ظلت قائمة حتى بروز أزمة الكساد العالمي العظيم في الثلاثينات من القرن العشرين، ومن الأسس والفرضيات التي استندت عليها هذه المدرسة، هو أن الحالة التي تسود الاقتصاد هي حالة الاستخدام الكامل Full Employment وهذا يمثل الوضع الطبيعي للاقتصاد، كذلك سيادة حالة المنافسة الكاملة Full Competition ، ودعى الكلاسيك إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وان تدخل الدولة يكون ضمن الوظائف التقليدية، كذلك افترض الكلاسيك أن مرونة الأجور والأسعار والفائدة Flexibility of Wages, Prices and Interest كفيلة بتحقيق الاستخدام الكامل و أن الادخار يساوي الاستثمار دائماً أي أن ما يدخره الأفراد سوف يتحول إلى استثمار، ومن الافتراضات الأخرى للكلاسيك هو أن العرض يخلق الطلب المكافئ له و ذلك استناداً إلى قانون ساي Say's Law للأسواق، أي لا يوجد فائض في الإنتاج ولا نقص في الاستهلاك، أي أن الكلاسيك لم يعترفوا بوجود الأزمات الاقتصادية لأنهم افترضوا أن الحالة الطبيعية للاقتصاد هي الاستخدام الكامل([2]).

أن افتراض الكلاسيك بعدم تدخل الدولة إلا في الوظائف التقليدية (الأمن، الدفاع، القضاء) انعكس على طبيعة النظام المالي، إذ كان هذا النظام يقتصر على الأغراض المالية فقط والتي تمثلت في الحصول على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة التقليدية، أي أن المالية العامة عند الكلاسيك كانت محايدة والتي لا يكون لها غير الغرض المالي أي أهداف أخرى في إحداث التغيير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، وان دور الموازنة العامة هو ضمان التوازن بين الإيرادات العامة العادية والنفقات العامة العادية، لذلك فقد رفض الكلاسيك العجز في الموازنة العامة لأنه سوف يؤدي إلى زيادة الاقتراض لتغطية النفقات العامة، لان هذا الاقتراض سوف يخصص لإغراض استهلاكية و بالتالي يؤدي إلى تناقص الاستثمار وحدوث التضخم، وأن انخفاض الاستثمار يحدث بسبب نقص رؤوس الأموال التي كانت ستوجه إلى الاستثمار. كما رفض الكلاسيك الفائض في الموازنة العامة لان ذلك يعني أن الدولة تستقطع مبالغ من الأفراد لا ضرورة لها والتي يمكن استثمارها([3]).

([1]) Carlo Favero & Francesco Giavazzi : Debt And The Effects Of Fiscal Policy, The Federal Reserve Bank Of Boston For Its Hospitality While This Paper Was Completed, February 2008, P . 6.

([2]) انظر: ـ محمود حسين الوادي وحمد عارف العساف : الاقتصاد الكلي، عمان ـ الأردن ، دار المسيرة، ط1،2009ص ص 78- 83.

([3]) انظر: ـ رفعت المحجوب: المالية العامة ، القاهرة ـ مصر، مكتبة النهضة العربية، 1990 ،ص ص 22-23.

أن عجز الموازنة عند الكلاسيك هو بمثابة خطر كبير يهدد الاقتصاد ويعد اخطر من الفائض، وان □صول العجز في الموازنة يستلزم تغطيته من □د المصدرين وهما الإصدار النقدي والاقتراض، ولما كان الاقتصاد في□الة الاستخدام الكامل عند الكلاسيك، لذا فأن تغطية العجز عن طريق الإصدار النقدي سوف يؤدي إلى زيادة وسائل الدفع دون أن يقابلها زيادة □قيقة في كمية السلع والخدمات وهذا يعني ارتفاع المستوى العام للأسعار والتضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود، أما الحالة الثانية وهي تغطية العجز عن طريق الاقتراض، أن هذا الإجراء سوف يؤدي إلى تناقص الأموال التي في□وزة الأفراد والتي يمكن أن توجه للاستثمار، وان انخفاض الاستثمار يعني قلة فرص العمل ومن ثم ظهور البطالة، فضلاً عن ذلك أن الاقتراض لسد العجز سوف يحمل الأجيال القادمة أعباءً أضافية تتمثل في خدمة الدين العام([1]).

أن وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية هي □الة افتراضية، إذ أنها تركز على مسألة أساسية وهي توازن الموازنة العامة وهذه الحالة نادرة جداً رغم أنها الحالة المحبذة بالنسبة للاقتصاد، إذ أن الحالة السائدة هي العجز في اغلب البلدان، ورغم وجود الفائض لكنه بنسبة اقل .

ثانياً:ـ الرؤية الكينزية لعجز الموازنة العامة Keynesian View

بعد ظهور أزمة الكساد العظيم (1929- 1933)، انهارت النظرية الكلاسيكية في مجال الدخل والاستخدام بعد ما عجزت عن أيجاد □لول للمشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي في □ينه، والذي أدى إلى البحث عن نظرية جديدة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية القائمة، وهذا دفع الاقتصادي كينز أن يأتي بأفكار جديدة ومناقضة لما جاءت به النظرية الكلاسيكية وذلك في كتابه النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود The General Theory of Employment, Interest, and Money سنة 1936 أي بعد 160 سنة من إصدار آدم سمث لكتابه ثروة الأمم([2])، إذ كانت معدلات البطالة قد بلغت مستويات غير مسبوقة في معظم اقتصاديات العالم لعدة سنوات، فضلاً عن أن آلية السوق أصبحت عاجزة تماماً، إذ بدت الطريقة التقليدية غير منسجمة مع هذه الإ□داث إلى □د بعيد، لذلك يرى كينز ان الكساد العظيم هو رهان لعدم الاستقرار الملازم لاقتصاد السوق Market Economy أو الرأسمالية وثبت هذا بأن القوى الاقتصادية الطبيعية إذا تركت لحالها يمكن أن تجلب المعاناة للإنسانية([3]). وفقاً للتأثير الكينزي كان الاقتصاديون يؤمنون وبشكل كبير بأنه من خلال الاستخدام الكفء لسياسات الاقتصاد الكلي يمكن للحكومة أن تعزز النمو الاقتصادي وتتفادى الركود والتضخم ([4]) .وقد استندت النظرية الكينزية على افتراض أن الحالة التي تسود الاقتصاد ليست دائماً هي□الة الاستخدام الكامل، إذ يمكن أن يكون عند مستوى أدنى من ذلك، كما دعى كينز إلى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد وذلك لمعالجة المشاكل الاقتصادية، وقد تحول الاهتمام إلى الطلب الفعال، كما رفض كينز افتراض الكلاسيك بمرونة الأجور والأسعار وقد أكد بأن الأسعار والأجور ليست مرنة، وان الادخار لا يساوي الاستثمار دائماً و أبداً إذ ليس بالضرورة أن الجماعات التي تقوم بالادخار هي التي تقوم بالاستثمار، فضلاً عن وجود فاصل زمني بينهما، كما افترض كينز أن المنافسة الكاملة لا وجود لها وهي□الة مثالية([5]).

([1]) سوزي عدلي ناشد : الوجيز في المالية العامة، مصدر سابق، ص ص 304- 305 .

([2]) Andrew B .Abel And S .Bernanke, Macroeconomic, Op . Cit , P . 18 .

([3]) Roger A. Arnold: Macroeconomics, South – Western Cengage Learning , 2010 , P 116 .

([4]) Andrew B .Abel And S .Bernanke, Macroeconomic , Op . Cit, P . 19.

([5]) انظر: ـ محمود□سين الوادي و□مد عارف العساف ، مصدر سابق ، ص ص 84-88.

أن اتساع نطاق دور الدولة و زيادة درجة تدخلها في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلد أدى إلى الخروج من□يادية الموازنة، إذ أصبحت الموازنة □د أدوات السياسة المالية التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بمعناها الواسع في البلدان الرأسمالية المتقدمة بل و□تى في بعض الأنظمة الاشتراكية و ذلك في إطار المالية المعوضة Compensator أو الوظيفية Functional، وهكذا إذ لم يعد المهم هو توازن جانبي الإيرادات والمصروفات في الموازنة السنوية بل أصبح هدف الموازنة هو التوازن الاقتصادي والاجتماعي للاقتصاد القومي ككل وليس التوازن المالي والمحاسبي للموازنة، كذلك لم يعد الالتزام بتوازن الموازنة السنوي أمراً ضرورياً إذ بدأ الاتجاه الحديث نحو التوازن الدوري Cyclical Equilibrium أي توازن الموازنة على مدى أعوام الدورة الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى إجراء بعض التغييرات على قواعد الموازنة العامة([1])، لذلك لم تعد الموازنة والنفقات والإيرادات مجرد أدوات السياسة المالية Fiscal Policy التي تهدف إلى تحقيق أغراض مالية فقط بل أصبحت كذلك أدوات اقتصادية تهدف إلى تحقيق العديد من الأغراض منها معالجة البطالة والتضخم والكساد ومحاربة التخلف وغيرها، إذ أصبحت من أدوات السياسة الاجتماعية والتي تهدف إلى توفير فرص عمل لكل أفراد المجتمع ورفع المستوى ألمعاشي وتقليل التفاوت في توزيع الدخول من اجل تحقيق التوازن الاجتماعي([2]). وان وجهة النظر الكينزية هو أن قاعدة التوازن في الموازنة العامة تحول دون الالتجاء إلى السياسة المالية السليمة التي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ أكد كيز أن على الدولة في□الة الكساد أن تتدخل في الاقتصاد وذلك من خلال زيادة النفقات العامة من اجل تنشيط الطلب الكلي الفعال الأمر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن الاقتصادي، وان تمويل الدولة للزيادة في النفقات العامة يكون من مصدرين هما الاقتراض والإصدار النقدي الجديد، وقد أشار كينز إلى انه لا خوف من استخدام هاتين الوسيلتين في التمويل، إذ إن الاقتراض سوف يؤدي إلى إقامة مشاريع تحقق عائداً ومن ثم تزداد الحصيلة الضريبية وبالتالي الإيرادات العامة للدولة، أما التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد فأن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة العرض الكلي، لذلك لا خوف من□دوث التضخم ([3]).

أن وجهة نظر كينز تعد أكثر عمقاً وشمولاً واستيعاباً للواقع الاقتصادي مقارنة بوجهة نظر الكلاسيك وذلك من خلال تأكيدها على أهمية توازن الاقتصاد القومي ككل بدلاً من التوازن المالي□تى وان تم ذلك بفائض أو عجز الموازنة العامة لان هدفهم الأسمى هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا هو□ال اغلب الدول سواء أكانت متقدمة أم نامية، إذ أن توازن الموازنة□الة نادرة من نوعها ولا يمكن أن تكون الصفة الغالبة لاسيما في مجتمعاتنا الحديثة وفقاً للتطور الحاصل في أجهزة وأنظمة الدولة والذي □دث تزايداً في النفقات العامة وبشكل انفجاري وبالتالي أصبحت سمة العجز هي السمة الغالبة أما الفائض فهي الحالة النادرة جداً وهي اقل خطورة من العجز .

ثالثاً:ـ الرؤية النقودية لعجز الموازنة العامة Monetary View

مع بداية عقد السبعينات من القرن العشرين تصدعت الأفكار الكينزية، بعد ما أصبحت عاجزة عن تفسير الأ□داث التي يمر فيها الاقتصاد في□ينه، إذ برزت ظاهرة اقتصادية جديدة وهي ظاهرة التضخم

([1])عادل □مد□شيش، مصدر سابق، ص ص 278 - 279 .

([2])□افظ شعيلي عمرو : اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، طرابلس ـ ليبيا، جامعة الفاتح، 2007 ، ص371.

([3]) محمد عوض رضوان: فلسفة موازنة البرامج والأداء في علاج مشكلتي العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة، القاهرة ـ مصر، دار النهضة العربية، ط1، 2009، ص10.

الركودي Stagflation والتي تتمثل في التعايش بين الركود والتضخم. وقد أضعفت هذه التجربة ثقة الاقتصاديين وصناع السياسة في النظرية الكينزية أكثر مما قوض الكساد العظيم النظرية التقليدية، فضلاً عن أن افتراض كينز بأن الأسعار والأجور تتعدل ببطء مما يفقد الأسواق التوازن انتقدت على أسس نظرية، وبينما كانت الطريقة الكينزية عرضة للهجوم جعلت التطورات في نظرية الاقتصاد الكلي التقليدي أكثر جاذبية واهتماماً للكثير من الاقتصاديين([1])، الأمر الذي أدى إلى ظهور أفكار جديدة، ومنها المدرسة النقودية والتي تزعمها الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو وعدد من رفاقه وتلاميذه.

أن العجز □سب وجهة النظر النقودية ينشأ بفعل النمو المتزايد في النفقات العامة للدولة، سواء أكان في جانب الإنفاق الجاري أم الاستثماري، والذي يمكن قياسه من خلال نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وان الزيادة في النفقات العامة ترافقها نتائج عدة، منها أن النمو المتزايد في الإنفاق العام قد يصا□به نمواً متسعاً لنشاط الدولة في العديد من المجالات، مما يؤدي إلى تقييد □ركة رأس المال الخاص وإبعاده عن بعض المجالات، وكنتيجة لزيادة □جم الإنفاق فأن الدولة تضطر إلى زيادة □جم ومعدلات الضرائب على القطاع الخاص الأمر الذي يؤدي إلى تحول هذه الأموال إلى القطاع العام، وبالتالي التأثير سلباً على □وافز الاستثمار والادخار والإنتاج للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وفي □الة عدم كفاية إيرادات الدولة السيادية فأنها قد تلجأ إلى زيادة □جم الدين العام من خلال طرح السندات العامة وزيادة الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة وزيادة طبع البنكنوت، وان الحالة الأولى تؤدي إلى تحول المدخرات إلى الحكومة واستخدامها في تمويل الإنفاق العام الجاري ومن ثم إضعاف معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، أما في □الة استخدام هذه المدخرات لتمويل الاستثمارات فأنها و□سب رأي النقوديين قد أدت إلى إساءة استخدام الموارد بعد القطاع العام اقل كفاءة من القطاع الخاص في تخصيص الموارد وإدارة الاستثمار والإعمال أما في □الة التمويل التضخميExpansion Finance، فأنه قد أدى إلى تعاظم قوى التضخم في الاقتصاد وأصبح عرض النقد يزيد بمعدلات اكبر من المعدل الحقيقي لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وما رافق ذلك من انعكاسات آثار التضخم على ميزان المدفوعات وبالتالي إضعاف الصادرات وزيادة الاستيرادات وخروج رؤوس الأموال ومن ثم ظهور مشكلة العجز في ميزان المدفوعات([2]). ويرى النقوديون أن تمويل عجز الموازنة العامة ما لم يصا□به تغير في عرض النقد لم يكن له إلا اثر معتدل على الطلب الكلي، و أن السياسة المالية التوسعية البحتة التي لم يرافقها تغير في عرض النقد والمتمثلة بالضرائب والاقتراض الحكومي من البنك المركزي سوف تؤدي إلى رفع أسعار الفائدة ومن ثم تقيد الإنفاق الخاص، كما أن الآثار الناتجة عن انخفاض الإنفاق الخاص سوف تضعف الأثر التوسعي للسياسة المالية التوسعية، وان هذا الانخفاض سوف يؤدي إلى إ□لال الإنفاق العام محل الإنفاق الخاص, وان الزيادة في أسعار الفائدة تحدث بسبب زيادة الاقتراض الحكومي والذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الأموال المعدة للإقراض ومن ثم ترتفع أسعار الفائدة وهذا يؤدي إلى خفض جزئي في الاستثمار والاستهلاك الخاص ([3]). كما يعتقد النقوديون أن تمويل العجز عن طريق النقود المدارة سوف يؤدي إلى زيادة مهمة في الناتج وذلك لان الإنفاق الخاص سوف يزداد، وان هذا التمويل سوف يؤدي إلى زيادة عرض النقد، ويفترض النقوديون أن التمويل عن طريق القروض والضرائب سوف يؤدي إلى زيادة الناتج في الأجل القصير فقط، أما إذا كان التمويل عن طريق النقود

([1])Andrew B .Abel And S .Bernanke, Macroeconomic , Op . Cit, P. 19.

([2]) رمزي زكي ، الصراع الفكري والاجتماعي□ول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث ، مصدر سابق ، ص ص 138 - 139.

([3]) جيمس جوارتيني وريجار استروب : الاقتصاد الكلي ـ الاختيار العام والخاص ، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الر□من وعبد العظيم محمد ، الرياض ـ السعودية ، دار المريخ ، الطبعة العربية ، 1999 ، ص 430 .

المدارة فأن الناتج سوف يزداد □تى في الأجل الطويل([1]). لذا يرى النقوديون بأن السياسة المالية تمارس أثراً غير مباشر على الطلب الكلي على عكس الكينزيون، وذلك من خلال تأثيرها على سعر الفائدة و سرعة تداول النقود([2]).

رابعاً: ـ رؤية التوقعات العقلانية (الرشيدة) عن العجز Rational Expectations

تشير التوقعات الرشيدة، إلى التوقعات التي تعمل على الاستخدام الكفء لكل المعلومات ذات الصلة الوثيقة بموضوع ما، لكن هذا لا يعني أن الأفراد يمتلكون رؤية كاملة، إذ أنهم يمكن أن يرتكبوا أخطاء قد تكون كبيرة لكنها ليست منتظمة الحدوث، وليس بإمكانهم إدخال التحسينات على توقعاتهم استناداً إلى المعلومات المتا□ة لديهم([3])، وتفترض نظرية التوقعات العقلانية أن الأفراد سوف يعملون على توضيح كل ما يتوفر لديهم من أدلة، بما في ذلك المعلومات المتوفرة عن الآثار المحتملة للسياسة الاقتصادية الحالية والمستقبلية عند بناء توقعاتهم عن أ□داث المستقبل، ويرى أصحاب نظرية التوقعات أن وجهة نظرهم متفقة مع سلوك الاقتصاد([4])، وتشير هذه النظرية إلى أن السياسة الكلية المرنة قد لا تكون فعالة نسبياً في الأجل القصير، واستناداً إلى نظرية التوقعات العقلانية يستطيع الأفراد توقع اثر تغيرات السياسة وبإمكانهم تكييف أفعالهم بشكل يلغي أو يوقف بشكل كامل عمل أي سياسة، وبشكل خاص تلك السياسة التي لا توضح صورة صحيحة عن المستقبل، وهذا يعني أن السياسة الكلية المرنة وفقاً لوجهة نظر التوقعات قد تكون أداة لا يمكن الاعتماد عليها([5])، وبذلك فأن الافتراض الأساس لهذه النظرية هو كنتيجة للتوقعات العقلانية لا يمكن للحكومة أن تخدع الأفراد من خلال السياسات الاقتصادية المنظمة([6]).

ويرى أصحاب نظرية التوقعات أن العجز المالي سوف يؤدي إلى زيادة الضرائب، لكنهم في الوقت نفسه يرفضون مبدأ زيادة الضرائب لتمويل العجز الحكومي، ولأجل استعداد الأفراد لدفع الضرائب، فأنهم سيضطرون إلى إجراء تخفيض □قيقي و واضح في الاستهلاك، الأمر الذي يضعف فاعلية اثر الزيادة في الإنفاق الحكومي، ومن ثم فاعلية السياسة المالية المعتمدة. لذلك أن السياسة المالية الو□يدة المؤثرة تتأتى من السياسة التي تفاجئ الأفراد والتي لا يمكن التنبؤ بها ([7]) .

وفقاً لوجهة نظر التوقعات العقلانية، عندما تتخذ الحكومة إجراء معين من شأنه تغيير في السياسة المالية من اجل معالجة العجز في الموازنة العامة، فأن الأفراد سوف يتوقعون ذلك ويتحركون بطريقة تلغي اثر هذه السياسة، بافتراض أنهم يمتلكون المعلومات الكاملة عن هذا الموضوع، وبالتالي تتعمق مشكلة العجز بدلاً من معالجتها. لذا يمكن القول إن السبب الأساسي للعجز المالي وفقاً لوجهة نظر التوقعات العقلانية هو عدم دقة المعلومات لدى الحكومة وامتلاك الأفراد المعلومات الكاملة عن الآثار المحتملة للسياسات الاقتصادية الحالية والمستقبلية، وان الحالة الو□يدة التي تستطيع فيها الحكومة من معالجة العجز في الموازنة هي إذا كانت التغيرات غير متوقعة.

([1]) مايكل ابدجمان: الاقتصاد الكلي ـ النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور ، الرياض ـ السعودية، دار المريخ ، 1999 ،ص334 .

([2]) جيمس جوارتيني وريجار استروب ، المصدر السابق ، ص ص 431 ـ 432.

([3]) مايكل ابدجمان ، المصدر السابق ، ص 338.

([4]) جيمس جوارتيني وريجار استروب ، المصدر السابق ، ص 464.

([5]) المصدر السابق ، ص 467.

([6]) ساموبلسون ونوردهاوس: علم الاقتصاد ، بيروت ـ لبنان ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط1 ،2006 ، ص 740.

([7]) عبد علي كاظم المعموري: تاريخ الأفكار الاقتصادية ـ الجزء الثاني ، مركز □موراببي للبحوث والدراسات الستراتيجية ، ط1 ، 2007 ، ص 150.

□امساً:ـ رؤية اقتصاديي جانب العرض عن العجز Supply – Side Economists

أدى إهمال الكينزية لجانب العرض إلى انتقادها من قبل بعض الاقتصاديين، وقد عرف منتقدوها باقتصاديي جانب العرض، والذين يرون أن أفضل طريق لتحسين الأداء الاقتصادي هو زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، ذلك من خلال إجراء تخفيضات □ادة في الضرائب التي يعتقدون إنها سوف تقدم □افزاً للعمل والادخار و الاستثمار([1])، لقد ظهرت اقتصاديات جانب العرض في □قبة الثمانينات من القرن العشرين والتي أيدها كل من الرئيس الأمريكي رونالد ريغان وكذلك رئيسة الوزراء البريطانية ماركريت تاتشر، وقد أشار أنصار هذا الاتجاه إلى الحوافز المذهلة التي تحققها الأسواق الحرة ولذلك دعوا إلى نبذ العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض الحوافز الناجمة عن معدلات الضريبة المرتفعة، إذ يرى أنصار هذا الاتجاه أن الضرائب العالية سوف تؤدي إلى تقليل عرض العمل ورأس المال وهذا يؤدي إلى انخفاض الحصيلة الضريبية([2])، لقد أكد اقتصاديي جانب العرض على ضرورة خفض العجز الحكومي، لذا فقد أشاروا إلى أن تخفيض معدلات الضرائب سوف يؤدي إلى زيادة الحافز ومستوى النشاط الاقتصادي الأمر الذي يزيد من الإيرادات الضريبية ومن ثم تقليص العجز المالي([3]).

لذا أن وجهة نظر اقتصاديي جانب العرض تؤكد العلاقة الايجابية بين تخفيض معدلات الضرائب و□صيلتها.

المطلب الخامس:ـ مصادر تمويل العجز المالي وآثارها

عندما تواجه الحكومة عجزاً في موازنتها العامة فأنها تسعى لتمويل هذا العجز عن طريق عدة مصادر منها، المصادر الداخلية أو المحلية والتي تتمثل بالضرائب (سواء من خلال زيادة الضرائب المفروضة على أفراد المجتمع أو فرض ضرائب جديدة) أو عن طريق الاقتراض المحلي، أو الإصدار النقدي الجديد الذي يعد الملجأ الأخير لتمويل العجز. كما يمكن تمويل العجز عن طريق الاقتراض من الخارج (الاقتراض من المؤسسات الدولية أو من مصادر تجارية)، ومن الجدير بالإشارة إلى أن أي مصدر من مصادر التمويل هذه سوف يترتب عليها آثار معينة على الاقتصاد الوطني سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة. وفيما يلي يمكن توضيح مصادر التمويل هذه وآثارها:ـ

أولاً: ـ الضرائب Taxes

تستطيع الحكومة أن تمول العجز في الموازنة العامة عن طريق اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة أو زيادة نسبة الضرائب الموجودة أصلاً.

أن قيام الحكومة باستخدام هذه الأداة لتمويل العجز سوف تؤدي إلى تقليص □جم الدخل الفردي Personal Income ومن ثم انخفاض الإنفاق الخاص Private Spending([4]). وأن الضرائب الضرائب الحكومية يمكن أن تؤدي إلى خفض الطلب الكلي و خفض مستوى الناتج المحلي الإجمالي، إذ تؤدي هذه الضرائب إلى انخفاض مستوى الدخل المتاح وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، كما انه إذا بقيت □جم الاستثمارات والمشتريات الحكومية دون تغيير فأن الانخفاض في

([1]) مايكل ابدجمان ، مصدر سابق ، ص342 .
([2]) ساموبلسون ونوردهاوس ، المصدر السابق ص ص743-744 .
([3]) انظر: ـ مايكل ابدجمان ، المصدر السابق ، ص ص 354 - 355.
([4]) ساموبلسون ونوردهاوس ، مصدر سابق ، ص330.

مستوى الإنفاق الاستهلاكي يؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف، أي أن الضرائب المرتفعة وغير المصحوبة بزيادة الاستثمار و المشتريات الحكومية سوف تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي([1]). وعند قيام الحكومة بتمويل العجز عن طريق الضرائب لن يكون هناك أي تغيير في صافي عرض النقد بعد تحصيل الضرائب في الأجل الطويل، إذ عند قيام الحكومة بتحصيل الضرائب فأن هذا سيؤدي إلى تخفيض عرض النقد، لكن بعد قيام الحكومة بأنفاق هذه الحصيلة من الضرائب فأن عرض النقد سوف يزداد □تى يعود إلى وضعه السابق ([2]), فضلاً عن ذلك إذا مولت الحكومة الزيادة في الإنفاق عن طريق الضرائب فأن الدخل سيزداد في الأمد القصير ولكن يتناقص أو يبقى ثابتاً في الأمد الطويل([3]).

أن الضرائب سوف تستقطع جزءاً من دخل الفرد القابل للتصرف وينجم عن ذلك أن نسبة الادخار سوف تنخفض، لذا فأن □جم الأموال المخصصة للاقتراض سيتراجع ويترتب على ذلك ارتفاع أسعار الفائدة ونتيجة للعلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة فأن الاستثمار سوف ينخفض مؤدياً إلى انخفاض الدخل والاستخدام ومن ثم انخفاض الإيرادات الضريبية والتي تكون دالة للدخل .

ثانياً:ـ الاقتراض Borrowing

يمكن للحكومة عندما تواجه عجزاً في الموازنة العامة أن تستعين بالجمهور، إذ أنها تقوم ببيع سندات □كومية إلى الجمهور، لذا فأن تمويل العجز بهذه الوسيلة يعد مالياً بحتاً والذي لا يترتب عليه أي زيادة في عرض النقد في الأجل الطويل، وأن استخدام هذه الوسيلة لتمويل عجز الموازنة العامة سوف يقود إلى تخفيض □جم الأرصدة المعدة للاقتراض واللازمة لتمويل الاستثمار الخاص في الأجل القصير([4])، ويعترض بعض علماء الاقتصاد على هذه الفرضية، فهم يؤمنون بأن معدل الفائدة يوازن الادخار والاستثمار ويصرون على انه عندما تقترض الحكومة لتمويل العجز سيؤدي هذا الاقتراض إلى زيادة معدلات الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمار الخاص ويحدث انخفاض الاستثمار بسبب معدل الفائدة كما يلي، عندما تعاني الحكومة من عجز في الموازنة يجب عليها أن تبيع سندات (وهذا يعني أنها تقترض) لتمويل ذلك العجز، ولجعل الناس يشترون هذه السندات على الحكومة أن تجعلها محل جذب للناس، وهذا يعني أن الفائدة على تلك السندات يجب أن تكون أعلى مما هو معتاد في السوق، وهذا يشجع على ارتفاع معدل الفائدة في الاقتصاد، مما يجعل الاقتراض بالنسبة للأعمال الخاصة أكثر كلفة وبالتالي فأنهم يقللون اقتراضهم واستثمارهم([5])، وهذا يعني أن السياسة المالية التوسعية قد □لت محل الاستثمار الخاص، وخلاصة القول بأن زيادة النفقات الحكومية تقلل أو تحل محل النفقات الخاصة، وبسبب هذه العملية فأن التأثير التعويضي على النفقات الخاصة بسبب بيع الحكومة لسندات مالية (لتمويل سياسة مالية توسعية) يجعل تأثير السياسة المالية التوسعية اقل مما لو كانت بدونها، ويصر بعض الاقتصاديين بأن عملية التعويض هذه تعوض بشكل كلي تأثير السياسة المالية التوسعية، ولهذا يكون التأثير صفراً أو □تى سالب طالما أنهم يعتبرون النفقات الخاصة أكثر إنتاجية من النفقات الحكومية، وتبنى وجهة النظر

([1])المصدر السابق ، ص522 .

([2]) مايكل ابدجمان ، مصدر سابق ، ص226.

([3])المصدر السابق ، ص285.

([4]) جيمس جوار تيني وريجارد استروب ، مصدر سابق ، ص391.

([5])Canpbell R .Mcconnell & Stanley L. Brne :Macroeconomic _ Principles , Problems , And Policies , Published By MC Graw – Hill/Irwin , A Business Unit Of The Mcgraw – Hill Co – Panies , Inc . , 1221 , Avenue Of The Americans , New York , Ny , 10020 , Sixteenth Edition , 2005 P . 217.

هذه بعض الذين يركزون على تأثيرات جانب العرض في السياسة المالية، ويقلل العجز الأكبر مجموع المدخرات المتا□ة للاستثمار برفع معدلات الفائدة ونتيجة لذلك لا يرتفع الناتج بقدر ما سيرتفع في أ□وال أخرى، وبهذا فأن هذه السياسة تؤدي إلى نمو أبطأ([1])، أي أن الاقتراض يعد وسيلة مالية سهلة لكنها تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي و□رمان القطاع الخاص من الموارد المالية التي يمكن أن يستخدمها بطريقة أفضل كفاءة من اجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي([2]).

عندما تقوم الحكومة بتمويل العجز في الموازنة عن طريق بيع سندات إلى المستثمرين في القطاع الخاص غير المصرفي أو المصارف التي لا تمتلك □تياطيات إضافية، فأن هذه الطريقة للتمويل لا يترتب عليها آثار على عرض النقد في الأجل الطويل، إذ أن القطاع الخاص ومنشآت الأعمال غير المصرفية ليست لهما أي قدرة على خلق النقود، لذا فأن شراؤهم للسندات الحكومية سوف يؤدي إلى خفض أنفاقهم على السلع والخدمات والسندات التي يصدرها القطاع الخاص، لذلك فأنهم يقومون بتحويل جزء من كمية النقود التي لديهم إلى الحكومة والتي تعمل من خلال أنفاقها على إعادة هذا الجزء إلى القطاع الخاص ومن ثم لا يحدث أي تغيير في عرض النقد، أما في □الة تمويل العجز عن طريق بيع الحكومة السندات إلى المصارف التي لا تمتلك □تياطيات إضافية، فأنها أيضاً لا تؤثر على عرض النقد، إذ من المعلوم أن قدرة الجهاز المصرفي على خلق الائتمان (والذي يخلق النقود) يحتاج إلى □تياطيات إضافية، وان المصارف التي ليس لديها هذه الا□تياطيات تصبح عاجزة عن التأثير على عرض النقد([3]).

كذلك يمكن تمويل العجز عن طريق الاقتراض من مؤسسات الاقتراض الدولية أو من بعض الدول الصناعية، إلا أن الأمر ليس بهذه البساطة، إذ كثيراً ما تضع هذه المؤسسات شروطاً تعجيزية على هذا الاقتراض الأمر الذي يؤدي إلى دخول البلد المقترض في شرك التبعية المالية بل □تى الاقتصادية، فضلاً عن ما يتضمنه هذا الدين من استنزاف الموارد المتا□ة للإفراد من خلال سداد أصل الدين والفوائد المترتبة عليه أثناء أوقات الاستحقاق وبالتالي زيادة العجز في الموازنة العامة ([4]) .

أن تمويل العجز المالي عن طريق الاقتراض الخارجي يكون له اثر توسعي على عرض النقد في الداخل في الأجل القصير عندما تقوم الحكومة بأنفاق هذه المبالغ على بعض المستلزمات الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة ومن ثم زيادة الاستثمار والدخل والاستخدام، أما في الأجل الطويل وعند التسديد قد تلجأ الحكومة إلى فرض المزيد من الضرائب وبهذا يحدث الأثر المعاكس للحالة الأولى .

ولما كان الاقتراض يعد □د مصادر تمويل العجز اللازم لمواجهة الزيادة في النفقات العامة، إلا انه ينصب في اغلب الأ□يان على الجانب الجاري من النفقات العامة في اغلب البلدان النامية أكثر من الاستثماري، في الوقت الذي تتحمل فيه البلدان المدينة أعباء الفوائد إضافة إلى أصل القرض الأمر الذي يزيد من العجز مستقبلاً.

([1]) David C. Colander, Op. Cit, P. P 734 – 735.

([2]) I. Adofu & M. Abula , Op . Cit, P. 22.

([3]) باري سيجل: النقود والبنوك والاقتصاد ـ وجهة نظر النقديين ، ترجمة طه عبد الله منصور و عبد الفتاح عبد الر□من عبد المجيد، الرياض ـ المملكة العربية السعودية ، دار المريخ ، 1987 ، ص 448.

([4]) Axel Dreher & Roland Vaubel : Do IMF And IBRD Cause Moral Hazard And Political Business Cycles ? Evidence , Open Economies Review 15 , Kluwer Academic Publishers . Printed In The Netherlands, 2004, P. 5.

ثالثاً:ـ الإصدار النقدي Monetary Issuance

في الحالة التي لن تستطيع فيها الحكومة أن تسد العجز في موازنتها العامة عن طريق الضرائب أو الحصول على القروض العامة وذلك من اجل تغطية نفقاتها والقيام ببعض الأعمال العامة، فأنها تلجأ إلى الإصدار النقدي، أي إصدار كمية جديدة من النقود تضاف إلى الكتلة النقدية Monetary Block في البلد([1])، ومبدئياً فأن البنك المركزي مصدر كامن غير محدود من الأصول، ولكن إصدار مبالغ كبيرة من النقود يمكن أن يؤدي إلى مشاكل تضخم خطيرة والذي له تأثيرات سلبية على الاقتصاد، ولهذا تحاول الحكومة قدر الإمكان استخدام خيار إصدار النقود أخيراً لتمويل عجوزاتها([2])، وان اللجوء إلى الإصدار النقدي يمكن أن يكون بسبب الاضطرابات والحروب التي تحد من قدرة الحكومة على جمع الضرائب، أو يمكن أن تكون ناجمة عن صدمة اقتصادية كبيرة، على سبيل المثال هبوط كبير في أسعار المادة الخام والتي تمثل المادة الرئيسة للبلد المصدر وكذلك المصدر الأساس للعائدات، في هذه الحالة تصبح الحكومة وبشكل متزايد غير قادرة على الاقتراض من المواطنين أو من الخارج لتمويل عجزها، والسبب هو حجم العجز وقلق الحكومة من عدم إمكانيتها من تسديد الدين في المستقبل، أو بدء المقرضون بمطالبة الحكومة بفوائد أعلى وفي النهاية يقرر المقرضون التوقف عن إقراض الحكومة كلياً، وكنتيجة لذلك تلجأ الحكومة وبشكل متزايد إلى مصدر آخر للتمويل وهو عملية خلق النقود Money Create([3])، وعند قيام الحكومة بإنفاق عائداتها فأن عرض النقد سوف يزداد بمقدار يعادل التغيير في القاعدة النقدية Monetary Base بالنسبة للبنوك المركزية أو التغير في ودائع المصارف التجارية Commercial Banks Deposit بالنسبة للمصارف التجارية([4])، في بعض الدول تكون هذه العملية مباشرة ذلك أن الخزانة لها الحق قانوناً في الإصدار النقدي والتي بواسطتها تستطيع سداد الإنفاق العام، لذا فأن هذه الطريقة للتمويل سوف تؤدي إلى زيادة الأساس النقدي([5]).

أن الإصدار النقدي الجديد يعد الملاذ الأخير الذي تلجأ إليه الدولة لتمويل عجز الموازنة العامة، رغم إن هناك من يرى إمكانية اللجوء إلى الإصدار النقدي حتى مع إمكانية الاقتراض من القطاع الخاص، ذلك أن الاقتراض سوف يرفع من سعر الفائدة ومن ثم التأثير سلباً على مستوى الاستثمار، وأن زيادة الإصدار يؤدي إلى حدوث تضخم مالي، لذلك فإذا كان هذا التضخم معتدلاً أي لا يتجاوز 3- 5% سنوياً يمكن أن يحفز عملية التنمية الاقتصادية([6]). أن الاعتماد على الجهاز المصرفي لتمويل عجز الموازنة العامة يؤدي إلى حدوث التضخم المالي ذلك سواء بالاعتماد على إصدار كميات جديدة من النقود الورقية أو الكتابية، ذلك لان هذا التمويل وتحت ظروف معينة سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود وبالتالي خلق ادخار إجباري وهذا ما يشكل عبئاً اقتصادياً على الدخول والثروات ويؤدي إلى توزيع العبء المالي الحكومي والذي يمثل ضريبة مستترة Hidden Tax([7])، وأن عملية الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة العامة ليست مطلقة, بل يجب أن تتوفر الظروف الملائمة والتي تفترض مرونة الجهاز الإنتاجي، إذا أن لم يكن الجهاز الإنتاجي مرناً فأن خطورة الإصدار النقدي

([1]) فوزي عطوي ، مصدر سابق ، ص139 .

([2])Harvey S.Rosen & Ted Gayer:Public Finance Published By Mcgraw-Hill/Irwin, American New York,Ninth Edition,2010, P .473

([3]) Olivier Blonchard , Op . Cit, P . 495.

([4]) مايكل ابد جمان ، مصدر سابق ، ص227.

([5]) سامي خليل: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، الكويت، 1994 ،ص 1330.

([6]) إبراهيم متولي إبراهيم سن المغربي : الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي، 2010 ، ص ص43-44 .

([7]) رفعت المحجوب، مصدر سابق، ص545.

ستؤدي إلى تفاقم معدلات التضخم وما يترتب على ذلك من آثار سيئة على التنمية الاقتصادية ولاسيما ارتفاع تكاليف التنمية وعجز ميزان المدفوعات، لذا فأن الإصدار النقدي يجب أن يكون محكوماً بقواعد وقيود معينة والتي لا تتيح للمصارف الحرية المطلقة في عملية الإصدار([1]). وأن سياسة التمويل بالعجز عن طريق الإصدار النقدي تشترط أن لا يتحقق الاستخدام الكامل، إذ في حالة الاستخدام غير الكامل فأن زيادة الإصدار النقدي سوف تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وهذا بدوره سيشجع المنتجين على زيادة الإنتاج، وتستمر الحكومة في تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي ما دام الاقتصاد لم يصل إلى مرحلة الاستخدام الكامل، وهذا ما يسميه كينز بالتضخم المرغوب Desirable Inflation، أما في الحالة التي يكون فيها الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل فلابد من التوقف عن الإصدار النقدي لان هذا سوف يزيد من معدلات التضخم وهذا ما يسميه كينز بالتضخم المخرب Destroyer Inflation([2]).

من خلال استعراض مصادر التمويل للعجز المالي في أعلاه يمكن الاستدلال بأن كل مصدر من مصادر التمويل ترتبط بحالة معينة من العجز، إذ إن تمويل العجز عن طريق الاقتراض غالباً ما يحدث في أوقات الكساد الاقتصادي والناتجة عن العجز الدوري، بعد الدولة تمر بحالة عجز مؤقت والذي يزول مع زوال حالة الكساد، لذلك في حالة الخروج من هذه المرحلة من الدورة الاقتصادية بالإمكان استرجاع المبالغ المقترضة مع الفوائد، لذا فأن مثل هذا النوع من العجز يمكن تسميته بالعجز الدوري، كذلك يحصل عندما تحدث زيادة مفاجأة أو غير متوقعة في الإنفاق .

إما الضرائب أو الإصدار النقدي غالباً ما تحصل في أوقات العجز الهيكلي، إذ أن هذا النوع من العجز ناجم عن الاختلالات الهيكلية في قطاعات الاقتصاد الوطني والذي ينجم عن قلة الإيرادات، لذا فأن هذا النوع من العجز يمكن تسميته بالعجز الهيكلي. وهذا ما تعاني منه البلدان النامية بسبب ضعف وقلة مصادر الإيرادات العامة لاسيما الضريبية، فضلاً عن أحادية الاقتصاد، ويمكن أن يكون الإصدار النقدي من أهم مصادر تمويل الأنفاق فيها، لذا يمكن القول أن هناك علاقة وثيقة بين عجز الموازنة والتضخم في اغلب البلدان النامية.

المطلب السادس:ـ نماذج معالجة العجز في الموازنة العامة

مع التنامي الخطير لظاهرة العجز في الموازنة العامة وانتشار الأفكار النقدية التي انسجمت مع التدويل السريع للاقتصاد وعولمة آليته، ظهرت بدائل متعددة لمعالجة مشكلة العجز، وتتعدد هذه البدائل باختلاف الدوافع والمنطلقات الفكرية التي تحكم منهجيتها، وبذلك يمكن تحديد اتجاهين رئيسين لهذه البدائل :ـ

أولاً:ـ أنموذج صندوق النقد الدولي (المنهج النقدي) International Monetary Fund Model

تنطلق وجهة نظر صندوق النقد الدولي من الأفكار النيوكلاسيكية، والتي ترى بأن الاختلال الذي تعاني منه البلدان النامية يرجع إلى وجود فائض في الطلب يتجاوز القدرة الحقيقية للعرض الكلي، وهذا يسبب التضخم وتنامي المديونية الخارجية، وان الإفراط في الطلب ناجم عن وجود طموحات إنمائية واستهلاكية تتجاوز موارد الدولة، وأخطاء السياسة الاقتصادية وسوء استخدام الموارد الاقتصادية، وان

([1])فوزي عطوي ، مصدر سابق ، ص140 .

([2])علي كنعان: الاقتصاد المالي ، جامعة دمشق ، مطبعة الروضة ، 2009 ، ص377.

إعادة التوازن الاقتصادي يتطلب معالجة هذا الفائض، وان فائض الطلب المسبب لعجز الموازنة العامة يقابله بالتأكيد فائض في عرض النقود، لذا فأن معالجة هذه المشكلة يتطلب القضاء على فائض الطلب الكلي من خلال اعتماد سياسة صارمة للطلب الكلي يكون هدفها التحكم في المتغيرات المالية والنقدية([1])، ولما كان الإنفاق العام (الجاري والاستثماري) يمثل نسبة كبيرة من الطلب الكلي، فأن معالجة مشكلة العجز في الموازنة وما يرافقها من مشاكل يستلزم العمل على تقليص نمو الإنفاق العام وزيادة موارد الدولة ([2])، واستناداً إلى تلك الرؤية فأن المطالب التي يحددها صندوق النقد الدولي في برامج التثبيت الاقتصادي والتي تهدف إلى معالجة عجز الموازنة العامة يمكن إن تقسم إلى([3]):ـ

أ- خفض النفقات العامة Public Expenditure Lowering، ويتضمن هذا الاتجاه:ـ

1- إجراء تخفيض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، وبشكل خاص فيما يتعلق بدعم أسعار السلع التموينية والضرورية، إذ يو□ي الصندوق بعدة أساليب من أهمها الإلغاء الكلي لهذا الدعم.

2- العمل على تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف □تى يمكن إعادة الحياة لعلاقات العرض والطلب في سوق العمل، □تى لو كانت نتيجة ذلك هي زيادة معدلات البطالة في بداية تنفيذ البرنامج.

3- تخلي الدولة عن الاستثمار في المجالات التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها، وان دور الدولة يتركز فقط في إنشاء البنى التحتية .

4- إلغاء الدعم الاقتصادي الذي تقدمه الحكومة والناجم عن وجود و□دات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسائر، وان تعمل الدولة على تصفية هذه الو□دات وبيعها إلى القطاع الخاص، فضلاً عن تحرير التجارة الخارجية ورفع قيود الحماية.

ب ـ زيادة الإيرادات العامة Public Revenues Increase، ويتضمن:ـ

1- رفع أسعار الطاقة و الخدمات الحكومية.

2- زيادة فئات بعض الضرائب غير المباشرة وأسعار الفائدة وتجميد الرواتب والأجور والعلاوات للعاملين في القطاع العام وتخفيض القيمة الخارجية للعملة.

ثانياً:ـ الأنموذج التنموي (وجهة نظر البلدان النامية) Developmental Model

تستند هذه الرؤية إلى منظور مخالف لوجهة نظر صندوق النقد الدوليIMF، إذ أنها ترى أن علاج العجز في الموازنة العامة يجب أن لا يتم من خلال تخفيض الإنفاق العام، نظراً للآثار الانكماشية والتكاليف الاجتماعية والسياسية التي تنتج من هذه الإجراءات، لذا فأن الحل يكون من خلال إصلاح Reforming بنية الموارد العامة للدولة عبر رفع طاقة الدولة الضريبية من خلال الوصول إلى أنواع الدخول والمجالات والمواقع الممكنة، مع عدم الأضرار بحوافز الإنتاج والادخار والاستثمار، ويتحقق هذا من خلال إعادة النظر في قوانين الضرائب المباشرة وتوسيع وعائها الضريبي لتشمل الدخول المرتفعة ومكافحة التهرب الضريبي، فضلاً عن إلغاء أو ترشيد الإعفاءات الضريبية، كما تعمل

([1])□سن الحاج: عجز الموازنة ـ المشكلات والحلول، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، العدد الثالث والستون، أيار، 2007، ص 11.

([2]) رمزي زكي ، الصراع الفكري والاجتماعي□ول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مصدر سابق ، ص 144.

([3])موسى إبراهيم : السياسة الاقتصادية الحديثة، بيروت ـ لبنان، دار المنهل اللبناني، ط1، 1998 ، ص ص 136 - 137 .

الدولة على زيادة الوعي الضريبي وتطوير الأجهزة الفنية المسؤولة عن تقدير وجباية الضرائب، فضلاً عن القضاء على الرشوة والفساد الإداري والتي ينتج عنهما ما يسمى بالاقتصاد السري. كما إن لترشيد الإنفاق العام وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق اثر كبير في تقليل عجز الموازنة، إذ يهدف الترشيد إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام في مجال إنفاقها، ومن ثم الابتعاد عن مظاهر الهدر والإسراف في المال العام عبر وضع ضوابط صارمة على نفقات الدولة، وإخضاع موازنات المؤسسات العامة للرقابة المالية، فضلاً عن إعادة النظر في نظام الرواتب والأجور لموظفي الدولة وما يتطلبه من إعادة النظر بالفائض من هذه الشريحة (البطالة المقنعة) واعتماد معايير الكفاءة في التعيين بدلاً من المحسوبية والوساطة، فضلاً عن إخضاع المشاريع الحكومية لدراسات الجدوى الاقتصادية واعتماد معايير الكلفة والربح في مجال تقييم كفاءة أداءها، كما يشترط النموذج التنموي تخفيض □جم الدين العام المحلي والخارجي كشرط أساس لتقليل نسبة العجز في الموازنة([1]) .

([1]) رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي□ول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مصدر سابق، ص ص 207 - 254.

المبحث الثاني:ـ الإطار النظري لبنية الناتج

المطلب الأول:ـ بنية الناتج (هيكل الناتج)

أولاً:ـ مفهوم بنية الناتج:ـ تعبر بنية الناتج product Structure عن مدى المساهمة أو الأهمية النسبية لكل قطاع إنتاجي في البلد في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى، كما توضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال اعتماد سلسلة زمنية توضح مدى تطور نسب المساهمات القطاعية وبالتالي بيان مدى ابتعاد أو اقتراب التوزيع القطاعي عن النسب المثلى للتوزيع، إذ من المفترض أن يكون هنالك تكافوء في نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وإذا ما تحقق ذلك فأنه يدل على تنوع الاقتصاد الوطني وعدم التركز .

ويعد الناتج المحلي الإجمالي GDP أهم مؤشر لتوضيح التطور الاقتصادي في البلد والمعبر عنه بصورة أرقام إحصائية، إذ يمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة النهائية للسلع والخدمات المنتجة داخل البلد كافة خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وان اعتماد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ذلك لأنه يمثل مجموعة متكاملة من الإحصائيات التي توضح لصانعي السياسة فيما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة انكماش Deflation أو توسع Expansion أو ثمة ركود Stagnation حاد أو تضخم Inflation يهدده، وعند اعتماد الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس نسبة التطور الاقتصادي لابد من الأخذ بنظر الاعتبار التفرقة بين، الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي، إذ يكون الناتج المحلي الإجمالي الاسمي محسوب على أساس السعر الجاري Current Price الذي من خلاله ربما تكون المقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي لسنوات مختلفة غير صحيح بسبب تأثير التضخم، في حين يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمسمى بالناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت محسوباً على أساس استبعاد اثر التضخم ([1]).

أن مستوى النمو في القطاعات المختلفة ينعكس في مدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وفي حصص المجاميع القطاعية من جهة أخرى، وان أي تغيير في نسب مساهمة بعض القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تغيير مباشر في أهميتها([2]) .

ويفترض في الاقتصاد المتقدم أن يكون هيكله الإنتاجي متوازناً balanced إذ الأولوية للفروع القائدة لتطوير القاعدة الإنتاجية Productivity Base سيما فرع الصناعة الرأسمالية([3]). و أن التغير الهيكلي Structural Change هو الذي يهدف إلى زيادة المساهمة غير النفطية لقطاعات الإنتاج كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، لذا فأن الجهود تركز على تطوير القطاعات المنتجة Productive Sectors و تأكيد الاستخدام الكفء للموارد المتاحة في القطاع الواحد، وان أهمية القطاعات غير النفطية تتمثل بأنها النشاطات الرئيسة التي تعدل وتنوع تركيب الاقتصاد الوطني فضلاً عن أنها تزيد من توظيف العمل المحلي([4]).

([1]) Syed Ahamed Safa & Rokeya Begum : Growth Of GDP And GNP Shows Dynamism , Dhaka The Independent , February , 2005 , P 1 .

([2]) Republic Of Yeman Ministry Of Planning & Development : Summary Of The Second Five – Year Plan For Economic & Social Development 2001 – 2005 , P 24 .

([3]) عبد الجبار عبود الحلفي: الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد 19 ،السنة السادسة 2007، ص 93.

([4]) Republic Of Yeman Ministry Of Planning & Development , Op . Cit, P 40.

ثانياً:ـ عناصر بنية الناتج Factors of Product Structure :ـ كما أوضحنا سابقاً بأن بنية الناتج توضح نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، أي الأهمية النسبية لكل منها في الناتج، لذا يمكن تقسيم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني إلى ثلاث مجاميع رئيسة([1]):ـ

أ ـ القطاعات السلعية Commodity Sectors :ـ يضم هذا القسم مجموعة من الأقسام الفرعية والتي تتضمن:ـ

1 ـ قطاع الزراعة والغابات والصيد.

2ـ قطاع النفط والتعدين.

3 ـ قطاع الصناعة.

4 ـ قطاع الكهرباء والماء.

5 ـ قطاع البناء والتشييد.

ب ـ القطاعات التوزيعية Distribution Sectors وتتضمن:ـ

1 ـ قطاع النقل والمواصلات والخزن.

2 ـ قطاع تجارة (الجملة والمفرد).

3 ـ قطاع البنوك والتأمين.

جـ القطاعات الخدمية Services Sectors وتتضمن:ـ

1 ـ ملكية دور السكن.

2 ـ خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية (الحكومية العامة، والخدمات الشخصية).

كما يمكن وضع هذه الأقسام في مجاميع أخرى وذلك بحسب طبيعة الإنتاج التي يسهم بها القطاع، والتي تنقسم إلى([2]):ـ

أ ـ الإنتاج الأولي Primary Production :ـ والذي يشير إلى نشاطات الإنتاج كافة التي تتضمن انتزاع المصادر الطبيعية، مثلاً (الزراعة والغابات والصيد والتعدين والمقالع) .

ب ـ الإنتاج الثانوي Secondary Production:ـ يمثل الإنتاج الثانوي النشاطات التي تحول المواد الأولية إلى سلع أو منتجات نصف مصنعة أو منتجات تامة الصنع، مثلاً (الصناعة التحويلية والبناء والتشييد).

([1]) جمهورية العراق ـ البنك المركزي العراقي ـ المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2008 ، ص ص 26 ـ 29.

([2]) Kwok Tony Soo : Endogenous Economic Policy And The Structure Of Production : Theory And Evidence , London, London School Of Economic , Augest 2004 , P .P 1 – 3 .

جـ ـ الإنتاج الثلاثي Triple Production:- يشير الإنتاج الثلاثي إلى نشاطات الإنتاج كافة التي تزود الخدمات، مثلاً (تجارة الجملة والمفرد والفنادق والبنوك والتأمين والنقل والمواصلات والخزن).

ثالثاً:- اختلال بنية الناتج Defect of Product Structure :- تمثل حالة عدم تنوع الناتج والناجمة عن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، إذ يأخذ مفهوم التنوع الإنتاجيProduction Diversity بعداً واسعاً عندما يعُّد من حيث التعريف بأنه تنوع فروع الإنتاج التي تمثل التركيب الهيكلي للاقتصاد مع ملاحظة التطورات التي تحصل في نسب مساهمة قطاعات الاقتصاد المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتي توضح التغييرات في الهيكل الاقتصادي، وأن التنوع يأخذ مداه التصحيحي من التطور من خلال تعدد أنواع السلع والخدمات على المستوى الجزئي أو من خلال تعدد الصناعات في القطاع التحويلي على المستوى الكلي([1]).

ويتميز هيكل الإنتاج في البلدان النامية بصورة عامة بعدم التنوع وبدرجة عالية من التركز والمتمثلة بالاقتصاد الأحادي الجانب المستند بشكل أساسي على إنتاج عدد محدد من المواد الأولية وبنسب اقل من إنتاج السلع الأخرى، كما أن الإنتاج في هذه البلدان يتصف بتخلف التكنولوجيا المستخدمة فيه ومنافع وفورات الحجم مما يجعل هذه الاقتصادات معرضة وبشكل مستمر للتقلبات الخارجية والتي تنعكس على أسعار المواد الأولية من جهة وضعف قدرتها التنافسية من جهة أخرى([2]). وان أحادية الاقتصاد في بعض البلدان النامية تعكس الصفة الريعية لها والتي تتمثل في الاعتماد وبشكل كبير على مورد أحادي في تمويل الإنفاق الجاري للموازنة العامة وبالتالي فأن وضع الإنفاق في هذه البلدان يرتكز على هذا المورد الريعي .

ومما لا شك فيه أن الاختلال في هيكل الصادرات يمثل امتداداً للاختلال في الهيكل الإنتاجي ونتيجة مباشرة له، والذي يعود إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي فرض من قبل الدول المتقدمة على الدول المتخلفة، إذ تخصصت الدول المتخلفة بإنتاج المواد الأولية الخام والغذائية وتصديرها إلى الدول المتقدمة في حين تخصصت الدول المتقدمة بتصنيع هذه المنتجات وتصديرها إلى الدول النامية([3]). وقد نتج عن ذلك أن القدر الأكبر من المنافع الناجمة عن التبادل التجاري الخارجي يصب في مصلحة البلدان المتقدمة والتي تتميز اقتصاداتها بالقدرة التنافسية العالية والتي تعكس تنوع بنية الإنتاج التي تتميز بها اقتصادات تلك البلدان مما يجعلها قادرة على التكيف والموائمة مع المتغيرات المترتبة على فتح الأسواق، إذ إن الطلب على صادراتها يكون ذا مرونة منخفضة واقل من درجة مرونة الطلب على استيراداتها([4]).

رابعاً:- مرونة وجمود الجهاز الإنتاجي Flexibility and Inactivity of Production Structure :- تمثل حالة المرونة بالنسبة للجهاز الإنتاجي الحالة التي يمكن فيها تغيير هيكل الإنتاج بجانبيه الكمي والنوعي بسهولة وسرعة نسبيتين، بينما تمثل حالة الجمود الوضع الذي يصعب فيه تغيير هيكل الإنتاج بجانبيه الكمي والنوعي بسهولة وسرعة نسبيتين، إذ إن هذا التباين في درجة المرونة التي تتسم بها أجهزة الإنتاج يفسر حالة مجموعتي كل من البلدان النامية والمتقدمة([5]).

([1]) احمد عباس الوزان: العلاقة بين بنيتي الإنتاج وقوة العمل (عوامل الاختلال،سبل التصحيح)، الجامعة المستنصرية ـ كلية الإدارة والاقتصاد المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الرابعة،المجلد الثالث، العدد العاشر، 2006، ص22.

([2]) المصدر السابق ، ص 31.

([3]) فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، أربد ـ الأردن ،عالم الكتاب الحديث ، ط1 ،2006 ، ص54.

([4]) احمد عباس الوزان ، المصدر السابق ، ص ص 24 ـ 26.

([5])المصدر السابق ، ص21 .

أن الهيكل الإنتاجي في البلدان النامية يتصف بضعف المرونة أن لم يكن عديم المرونة ذلك نتيجة لمحدودية الإمكانات المتاحة لديها لذلك لا يمكن أن تستجيب بالسرعة الممكنة عند حدوث أي تغيير مفاجئ يتطلب إجراء تعديلات على الوضع الحالي، أما بالنسبة للبلدان المتقدمة فأنها تمتاز بارتفاع درجة مرونة جهازها الإنتاجي واستجابته السريعة للتغيرات المفاجأة بحيث يمكنها أجراء التعديلات اللازمة .

خامساً:ـ تغيرات بنية الإنتاج Changes of Production Structure:ـ ارتبطت التنمية الاقتصادية من الناحية التاريخية بالتغيرات الهيكلية التي تحصل في الاقتصادات الوطنية، إذ أنها تتمثل كعملية تدمج النمو الاقتصادي بتغيير حصة مختلف القطاعات وقوة العمل في الإنتاج، وان التغيرات الهيكلية الأكثر شيوعاً التي لوحظت من الناحية التاريخية هي تمثل سلسلة الانتقال من الزراعة إلى الصناعة وبعد ذلك إلى الخدمات([1])، وتتضمن التنمية الاقتصادية زيادة في الإنتاج وكفاءة عناصر الإنتاج، فضلاً عن تغيرات بنيوية في طرق وفنون الإنتاج بما في ذلك هيكل الناتج وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة([2]). ويعد الاقتصاد متخلفاً إذا اتسم بارتفاع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ مع حدوث التطور تزداد حصة الصناعة وتنخفض حصة الزراعة، وبعد ذلك وعند وصول التطور إلى مستوى معقول على المستوى العالمي تزداد أهمية قطاع الخدمات، ويصبح المكون الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، وان هذا النمط لم يلاحظ فقط من الناحية التاريخية، لكن هنالك أيضاً عوائق مرت بها البلدان عبر المستويات المختلفة من التطور([3]).

هناك خلاف بين الاقتصاديين بخصوص القوة الأساسية وراء التغيرات الهيكلية التي ترافق التطور الاقتصادي، إذ يرى كل من (فيشر وكلارك) وبالاستناد على قانون انجل، أن الانتقال من الزراعة إلى الصناعة يحدث كنتيجة لمرونة الطلب الدخلية على السلع المصنعة، إذ أنهم يركزون على عوامل الطلب الداخلية وجانب العرض فيما يتعلق بالانتقال من التصنيع إلى الخدمات([4])، ويرى كوزنتيس بأن مرونة الطلب الدخلية كانت السبب الأساس للتغيرات في التركيب الاقتصادي، ومن المعترف به أن العوامل الأخرى التقنية والمؤسساتية تمارس دور مهم أيضاً في تعجيل هذه التغيرات إذ يؤكد أيضا على جانب العرض، في حين اعتبر كالدور أن التصنيع محرك النمو، وان الزراعة تكون خاضعة للغلة المتناقصة ولم تكن قادرة على تحمل مستوى متزايد من الإنتاج والدخل، وان الدور الرئيسي للتصنيع في النمو موضح من قبل كالدور، من خلال العلاقة السببية بين نمو التصنيع ونمو الناتج المحلي الإجمالي وبين نمو ناتج التصنيع ونمو الإنتاجية في التصنيع وبين نسبة نمو التصنيع ونمو معدل الإنتاج في القطاعات الأخرى، وان نمو الخدمات طبقاً لذلك كان نتيجة لتوسع قطاع الصناعة وتصاعد مستويات الدخل([5]) .

أن المرونة الدخلية للطلب على المنتجات الصناعية وقطاع الخدمات اكبر من المرونة الدخلية للطلب على المنتجات الأولية، إذ مع تزايد الدخل يتجه الطلب على المنتجات النهائية وعناصر الإنتاج

([1]) Simon Kuznets : Modern Economic Growth : Rate , Structure And Spread , Katharina Muller Economic History Before The Industrial Revolution , LUD WIG Maximilians Universital Munctten , 2008 , P 4 .

([2]) مفيد ذنون يونس وسالم عبد الله باسويد: دور تكوين رأس المال الثابت في تغيرات هيكل الإنتاج في الاقتصاد، جامعة الموصل ـ كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، 72 (25) ، 2003، ص 144.

([3]) T . S . Papola : Emerging Structure Of India Economy _ Implications Of Growing Inter _ Sectoral Imbalances , Institute For Studies In Industrial Development New Delhi , The Indian Economic Association Andhra University , Vishakhapathnam , December 27 _ 28 , 2005 , P 2 .

([4]) T . S. Papola , Op . Cit, P3.

([5]) Ibid, Op . Cit , P.P 3 _ 9 .

من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى، وان هذا الانتقال سوف يؤدي إلى حدوث التغيرات الهيكلية([1]) .

يتضح أن تغيرات التركيب القطاعي في الاقتصاد الوطني يحدث نتيجة لتفاعل مجموعتين من العوامل، الأولى تختص بجانب الطلب والتي يمكن تفسيرها على أساس مرونة الطلب الدخلية وفقاً لقانون انجل، والأخرى تختص بجانب العرض، والذي يرتكز على مستويات التقنية والتقدم التكنولوجي .

المطلب الثاني:ـ الاقتصاد الريعي وآثاره

أولاً:ـ مفهوم الاقتصاد الريعي The Concept of Rental Economy :- لقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة من قبل آدم سمث بعَده احد أشكال المردود المالي وذلك في كتابه (ثروة الأمم)، إلا أن أول من استخدمه كنمط اقتصادي هو كارل ماركس في مؤلفه التحليلي الكبير (رأس المال)، إذ يرى ماركس أن الاقتصاد الريعي Rental Economy تسود فيه علاقات القرابة والعصبية، في حين تسيطر علاقات الإنتاج في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية، وبذلك يعني الاقتصاد الريعي اعتماد الدولة على مصادر تنتجها الأرض من الثروات Wealthes، وتبعاً لذلك فأن اقتصاد هذه الدولة عادة ما يكون رخواً ويعتمد على المبادلات، وبذلك يصبح مجتمعاً استهلاكياً يسيطر عليه قطاع الاستيراد و يضعف دور قطاع الصناعات التحويلية([2]). ويؤكد آدم سمث على ضرورة التفرقة بين الأجر Wage أو الربح Profit كعناصر تدخل في تكوين السعر، وتتفق هذه الأطروحات في تفسيرها للريع كفائض اقتصادي، وقد قامت بعض الدراسات على التمييز بين عدة أشكال من الريع من أهمها، ريع الاحتكار وريع الموقع وريع المناجم الناتج عن الاختلاف في كفاية الإنتاج([3]) .

ينصرف مفهوم الدولة الريعية (إلى هيمنة الدولة على مصادر الدخل الوطني الرئيسة ولاسيما تلك التي يرتبط نشاطها بظروف الطلب الخارجي وتقلباته بغض النظر عن القدرات الإنتاجية لذلك المصدر)([4]). و يتفق الكثير من الباحثين على الصفة الريعية للعائدات النفطية للبلدان المصدرة للنفط، إذ يستند هؤلاء على حجة أن سعر برميل النفط في الأسواق العالمية يقترب من عشرة أضعاف كلفة إنتاجه بل حتى أكثر من ذلك في أي وقت([5])، وبذلك يمثل الريع بطبيعة الحال عنصراً أساسياً لآلية عمل الاقتصاد، وان الإشكالية تتمحور على كيفية إدارة هذا الريع واستخدام المداخيل لمصلحة المجتمع والتقدم التقني أو العلمي([6]) .

ثانياً:ـ خصائص الدولة الريعية :- أن من أهم سمات الدولة الريعية النفطية، هي الاعتماد على الريع النفطي بعدّه مصدراً أساسياً للدخل، وان تسمية صفة الخارجي للريع النفطي، هو تأكيد على أن مصدر الريع من خارج الاقتصاد المحلي، فضلاً عن العوامل التي تحدد حجم هذا الريع هي أساساً خارجية External والتي ترتبط بأسواق النفط العالمية، كما أن الاعتماد على الريع النفطي بشكل كبير بعدّه مصدراً أساسياً للدخل يفسر مشكلة ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع المنتج للريع (أي

([1]) دافيد ايدنز : النفط والتنمية في الشرق الأوسط ، ترجمة محمد عزيز وفتحي أبو سدرة ، منشورات جامعة قار يونس ـ بنغازي ، 1988 ، ص 220 .

([2]) تيري لين كارل: مخاطر الدولة النفطية: تأملات في مفارقة الوفرة ، بغداد ـ العراق ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، ط1 ، 2007 ، ص 12.

([3]) خالد عبد الله : افاق التحول الديمقراطي في البحرين ـ الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، الحوار المتمدن ، العدد 86 ، 2002 ، ص 1 .

([4]) مظهر محمد صالح قاسم: مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق ـ الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق ، بغداد ـ العراق ، بيت الحكمة ، ط1 ، 2010 ، ص ص 18 - 19.

([5]) خالد عبد الله ، مصدر سابق ، ص 1 .

([6]) جورج قرم : إخراج الدول العربية من الاقتصاد ألريعي ، بيروت ـ لبنان ، مجلة القبس ، العدد (4) السنة الرابعة ، ابريل 2010 ، ص 48 .

القطاع النفطي)، والذي يتميز بضعف ارتباطاته مع الاقتصاد المحلي، ويمكن بيان أهمية القطاع النفطي من خلال توضيح الأهمية النسبية للصادرات النفطية بالمقارنة مع المجموع الكلي للصادرات أو كنسبة من الناتج المحلي([1]). و عادة ما تكون الدولة النفطية غنية بما تملكه من سيولة نقدية، ولكن هذا لا ينعكس بشكل متوازن والذي يعود إلى سوء توزيع الدخل القومي، كما أن الاقتصاد ذات الصفة الريعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأزمات الاقتصادية العالمية نظراً لاعتماد موارده المالية على العائدات الريعية، فضلاً عن ارتباط الاقتصاد الريعي من الناحية السياسية بالبلدان الرأسمالية الكبرى وبالتالي تصبح الدولة الريعية تابعةً لتلك البلدان، إذ أن الهدف الذي تسعى إليه الدول الريعية من متانة علاقات التبعية مع الدول الكبرى هو لضمان حماية خارجية من اجل استمرارها في السلطة([2]) .

ثانياً:ـ آثار الاعتماد على النفط The Effects of Dependence on Oil :ـ على الرغم من تبني بعض البلدان النفطية سياسات التخطيط المختلفة للحد من الاعتماد على النفط، إلا أن اقتصادها ما زال يعتمد عليه اعتماداً شبه مطلق، إذ انه ما زال يشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، أما الناتج المتبقي فأن اغلبه يمثل دخل غير مباشر من النفط، كما تسهم الإيرادات النفطية في النسبة الأعلى من إيرادات الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات. لذا يمكن توضيح نوعين من الآثار الناجمة عن اعتماد الاقتصاد على النفط كانموذج للاقتصاد الريعي :ـ

أ- الآثار الداخلية Domestic Effects

1- الأثر على آلية السوق The Effect on Market Mechanism :ـ أن سهولة الحصول على الإيرادات النفطية يضعف أخلاقيات العمل التقليدية ومحفزات تنظيم العمل في السوق([3])، إذ ينتج عن ذلك سيطرة تامة على حركة السوق وأغلبية المؤسسات الاقتصادية من قبل سياسات الإنتاج والإنفاق الحكومي، الأمر الذي يقود إلى المساهمة والدور الأضعف للقطاع الخاص والية السوق في معالجة الاقتصاد([4]).

2- الأثر على الموازنة العامة Effect on The Public Budget :ـ أن زيادة الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة تقلل من الانضباط المالي Fiscal Control في الصرف داخل المؤسسات الحكومية، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة في الموازنة، فضلاً عن إضعاف جهود التعبئة الداخلية للموارد من خلال الضرائب والتقشف في الإنفاق، وما يتبع ذلك من الاعتماد الخطير على الدولة في معالجة جميع القضايا وتزايد تدخلها في القطاع الخاص([5]).

أن زيادة الإيرادات النفطية والتي تشكل النسبة الأعلى في الموازنة العامة للدولة، ستضعف أهمية الإيرادات الأخرى ونسب مساهمتها في الموازنة العامة، وبالتالي تجعل طبيعة الإنفاق في البلد مرهونة بالريع النفطي وتحولات السوق النفطية العالمية .

([1]) خالد عبد الله ، مصدر سابق ، ص 1 .
([2]) تيري لين كارل ، مصدر سابق ، ص 30 .
([3]) المصدر السابق ، ص 14.
([4]) Republic Of Iraq , Ministry Of Planning And Development Cooperation , 2010 – 2014 Five Year National Plan Technical Committee , Policy Paper And The Macroeconomic Indicators Analysis , Prepared By The Committee On Economic Policies Working Group , May – 2009 , P 3.
([5]) تيري لين كارل ، المصدر السابق ، ص 14.

3- الآثار القطاعي Sectorial Effect :- أن تنامي العائدات النفطية أدى إلى هيمنة القطاع النفطي على النسبة الأكبر من هيكل الناتج المحلي الإجمالي للبلد، وان خطورة الاعتماد على النفط وحده وفي حالة الأثر غير المباشر لإيرادات النفط Oil Revenues في دعم قطاع الزراعة والصناعة التحويلية، فضلاً عن الخدمات في القطاعين العام والخاص، قد تصل إلى الحالة التي لا يمكن معها استمرار بعض هذه الأنشطة من دون دعم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر([1])، إذ أن معظم التمويل لنفقات القطاعات السلعية والخدمية يتم توليدها من النفط، وان هذه الحالة تبقي القطاعات المنتجة ذات القيمة المضافة في حالة ركود دائم ويبقى المجتمع في حالة وهم اقتصادي يظهر فيه بوصفه مزدهراً بينما في الواقع هو غير فاعل وغير منتج([2]).

4- الآثار على التغيرات الهيكلية Effect on The Structural Changes :- كما ينجم عن الاعتماد على النفط تجنب إجراء التغيرات الهيكلية اللازمة لمدة أطول من قدرة الدول النامية، إذ مع استمرار تدفق عائدات النفط فأن البلدان النفطية لا ترى ضرورة إجراء التكيف، حتى وان فعلت ذلك فلن تفعله في الوقت المناسب، أي أن الإيرادات النفطية تركز على الخيارات التنموية السابقة القائمة على النفط وتعزز هذه الخيارات والتي تؤدي إلى جمود المؤسسات وتبني حواجز عالية تصد الإصلاح([3]).

ب ـ الآثار الخارجية External Effects

أن النفط سلعة يتحدد سعرها تبعاً للظروف الخارجية، لذا فأن الإيرادات النفطية تكون رهينة التحولات الخارجية، فضلاً عن أن اغلب الصادرات متأتية من القطاع النفطي، الأمر الذي يسبب تشوه ميزان المدفوعات للبلد، إذ انه لا يعكس حقيقة المركز العالمي للبلد في التجارة الخارجية .

وأن الجزء الأكبر من التعامل الاقتصادي للبلد النفطي يرتبط بالغرب الرأسمالي سواء أكان بصورة مباشرة أم غير مباشرة عن طريق صناعة النفط من جانب ومن خلال استخدام الفوائد من الجانب الآخر، وهذا ينتج عنه تبعية عضوية مركبة تتمثل في الاعتماد المباشر على إيرادات النفط من جانب وعلى الاستهلاك للسلع والخدمات المستوردة واستثمار فائض النفط في المصارف الأجنبية([4])، أي أن البلدان النفطية تعتمد على الخارج في توفير اغلب احتياجاتها ويتم تسديد قيم هذه الاستيرادات عن طريق إيراد الصادرات النفطية، وهذا يمثل دليلاً واضحاً للتحدي الذي تطرحه مسألة الاعتماد على النفط([5]).

وأن مشاكل الدول النفطية تنبع جزئياً من المرض الهولندي Netherland Disease (الذي لوحظ خلال مدة ارتفاع أسعار الغاز في الستينات)، والذي يوضح كيف أن وفرة العائدات المتأتية من تصدير سلعة أولية واحدة يرفع من القيمة الفعلية للعملة، وبالتالي يضعف القدرة التنافسية لباقي سلع التصدير، وفي هذا الإطار يتضرر قطاعي الزراعة والصناعة([6]).

([1]) علي خليفة الكواري : نحو ستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة " الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية " ، بيروت ـ لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 1986 ، ص ص 28 ـ 29 .

([2]) Republic Of Iraq , Ministry Of Planning And Development Cooperation , 2010 – 2014 Five Year National Plan Technical Committee , Op . Cit, P4.

([3]) تيري لين كارل ، مصدر سابق ، ص 15 .

([4]) فواز جار الله نايف الدليمي:الاقتصاد العراقي وإشكالية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الخصخصة ـ دراسة تحليلية للفترة 1950-2003، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2004، ص57.

([5]) علي خليفة الكواري ، المصدر السابق ، ص 29 .

([6]) تيري لين كارل ، المصدر السابق ، ص ص 28 ـ 29 .

فضلاً عما ذكر في أعلاه من الآثار الداخلية للاعتماد على النفط، فأن استمرار المرض الهولندي يحفز النمو العاصف والمشوه في اغلب الأحيان للقطاعات الأخرى في الوقت الذي يحبط في حد ذاته الصناعة والزراعة، وان المرض الهولندي يبلغ أثره حينما يقترن بعوائق تحد من الأنشطة الإنتاجية بعيدة المدى التي تتركز على استثمار موارد ناضبة([1]).

([1]) المصدر السابق ، ص 29 .

المبحث الثالث:ـ الإطار النظري للاختلالات الهيكلية

المطلب الأول:ـ الهيكل الاقتصادي

أولاً:ـ مفهوم ومحددات الهيكل الاقتصادي

أ ـ مفهوم الهيكل الاقتصادي Economic Structure Concept

تعددت آراء الباحثين عن مسالة إيجاد تعريف موحد للهيكل الاقتصادي وذلك تبعاً للوجهة التي ينظر منها كل منهم إلى هذه الظاهرة والصفات التي تتميز بها اقتصادات هذه البلدان .إذ يرى والاس بيترون ((أن الهيكل الاقتصادي يدل على المساهمة القطاعية للأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج القومي وعلى توزيع القوة العاملة على الأنشطة الاقتصادية ذاتها ويحصل التغير في الهيكل الاقتصادي عندما يطرأ تغيير على التوزيع النسبي للأيدي العاملة في تلك القطاعات))([1]).

كما يرى البعض الآخر ((أن الهيكل الاقتصادي هو مجموعة النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية والتي تميز كياناً اقتصادياً ما في وقت ومكان معينين))([2]).

أما الاقتصادي فرانسو بيرو يعرف الهيكل الاقتصادي ((بأنه مجموعة العلاقات والنسب التي يتسم بها الكيان الاقتصادي في وقت معين ومكان معين، أي الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر التي يتكون منها الكيان الاقتصادي مثل نسبة الأجور والأرباح في الدخل أو العلاقة بين مستوى الاستهلاك والدخل))([3]).

يتضح بأن الهيكل الاقتصادي هو ذلك الاطار الذي يوضح مدى المساهمة النسبية والعلاقات بين العناصر الاقتصادية في بلد ما خلال زمان ومكان معينين. وتتباين الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الهيكل الاقتصادي في البلد بحسب الطبيعة الاقتصادية لذلك البلد ودرجة نموه وتقدمه الاقتصادي.

أن لهذا التباين اثر مباشر على تنظيم الحياة الاقتصادية، إذ انه يؤدي إلى ارتفاع مساهمة عنصر معين على حساب عنصر آخر، وهذا ما يؤدي إلى تعرض الاقتصاد إلى الصدمات، إذ أن التغيرات التي تطرأ على العنصر سوف تنعكس آثارها على الاقتصاد الوطني وما يتبع ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد ككل .

([1]) رواء زكي يونس يحيى الطويل :اثر السياسات الاقتصادية على المتغيرات الهيكلية في الاقتصاد التركي للفترة 1980 - 1995، جامعة الموصل ، العراق ،مركز الدراسات الإقليمية ، 2008، ص43

([2])خميس خلف موسى الفهداوي : الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للفترة 1970 - 1999 ، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية ـ جامعة الانبار ، العدد الأول ، نيسان 2002 ، ص99.

([3]) رواء زكي يونس يحيى الطويل ، المصدر السابق ، ص43.

ب ـ محددات الهيكل الاقتصادي Limits of Economic Structure

يتحدد الهيكل الاقتصادي في بلد ما بعاملين رئيسين هما:ـ

1- أسلوب الإنتاج Production Techniques المتبع في البلد والذي يتحدد بواسطة مجموعة من العوامل، من أهمها نوع علاقات الإنتاج، أي دور الأفراد في عملية الإنتاج والتوزيع وكذلك تتحدد بالهدف من النشاط الاقتصادي، إذ هناك هيكل اقتصادي اكتفائي Satisfaction وآخر تابع.

2- الأهمية النسبية Relativity Importance للقطاعات المكونة للنشاط الاقتصادي، إذ يوجد هناك هيكل اقتصادي متخلف Underdeveloped تمارس فيه الصناعة دوراً ثانوياً وهيكل متقدم Progressive يرتكز على النشاط الصناعي([1]). والتي يمكن توضيحها وفقاً للاتي([2]):ـ

أ ـ الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الأولي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

ب ـ الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

جـ ـ الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

د ـ الصادرات بوصفها نسبة من (GDP) وبضمنها الصادرات الصناعية.

ثانياً:ـ صفات الهيكل الاقتصادي في البلدان النامية Characters of Economic Structure in Developing Countries

تعاني البلدان النامية من اختلالات متعددة ومترابطة ومتبادلة التأثير منها ما له علاقة بالموروث الاجتماعي والاقتصادي والأخرى حديثة النشوء والتي برزت نتيجة تنامي أوجه القصور في السياسات العامة وتدني مستويات التنمية والتطورات الدولية المعاصرة([3]). وتتباين البلدان النامية في العديد من الخصائص والمميزات الاجتماعية والثقافية والسياسية إلا أنها تكاد تتقارب أو تتشابه في بعض الصفات الاقتصادية Economy Characters، إذ أنها تجمعها صفة أساسية ومشتركة تتمثل باختلال Defect الهيكل الاقتصادي، والذي ينجم عن التفاعل بين مواردها البشرية والمادية غير المتناسبة والتي ساهمت الظروف التاريخية والدولية بتحويلها إلى اختلال في هيكل الصادرات Exports Structure([4]).

ويعد اختلال الهيكل الإنتاجي Production Structure من السمات الأساسية التي تتميز بها اقتصادات البلدان النامية([5])، وان هذا يعني أن البلدان النامية تتخصص بالإنتاج الأوليPrimary، أي أن نسبة الإنتاج تعتمد بشكل أساس على المراحل الأولى من العملية الإنتاجية (كالزراعة والصناعة الاستخراجية) دون أن تتسع عملية الإنتاج بحيث تشمل مراحل إنتاجية أخرى والمتمثلة بتحويل الإنتاج الأولي إلى منتجات أخرى من خلال الصناعة التحويلية بصورة أساسية، وهذا يعني انخفاض أهمية هذا

([1]) المصدر السابق ، ص43.

([2]) محمد صالح تركي القريشي : علم اقتصاد التنمية ، الأردن ،إثراء للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2010 ,ص ص 130-131.

([3]) عدنان داوود محمد العذاري : التغييرات الهيكلية والتكييف الاقتصادي في الأردن ـ دراسة قياسية للمدة 1978- 1998، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع ، ك1 ، 2002 ، ص138.

([4])رواء زكي يونس يحيى الطويل، المصدر السابق ، ص44.

([5]) خميس خلف موسى الفهداوي ومازن عيسى الشيخ راضي: التنمية الاقتصادية ، جامعة الكوفة ـ النجف ، 2000، ص53.

النوع من الصناعات في البلدان النامية على عكس الحالة الموجودة في الدول المتقدمة والتي تتمثل في الدور المهم لقطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج والدخل أو في الا□تخدام([1]).

أن ما يؤكد □يادة ظاهرة الإنتاج الأولي في البلدان النامية هو ميل الإنتاج والعمالة إلى التركز في بعض الأنشطة الأولية بينما يتسم نصيب الصناعة بالانخفاض□واء أكان في الإنتاج أم في الا□تخدام([2]). و وفقاً لما ذكر من خصائص هيكل اقتصاد البلدان النامية يمكن توضيح آثارها و انعكا□اتها على ميزان مدفوعات هذه الدول، إذ أن إحدى أهم خصائص صادرات هذه الدول هو هيمنة قطاع إنتاج السلع الأولية والمنتجات الا□تخراجية Extraction على اقتصادات هذه البلدان والتي تعتمد عليها في الإنتاج والتصدير فضلاً عن عدّها من أهم مصادر الحصول على العملات الصعبة وان نمو هذا النوع من الصادرات في هذه البلدان يعد من المؤ□رات المهمة في التعبير عن نماذج التجارة الخارجية التي تتسم بها، ونتيجة لذلك تصبح البلدان النامية مصدراً رئيساً للمواد الأولية والمواد الخام بالنسبة للدول المتقدمة ذلك بسبب غياب الروابط بين قطاع التصدير وبقية القطاعات الأخرى المكونة للهيكل الاقتصادي، إذ تصبح غير قادرة على حفز تنميتها الاقتصادية بقدر ما هي اقتصادات أحادية الجانب Unilateral يكون فيها إنتاج وتصدير المواد الأولية والقائم على ا□تثمارات أجنبية قطاعاً كبيراً ومتقدماً، أما بقية قطاعات الاقتصاد الوطني فقد تبقى متخلفة وهذا ما يسمى بالاقتصاد المزدوج Dual Economy والناجم عن التجارة الخارجية والا□تثمار الأجنبي والذي يتحفز من خلال انفتاح اقتصادات البلدان النامية على البلدان المتقدمة([3]).

المطلب الثاني:ـ الاختلال الهيكلي

أولاً: ـ مفهوم الاختلال الهيكلي Structural Defect

تظهر الاختلالات الهيكلية بشكل اختلال في العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية مع الابتعاد عن الأهداف التي ينبغي أن يصل إليها الاقتصاد الوطني([4]). و يمكن تعريف الاختلالات الهيكلية ((بأنها أي اضطراب في نسب علاقات الهياكل الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي خلافاً لما تقرره النظرية الاقتصادية من علاقات تنا□بية بينها))([5])، أي عدم التوازن والذي يعاني منه الاقتصاد القومي في بعض مكوناته ومتغيراته الأ□ا□ية، والذي يعرقل عملية التنمية الاقتصادية في ظل ا□تقرار اقتصادي معقول([6]).

تبرز ظاهرة الاختلال في الهيكل الاقتصادي عندما تكون مساهمة قطاعات أو نشاطات محددة في تكوين الناتج أو الدخل القومي وبنسبة كبيرة في حين تقل مساهمة القطاعات أو النشاطات الأخرى، كما يمكن ملاحظة هذا الاختلال من حيث أن معظم المشتغلين يتركزون في قطاعات أو نشاطات معينة ومحدودة في حين لا تستوعب النشاطات أو القطاعات الأخرى إلا نسبة منخفضة من عدد المشتغلين،

([1]) فليح حسن خلف :التنمية والتخطيط الاقتصادي ، مصدر □ابق، ص ص 39 - 40.

([2]) خميس خلف مو□ى الفهداوي ومازن عيسى الشيخ راضي ، مصدر □ابق ، ص 53.

([3]) قيس ناظم غزال : اثر صادرات العراق الا□تخراجية في النمو الاقتصادي للمدة 1970 - 2000 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 26 ، العدد 74 ، 2004 ، ص ص 115 - 116.

([4]) طارق فاروق ألحصري: الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي (البطالة ، الفقر ، التفاوت في توزيع الدخل)، المنصورة ، مصر ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2007 ، ص 3.

([5])خميس خلف مو□ى الفهداوي، مصدر □ابق ، ص 99.

([6]) مجيد هادي□عود: موضوعات تنموية من منظور عربي ، دمشق ،الهيئة العامة السورية للكتاب ـ وزارة الثقافة ، 2007 ، ص 303.

كذلك يمكن ملاحظة الاختلال من خلال تحديد نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي أو أن نسبة مهمة من الصادرات تتركز على □لعة واحدة أو □لعتين أو عدد محدود من السلع([1]). وان ظهور الاختلالات الهيكلية في اقتصاد بلد ما هو مؤ□ر مهم لواضعي السيا□ات الاقتصادية من اجل إجراء التعديلات والتصحيحات الاقتصادية المنا□بة وذلك لمعالجة هذه الاختلالات □واء أكانت على المستوى القطاعي أم على المستوى الكلي([2]).

ويشير □يمون كوزنتس (s.kuzents) إلى أن الاختلال الهيكلي يمكن الحصول عليه من خلال احتساب الفرق بين الأهمية النسبية لكل قطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الأهمية النسبية للأيدي العاملة لكل قطاع إلى إجمالي الأيدي العاملة، إذ أن هذا الفرق يعبر عن درجة الاختلال القطاعي، وعند جمع درجات الاختلالات القطاعية وبغض النظر عن الإ□ارة وبمقارنتها مع مثيلاتها في اقتصادات البلدان المتقدمة والتي لا تزيد قيمتها عن (20%) يمكن أن نحصل على الاختلال الهيكلي في الاقتصاد([3]).

ثانياً:ـ أنواع الاختلالات الهيكلية Kinds of Structure Defects

من المعروف بأن الاختلالات الهيكلية تظهر في صورة اختلال العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية مع الابتعاد عن الأهداف المرحلية التي يجب وصول الاقتصاد الوطني إليها، لذلك □تناداً إلى أ□باب نشوءها والعوامل المرتبطة بها يمكن تصنيفها إلى نوعين رئيسين، الأول داخلي والآخر خارجي .

أ. الاختلالات الداخلية Domestic Defects

يمكن إرجاع□بب نشوء هذا النوع من الاختلالات الى طبيعة العلاقة الداخلية بين بعض المتغيرات الاقتصادية، إذ أن عدم التكافوء بين هذه المتغيرات يؤدي إلى نشوء مثل هذه الاختلالات في الاقتصاد الوطني، و منها :ـ

1. اختلال الموارد المحلية Domestic Resource Defect:ـ وتعبر عن الفرق بين الا□تثمارات الفعلية في الاقتصاد والادخارات المحلية، وبعبارة أخرى أنها تمثل الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والطلب المحلي الإجمالي أي الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وتبين النظرية الكلية بأن التعادل بين الا□تثمار الكلي مع الادخار الكلي يدل على تحقيق حالة التوازن الاقتصادي العام، لكن البلدان النامية بشكل عام تعاني من قلة المدخرات المحلية، إذ أن حجم المدخرات وطريقة □تثمارها هو الذي□يحدد تكوين رأس المال لان الإمكانات المتاحة لتمويل الادخارات المحلية تختلف من بلد إلى آخر تبعاً لما يملكه كل بلد من موارد طبيعية كذلك تختلف تبعاً لاختلاف السلوك الادخاري([4]).

2. الاختلال المالي Fiscal Defect:ـ تتمثل هذه الظاهرة في عجز الموازنة العامة للدولة والتي تعد من أهم المشاكل التي تعاني منها اغلب دول العالم. ويمثل العجز الحالة التي تزداد فيها النفقات على

([1]) فليح حسن خلف: التنمية والتخطيط الاقتصادي ، مصدر □ابق ، ص 39.

([2]) عدنان داوود محمد العذاري ،مصدر □ابق ، ص 138.

([3]) □الم توفيق النجفي: □يا□ات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها على التكامل الاقتصادي العربي، بغداد ، العراق ، بيت الحكمة ، ط1 ،2002 ، ص47.

([4])عدنان داوود محمد العذاري، المصدر السابق ، ص ص 138 - 139.

الإيرادات العامة في موازنة الدولة بحيث لا تستطيع الدولة من مجاراة الزيادة المضطردة في النفقات العامة([1]).

وتعاني معظم الدول النامية من مشكلة العجز الهيكلي Structural Deficit في الموازنة العامة، إذ كلما ازداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي زادت معها نفقاتها المقدرة بشكل كبير في الوقت الذي لا تزداد إيراداتها الحقيقية بالقدر نفسه([2]). وقد أصبح عجز الموازنة العامة من أهم مظاهر الاختلال الداخلي في اقتصاديات العديد من البلدان النامية، إذ كان السبب لنشوء الاختلالات الأخرى في هذه البلدان، مثل فجوة الموارد الداخلية والاختلال النقدي واختلال ميزان المدفوعات، فضلاً عن نشوء العديد من المشاكل والأزمات التي تعاني منها البلدان النامية، كالتضخم وتدهور □عر الصرف وارتفاع معدلات الفائدة وتراكم الدين الخارجي([3]).

3- الاختلال النقدي Monetary Defect:- من الأ□باب التي □اهمت في □تمرار وتنامي مشكلة التضخم هو بروز الفجوة التضخمية على أ□اس عرض النقد وزيادة المعروض النقدي على الطلب عليه([4]). و يعزى التضخم إلى وجود علاقة مبا□رة بين زيادة المعروض النقدي وارتفاع المستوى العام للأ□عار في ظل فروض النظرية الكلا□يكية و المتمثلة بسيادة حالة التشغيل الكامل في الاقتصاد وثبات □رعة تداول النقود، وفي هذه الحالة فأن زيادة عرض النقود يترتب عليه ارتفاع مبا□ر في المستوى العام للأ□عار لان التضخم ظاهرة نقدية ويترتب لمواجهتها تقييد كمية النقود المتداولة في البلد([5]).

ب ـ الاختلال الخارجي External Defect

يحصل هذا النوع من الاختلال نتيجة لطبيعة العلاقات الاقتصادية للبلد مع العالم الخارجي والتي ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات Balance of Payments. إذ أن الاختلال الخارجي ينعكس بصورة رئيسة في عدم قابلية النظام على إزالة العجز في ميزان المدفوعات، إذ يوضح الاختلال الخارجي تدهور ميزان المدفوعات في البلد بسبب الحركات المضادة في□روط التبادل التجاري([6]). و تظهر من خلال حدوث مشكلة العجز في الحساب الجاري Current Account لميزان المدفوعات والناجم عن زيادة □تيرادات Imports البلد من السلع والخدمات والتحويلات إلى الخارج على صادرات Exports البلد من السلع والخدمات وتحويلات الخارج إليه. وان فجوة الموارد الخارجية هي انعكاس لفجوة الموارد الداخلية وهي تعبر عن مستوى التباين بين الطلب الكلي والعرض الكلي([7]).

أن عجز الحساب الجاري هو حالة □ائعة في الاقتصاد العالمي اليوم والتي تعاني منها مختلف البلدان□واء أكانت المتقدمة منها أم النامية، وهناك مجموعة من التفسيرات التي توضح اختلال الحساب الجاري والتي تتمثل بـ (زيادة العجز المالي، الانخفاض في معدل الادخار الخاص، انخفاض الإنتاجية،

([1]) إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي ، مصدر□ابق، ص ص 29 30.

([2]) إيمان عطية نايف : مبادئ الاقتصاد الكلي ، المكتب الجامعي الحديث ، 2008 ، ص 264.

([3]) جميل حميد الاثوري : در□ة عجز الموازنة العامة في اليمن في ضوء □يا□ات الإصلاح الاقتصادي ـ در□ة تحليلية ، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرين (التحديات ، الفرص ، الآفاق)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، ط1 ،2009 ، ص 567 .

([4]) عمار عبد الجبار: التضخم في الاقتصاد العراقي ، بغداد ـ العراق ، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي ،العدد الثالث، ت1 2006 ،ص 53.

([5]) طارق فاروق الحصري، مصدر□ابق ، ص25.

([6]) Derseh Andale : External Imbalances , Famines And Entitlements A Case Study ,World Institute For Development Economics Research Of The United Nations University , Annankatu 42 C , 00100 Helsinki , Finland , February , 1993 , P 37 .

([7]) عدنان داوود محمد العذاري، مصدر□ابق ، ص 139.

زيادة الو□اطة المالية العولمية، الأزمات المالية للأ□واق الجديدة، تدخل بلدان محددة بسعر الصرف، أ□عار النفط المستقبلية)([1]).

ومن العواقب العكسية لعجز الحساب الجاري هو مخاطر الانخفاض في قيمة العملة المحلية في أ□واق التبادل الخارجي، وإذا حدث هذا الانخفاض فجأة ونتج عن ذلك اضطراب الأ□واق، فأن العاقبة ربما تكون ركود السوق المالي([2]). وان حالة عدم التوازن لا تعد علامة على□وء الأحوال دائماً، إذ قد ينتج الاختلال نتيجة لسعي الدولة للتقدم، إذ تستورد أكثر من ما تصدر وذلك من اجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، لذا فأن الحالة التي يعبر فيها العجز عن□وء الأحوال قد يحدث نتيجة لأ□باب نقدية في حالة تقويم العملة بأكثر من قيمتها مما يؤدي إلى تقليل حجم الصادرات إلى الخارج، كما قد يحدث العجز نتيجة لظروف عرضية انتقالية كالتغير الذي يكون نا□ئاً عن نفاد الموارد الطبيعية التي تتوقف عليها قدرة البلد على التصدير([3]). وتعاني اغلب البلدان النامية من مشكلة الاختلال الهيكلي في مدفوعاتها مدفوعاتها الخارجية من خلال زيادة ا□تيراداتها على صادراتها مما يسبب عجز في المعاملات الجارية، إذ أنها لا تتمكن من تغطية قيمة ا□تيراداتها بقيمة صادراتها إلا بجزء قليل منها وهذا ما يدفعها إلى الا□تعانة بالعالم الخارجي لطلب القروض والإعانات لمواجهة العجز في الحساب الجاري([4]).

أن فرص تصدير البلد تعتمد على مستوى وتركيب التجارة العالمية، إذ أن درجة وتركيب التغيرات في التجارة الخارجية تعتمد على الأهمية النسبية للبلدان المختلفة وعلى العناصر المختلفة للنمو والطلب العالمي ما دام أن نمو معدل دخل الفرد في البلدان الغنية يقود نسبة النمو الاقتصادي العالمي، فأن نمط طلبهم يكون له تأثير رئيس على الأنماط التجارية العالمية، وان مستوياتهم العالية في التصنيع ومعدل دخل الفرد أدى إلى تغير تفضيلات طلبهم باتجاه الخدمات كما انه يتركز في اغلب الأحيان في الطلب على السلع الا□تهلاكية المصنعة، وان المواد الأولية الصناعية والطاقة والمنتجات الغذائية تعّد من أكثر أنماط الطلب على صادرات البلدان النامية([5]).

أن عجز الحساب الجاري في البلدان النامية غالباً ما ينتج عن عجز الميزان التجاري ذلك أن صادرات هذه البلدان غالباً ما تتركز على بعض المنتجات الزراعية والصناعات الا□تخراجية،وان هذه السلع معرضة للصدمات الخارجية وما ينتج عنها من آثار □لبية على ميزان المدفوعات، لذا أن□بب الاختلال الخارجي للبلد ينشأ من اختلال هيكل الإنتاج فيها والذي ينجم عن□يادة الإنتاج الأولي([6]).

([1]) Brussels Belgium: Changing World Demographics And Trade Imbalances The American European Community Association (AECA), Round – Table Conference Luncheon, April 16, 2007. P. P 1 – 2.

([2]) St. Charles Missouri: How Dangerous Is The U.S. Current Account Deficit, Economic Policy Lecture Series Linden Wood University, November 9 , 2005 , P 4 .

([3])عادل احمد حشيش ومجدي محمود□هاب : أ□□يات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2003 ، ص ص171 - 172.

([4]) جميل حميد احمد الاثوري : الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليمني و□يا□ات الإصلاح الاقتصادي للمدة 1980 - 1998، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ـ الجامعة المستنصرية ، 2000 ،ص32 .

([5])Jory Mayer : Structural Change , Global Imbalances , And Employment In The Least Developed Countries , International Center For Trade And Sustainable Development , Policy BRIEF Number 1 . , January 2011, P 2.

([6]) Bai . C. E & Qian . Z . : Factor Income Share In China: Stories Behind Statistics, Economic Research Journal (Jing Ji Yan Jin) , Vol .3 ,2009 , P 296

المطلب الثالث:ـ وجهة نظر المدارس الفكرية عن الاختلالات الهيكلية

اختلفت آراء المدارس الفكرية في تفسير ظاهرة الاختلالات الهيكلية وبحسب الافتراضات Assumptions التي تندت عليها هذه النظريات والظروف والمشاكل الاقتصادية التي رافقت نشوءها، ويمكن تعراض آراء أهم المدارس الفكرية على الشكل التالي:ـ

أولاً:ـ وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية في الاختلالات الهيكلية View of The Classical School

في ضوء الافتراضات التي بنيت عليها المدرة الكلاسيكية، فأن الاقتصاد يمكن أن يسير نحو التوازن الاقتصادي والذي يتحقق عندما يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي، أي لا يوجد فائض عرض ولا نقص في الطلب، كما أن مرونة الأجور والأسعار كفيلة في تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، كذلك أن المنافسة الكاملة كفيلة بإعادة التوازن في النظام الاقتصادي، وتناداً إلى تحليل الكلاسيك فأن حالة التوازن الاقتصادي هي الحالة الطبيعية والتي تسود الاقتصاد وهذا يعني عدم وجود الاختلالات الهيكلية في النظام الاقتصادي وان وجدت فأن آلية المنافسة التامة والمرونة الكاملة للأجور والأسعار تعيدها إلى حالة التوازن. لذلك فأن الاتجاه الكلاسيكي لم يقر أو يعترف بوجود ظاهرة الاختلالات الهيكلية، إذ أن الفروض الأساسية للنظرية الكلاسيكية تحول دون عمل ذلك.

و قد واجهت النظرية الكلاسيكية العديد من الانتقادات وذلك فيما يتعلق بالفروض التي تندت عليها إذ أنها افترضت أن العرض يخلق الطلب المساوي له ولعل أزمة الكساد العظيم أوضح دليل على فشل هذا الافتراض، كما أن افتراض مرونة الأجور والأسعار هو الآخر اثبت عدم صحته، إذ ارتفعت معدلات البطالة وبشكل كبير خلال الأزمة، فضلاً عن افتراض المنافسة الكاملة قد تعرض للنقد أيضاً إذ أن المنافسة غير كاملة وذلك بسبب يوع ظاهرة الاحتكار([1]).

ثانياً:ـ وجهة نظر المدرسة الكينزية في الاختلالات الهيكلية View of The Keynesian School

تند التحليل الكينزي في معالجة الاختلالات الهيكلية من خلال الاعتماد على النفقات العامة للدولة من اجل تحفيز الطلب الكلي Total Demand تناداً إلى تحليل المضاعف، وان التحليل الكينزي يفرق بين حالتين :ـ **الحالة الأولى** هي عندما يكون الاقتصاد عند مستوى اقل من الاستخدام الكامل، في هذه الحالة أن الزيادة في الإنفاق الحكومي وف يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي الفعال وهذه الزيادة تمتص بدورها الموارد غير المستغلة، أما **الحالة الثانية** وهي عند وصول الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام الكامل لموارده فأن الزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم ظهور الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد([2]).

وان حل كينز المقترح هو عندما يواجه الاقتصاد حالة البطالة على الدولة أن تزيد من مشترياتها من السلع والخدمات وبهذا تزيد من الطلب على الناتج، إذ أن هذه السياة وف تقلل من البطالة لان السوق يوظف عمال أكثر ليلبي الزيادة على منتجاته، كما أضاف كينز بأن العمال الموظفين الجدد وف يكون لديهم دخل اكبر ينفقونه مما يخلق مصدراً آخر للطلب ويرفع التوظيف أكثر([3]).

([1]) محمود حسن الوادي واحمد عارف العساف ، مصدر ابق ، ص 83.

([2]) انظر: ـ عادل احمد حشيش ، مصدر ابق ، ص ص 289 - 290.

([3]) Andrew B.Abel & Ben S.Bernanke: Macroeconomics, Published By Dorling Kindersley (India), Fifth Edition, 2009, P. 18.

أن النظرية الكينزية هي نظرية طلب في اقتصاد ناضج ومتطور لديه طاقات إنتاجية غير مستغلة وموارد عاطلة و□لع وخدمات معروضة و لا تجد من يشتريها و أن علاج ذلك يتم من خلال زيادة الطلب الكلي الفعال، لذا جاء تركيز النظرية الكينزية على جانب الطلب([1])، وفي هذه الحالة□وف تتقلص فجوة الاختلال الهيكلي .

وهكذا ركز التحليل الكينزي على جانب الطلب الكلي في معالجة الاختلالات الهيكلية وذلك من خلال فعالية الإنفاق العام و□تناداً على آلية عمل المضاعف والذي يحتاج إلى بيئة اقتصادية منا□بة لضمان نجاح فكرته العملية والتي غالباً ما تتما□ى وحالة اقتصادات البلدان المتقدمة. لذا فأن الفكر الكينزي يرى بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد من اجل معالجة الاختلالات الهيكلية عبر قناة النفقات العامة .

ثالثاً: ـ وجهة نظر المدرسة النقودية في الاختلالات الهيكلية View of The Monetary School

وفقاً لآراء النقوديين فأن حالة عدم الا□تقرار الاقتصادي تنشأ فقط عن التقلبات الحادة في عرض النقود، فالزيادة في كمية النقود□وف تؤدي إلى زيادة الدخل أولاً ولكنها تقود إلى التضخم في النهاية، وكنتيجة لهذه الحالة□وف تقوم السلطات النقدية بخفض النمو النقدي Monetary Growth وهذا ما يؤدي إلى بطء في النمو الاقتصادي، لذا يرى النقوديون أن إتباع□يا□ة نقدية ملائمة□وف تعمل على جعل الاقتصاد يتمتع با□تقرار نسبي، ووفقاً لذلك يفضل النقديون إيجاد قاعدة نقدية تلتزم بموجبها الإدارة النقدية على زيادة عرض النقد بمعدل ثابت، إذ أن هذه السيا□ة تخفض المشاكل الاقتصادية ما دامت □تزيل ما يعد السبب الرئيس لعدم الا□تقرار([2])، ووفقاً لهذا التحليل فقد افترض النقوديون من اجل تحقيق الا□تخدام الكامل وتحقيق معدل النمو المطلوب و□تقرار الأ□عار يجب وضع □يا□ة تقتضي بأن السلطات النقدية يجب أن تزيد مقدار المعروض من النقود با□تمرار عند معدل□نوي منا□ب وذلك حتى تضمن توظيف القوى العاملة التي تتزايد □نوياً وحتى يمكن امتصاص عوامل الإنتاج الأخرى التي تضاف□نوياً([3]).

رابعاً: ـ وجهة نظر المدرسة الهيكلية في الاختلالات الهيكلية View of The Structural School

ظهرت هذه المدر□ة في تحليل الاختلالات الهيكلية من خلال درا□ة ظاهرة التخلف في دول أمريكا اللاتينية، إذ تنظر هذه المدر□ة إلى أن مشكلات التخلف وعدم الا□تقرار والأزمات الاقتصادية على أنها تعبر عن الاختلالات الهيكلية في داخل الاقتصاد الوطني، وان هذه الاختلالات تتما□ى مع أوضاع التخلف ومعوقات التنمية ومع طبيعة عمل التنمية في هذه البلدان([4]).

لقد ركزت المدر□ة الهيكلية في تفسيرها لمشكلة الاختلالات الهيكلية على عدة صور أ□ا□ية لهذه الاختلالات يمكن إيجازها على النحو الآتي:ـ

التخصص في الإنتاج الأولي وهذا يعني أن هيكل الإنتاج يعتمد وبشكل رئيس على المراحل الأولى من العمليات الإنتاجية (كالزراعة والصناعة الا□تخراجية) دون أن تمتد إلى مراحل إنتاجية لاحقة يتم

([1]) فليح حسن خلف: المالية العامة ، أربد ـ الأردن ، عالم الكتب الحديث ، ط1 ، 2008 ، ص30.
([2]) جيمس جوارتيني وريجارد □تروب ، مصدر□ابق ، ص ص 441 - 442.
([3]) □امي خليل: النظريات والسيا□ات النقدية والمالية، الجزء الأول ، الكويت، ط1 ، 2002 ، ص171.
([4]) خميس خلف مو□ى الفهداوي، مصدر□ابق ، ص 102.

من خلالها تحويل هذه المنتجات الأولية إلى منتجات أخرى من خلال الصناعة التحويلية، ولذلك تنخفض مساهمة الصناعة في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة، ونتيجة لهذا التخصص الأمر الذي يؤدي إلى ارتباط اقتصادات الدول النامية بالدول المتقدمة في إطار التبعية الاقتصادية Economy Dependence والسيطرة المباشرة وغير المباشرة، وكذلك بروز نشاطات معينة تطلب تطويرها وتنشيطها في البلدان النامية من اجل خدمة عملية التطور في البلدان المتقدمة من اجل توفير احتياجات الدول المتقدمة من المواد الأولية والسلع الغذائية وحتى العمالة التي تحتاجها عملية التطور وكذلك توفير دخول نقدية في الدول المتخلفة يمكن استخدامها لتنشيط الطلب على منتجات الدول المتقدمة([1]).

كما تمثل حالة النمو اللا متوازن بين قطاعات الاقتصاد الوطني من احد مظاهر الاختلال الهيكلي والتي تعاني منها البلدان النامية، والذي يحدث نتيجة الاختلال الذي يحصل بين معدلات نمو القطاعات السلعية ومعدلات نمو القطاعات الخدمية، إذ يسبق النمو المتحقق في القطاعات الخدمية النمو المتحقق في القطاعات السلعية وما يرافق ذلك من ارتفاع واضح في نسبة مساهمة القطاع الخدمي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى ظهور أماكن اختناقات معطلة للنمو داخل هذه القطاعات تؤدي إلى تعطيل جزء من الطاقات الإنتاجية في بعض الأنشطة الاقتصادية وبالتالي ضياع الموارد الاقتصادية وتعويق التنمية([2]). كما تمثل الضغوط السكانية احد صور هذه الاختلالات، إذ تعاني الكثير من الدول من مشكلة الزيادة السكانية، والتي تتمثل بوجود حجم من السكان يتجاوز الحجم الأمثل، ويمثل الحجم الأمثل ذلك الحجم الذي يتناسب وحجم الموارد الاقتصادية المتاحة في ظل ظروف معينة ومستوى معين من التقدم التكنولوجي وفي ظل درجة معينة من استخدام الموارد([3]). وان الفجوة بين الادخار والاستثمار (فجوة الموارد المحلية) والتي تتمثل باختلال هيكل الموارد تعد احد مظاهر الاختلالات الهيكلية وهي تعبر عن الفرق بين الاستثمارات المنفذة في الاقتصاد والمدخرات المحلية، أي تعاني اغلب البلدان النامية من قصور في المدخرات المحلية عن تغطية الاستثمارات المحلية([4]). كما يعد الاختلال الموجود في الأنظمة الضريبية للبلدان النامية احد الاختلالات الهيكلية الشائعة والذي يحدث بسبب ضعف الطاقة الضريبية وعجز الإيرادات الجارية في هذه الدول عن مجاراة الزيادة في الإنفاق العام الأمر الذي يسبب عجزاً في الموازنة العامة للدولة([5]). فضلاً عن ما ذكر، تعاني البلدان النامية من اختلال هيكل التجارة الخارجية، إذ تتسم صادرات هذه البلدان بعدم التنوع وغالباً ما يتم التركيز على سلع محددة، وان عدم التنوع هذا يؤدي إلى إحداث تقلبات كبيرة في اقتصادات هذه البلدان في حالة تعرض صادراتها إلى ظروف تجعلها اقل من حيث الكمية أو القيمة وذلك لان صادرات هذه السلع من إجمالي السلع تشكل نسبة كبيرة وعدم إمكانية هذه الدول من التعويض عنها بصادرات أخرى، وهذا يعود إلى عدم تنوع النشاطات الإنتاجية واختلال الهياكل الإنتاجية وجمود حركة هذه النشاطات وضعف تطورها، كما أن التقلبات في حصيلة صادرات البلدان النامية من المواد الأولية تنشأ عن انخفاض معدلات الزيادة في الطلب على صادرات هذه البلدان وبالتالي انخفاض نسبة الصادرات من المواد الأولية إلى التجارة الدولية بشكل عام وانخفاض حصة الدول النامية من الصادرات الدولية من المواد

([1]) فليح حسن خلف : التنمية والتخطيط الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص ص 39 - 45.
([2]) خميس خلف موسى الفهداوي، مصدر سابق ، ص 102.
([3]) فليح حسن خلف: التنمية والتخطيط الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص61.
([4]) عدنان داوود محمد، مصدر سابق ، ص ص 138 - 139.
([5]) خميس خلف موسى الفهداوي، المصدر السابق ، ص 13 .

الأولية بشكل خاص، كما أن معدلات التبادل التجاري تميل لان تكون على حساب البلدان النامية ولصالح البلدان المتقدمة ([1]).

وفقاً لوجهة نظر المدرسة الهيكلية، أن مصدر الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات النامية ينشأ من عامل أساس وهو التخصص بالإنتاج الأولي، إذ أن هذا العامل أدى إلى التركيز على قطاع إنتاجي معين على حساب القطاعات الأخرى وما ينتج عن ذلك من نمو غير متوازن بين قطاعات الاقتصاد الوطني فضلاً عن انخفاض أهمية القطاعات الأخرى في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة وما يترتب على ذلك من عجز الموازنة العامة، كما أن انخفاض حجم الإيرادات المحلية أدى إلى اتساع الفجوة بين الاستثمار والادخار، فضلاً عن ذلك فأن سيادة وهيمنة الإنتاج الأولي أدى إلى اختلال هيكل التجارة الخارجية وبالتالي حصول عجز في ميزان المدفوعات .

([1]) فليح حسن خلف: التنمية والتخطيط الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص ص 53 - 55.

الفصل الثاني

الإطار التحليلي للعلاقة بين الموازنة العامة وبنية الناتج في العراق

المبحث الأول: تحليل الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي

المبحث الثاني: تحليل بنية الناتج في الاقتصاد العراقي

تمهيد

يتصف الاقتصاد العراقي باختلالات بنيوية كبيرة، إذ انه يمثل اقتصاد أحادي الجانب، إذ أن الجزء الأكبر من الإيرادات العامة للدولة تأتي من مصدر واحد وهو النفط الخام، لذلك فان إيرادات الدولة السيادية مرتبطة بطبيعة هذا المورد وتقلبات السوق النفطية، كما يسهم القطاع النفطي في تكوين النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي وناتج القطاعات السلعية في ظل تراجع ناتج وأهمية القطاعات الأخرى والتي يكاد وجودها مرتبط بقطاع النفط، كذلك تحتل صادرات النفط الخام أهمية كبيرة من إجمالي الصادرات.

المبحث الأول:- تحليل الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي

المطلب الأول:- السياسة المالية في الاقتصاد العراقي

أولاً:- طبيعة السياسة المالية في العراق

يعاني العراق من الافتقار إلى سياسة مالية بالمعنى الحقيقي، إذ أن عمل وزارة المالية في رسم سياستها المالية أقرب ما تكون إلى عمل أمين الصندوق الذي يتبنى مهمة تقييد الإيرادات العامة في السجلات المحاسبية وإعادة توزيع الإنفاق حسب تخصيصات الوزارات والمؤسسات غير المرتبطة بوزارة، ويتم تقدير الإنفاق عادة على أساس حصة الوزارة في السنة السابقة مع اخذ بنظر الاعتبار التغيرات الجديدة في الإيرادات العامة والتي تكاد تأتي اغلبها من تصدير النفط، وبعد تحصيل هذه الإيرادات تدخل إلى البنك المركزي الذي يقوم بعملية تقييدها بطريقة تكاد تكون آلية([1]) .

ثانياً:- طبيعة الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي

صدرت أول موازنة عامة في العراق في تشرين الثاني من عام 1921م بعد تأسيس الحكومة الوطنية، إذ تم إعداد هذه الموازنة استناداً إلى أحكام قانون أصول المحاسبات العثماني الصادر عام 1911م والتعليمات التي تم إصدارها من قبل سلطة الانتداب البريطاني والتعليمات التي أصدرتها الحكومة العراقية المؤقتة في ذلك الوقت([2])، وعند صدور نظام السلطة في الأمور المالية المرقم 715 لسنة 1924 أصبحت الأمور المتعلقة بتنظيم الموازنة وتنفيذها مستمدة من هذا النظام ومن قانون المحاسبات العثماني بسبب عدم وجود برلمان دستوري في ذلك الوقت حتى صدور القانون العراقي عام 1925م والذي تناول بعض الأحكام المالية الخاصة بقواعد الموازنة وأسس تشريعها، وبعد صدور قانون أصول المحاسبات العامة رقم 28 لسنة 1940 المعدل، قد اعتمد بعد ذلك المرجع الوحيد الذي يتولى تنظيم شؤون الموازنة فضلاً عن بعض الأحكام المتفرقة الواردة في قوانين خطط التنمية المتعاقبة حتى صدور قانون الموازنة الموحدة رقم 107 في سنة 1985([3]) .

تضمنت الفقرة الثالثة من المادة 107 في الدستور العراقي الجديد سنة 2005، على انه من اختصاص السلطات الاتحادية وضع الموازنة العامة للدولة، في حين نصت الفقرة السابعة من المادة

([1]) عبد الحسين محمد العنبكي : الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، بغداد، مركز العراق للدراسات، 2008 ، ص 79.

([2]) محمد عوض رضوان : الاتجاهات الحديثة في تطوير الموازنة العامة للدولة ودورها في إدارة البرامج والأنشطة والمشروعات الحكومية - دراسة مقارنة، مصدر سابق، ص ص 14 - 15.

([3]) خديجة جمعة الزويني،مصدر سابق، ص 5.

أعلاه صلاحية السلطات الاتحادية في وضع مشروع الموازنة العامة الجارية والاستثمارية، كما جاء في الفقرة الرابعة من المادة 77، أن من صلاحية مجلس الوزراء إعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية، وهذا يعني أن إعداد مشروع الموازنة العامة يكون من قبل مجلس الوزراء ويعرض على السلطة الاتحادية، بناءً على ما جاء في الدستور العراقي الجديد، وتشترك كل من وزارتي المالية والتخطيط والتعاون الإنمائي فضلاً عن البنك المركزي العراقي في إعداد الموازنة العامة بأعداد مؤشرات اقتصادية ومالية عن السنة المالية القادمة وبناءاً على ذلك تعد وزارة المالية توجيهات إعداد الموازنة العامة، وابتداءاً من حزيران من كل سنة تعمل وزارة المالية على تعميم هذه التوجيهات إلى الوزارات كافة للعمل بموجبها وبضمنها الحدود المالية القصوى وذلك لإعداد المقترحات لموازناتها تشترك كل من وزارتي المالية والتخطيط والتعاون الإنمائي فضلاً عن البنك المركزي العراقي في إعداد الموازنة العامة بأعداد مؤشرات اقتصادية ومالية عن السنة المالية القادمة وبناءاً على ذلك تعد وزارة المالية توجيهات إعداد الموازنة العامة، وابتداءاً من حزيران من كل سنة تعمل وزارة المالية على تعميم هذه التوجيهات إلى الوزارات كافة للعمل بموجبها وبضمنها الحدود المالية القصوى وذلك لإعداد المقترحات لموازناتها ([1]).

ويتم تقدير الإيرادات العامة استناداً إلى تحديد حجم الصادرات النفطية Oil Exports ومستويات الأسعار المتوقعة خلال السنة المالية، فضلاً عن تحديد حصيلة الإيرادات الضريبية Tax Revenues من خلال أسعار الضرائب وأسعار الرسوم التي تفرضها الدولة لقاء خدمات معينة، وكذلك تقدير مدى إمكانية الحصول على القروض العامة ومدى الحاجة لها وتحليل أنواعها وآثارها وشروطها ومدى إمكانية تسويق الدين العام للجمهور، وعادة ما يتم تجسيد أهداف الموازنة العامة من خلال توزيع الإيرادات المقدرة على أوجه الإنفاق المستهدفة على شكل نسب مئوية و بدرجة انحراف تتراوح بين 5 إلى 7%([2]).

أن الاعتماد على النفط كمصدراً رئيسا لتمويل الموازنة العامة أدى إلى تراجع أهمية الموارد المالية الأخرى كالضرائب والرسوم وبشكل خاص الضرائب المباشرة ليس لضعف الأوعية الضريبية بل لعدم كفاءة الأنظمة المكلفة بتقدير وجباية الضرائب([3]).أن اعتماد الموازنة العامة على عائدات النفط وبصورة رئيسة يعد حالة شاذة والتي تعكس الطابع الريعي والمشوه والمتخلف للهيكل الاقتصادي، كما أنها تثير حالة من القلق على مستقبل الاقتصاد في حالة تعرض البلد إلى مخاطر خارجية كانخفاض أسعار النفط العالمية، فضلاً عن العامل الأمني والذي ينعكس أثره بشكل مباشر على الإنتاج النفطي([4]).

أن عملية عرض الموازنة العامة للدولة وتشريعها يكون بعملة واحدة وهي العملة الوطنية، في حين أن اغلب إيرادات الموازنة (النفطية) أصلاً تتم بعملة أجنبية، أما إنفاق الموازنة العامة يتم بعملتين هما العملة الأجنبية والعملة الوطنية، إذ تستخدم العملة الأجنبية للمدفوعات الخارجية، أما العملة الوطنية فتستخدم للإنفاق الداخلي([5]).

([1]) محمد خالد المهايني وحسن عبد الكريم سلوم ، مصدر سابق، ص 3.
([2]) عبد الحسين محمد العنبكي ، مصدر سابق ، ص 81.
([3]) إسماعيل عبيد حمادي : الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ـ التشخيص وسبل المعالجة ، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات ، ص 430 .
([4]) مهدي الحافظ : الآن والغد في الاقتصاد والسياسة،منشورات الجمل، بغداد، ط1، 2009، ص 167 .
([5]) أحمد أبريهي العلي: الاقتصاد السياسي لعجز الموازنة العامة ومضمونه النقدي ، جامعة القادسية ، المؤتمر العلمي الأول ، 17-18 آذار 2009، ص 8 .

المطلب الثاني:- هيكل الموازنة العامة في العراق

من المعروف أن الموازنة العامة بشكل أساسي تتكون من جانبين، هما جانب الإيرادات العامة والذي يعبر عن ما تحصل عليه الدولة من دخول، ويتم تقييد البنود الخاصة بها في الجانب الدائن من الموازنة، أما الجانب الآخر من الموازنة فهو جانب النفقات العامة، والذي تسجل فيه جميع المصروفات التي تقوم بها الدولة، ويتم تقييد الفقرات الخاصة بها في الجانب المدين من الموازنة، وتجمع الموازنة العامة هذين الجانبين في وثيقة مالية واحدة لتعبر عن المركز المالي للبلد وما تحقق في نهاية السنة المالية سواء أكانت حالة العجز آم الفائض. ويمكن توضيح الموازنة العامة في العراق من جانبيها وكما يأتي:-

أولاً:- تطور حجم ومكونات الإيرادات العامة للمدة من 1988 - 2009

اتصفت هذه المدة بتذبذب في حجم ومكونات الإيرادات العامة لاسيما النفطية منها سواء أكانت بالأسعار الجارية أم الثابتة، إذ بعد نهاية حرب الخليج الأولى ارتفعت الإيرادات العامة، في حين أخذت بالتراجع في بداية التسعينات وقد استمرت هذه الحالة خاصة بالأسعار الثابتة، ذلك بسبب ظروف الحصار الاقتصادي وحرب الخليج الثانية وما لحقت بها من اضطرابات أمنية وسياسية، وبعد العمل بمذكرة التفاهم واستئناف تصدير النفط ارتفعت الإيرادات العامة، كما شهدت الإيرادات العامة زيادات كبيرة بعد عام 2003، وغالباً ما كان سبب تلك الزيادة يعود إلى ارتفاع حجم الإيرادات النفطية، وهذا يعكس الطبيعة الأحادية للاقتصاد العراقي .

أ ـ تطور الإيرادات العامة Development of Public Revenues

يمكن توضيح تطور الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة، بالاستعانة بالجدول (1)، إذ يتضح أن الإيرادات العامة ارتفعت من (8168) مليون دينار عام 1988 إلى (8882) مليون دينار عام 1989 بالأسعار الجارية بمعدل نمو سنوي (8.7%)، وكان يقابله معدل نمو بالأسعار الثابتة (2.3%)، كما ارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من (42%) إلى (43.5%) وكان سبب هذه الزيادة هو ارتفاع حجم الإيرادات النفطية بعد نهاية حرب الخليج الأولى.

تراجعت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية إلى (8491 و4228) مليون دينار في عامي 1990 و1991 على التوالي، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (4.4-% و 50.2-%) على التوالي، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد كان أيضاً سالباً (37-% و 82.6-%) على التوالي، كما تراجعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (15.2% و 10%)، وان سبب هذا التراجع يعود إلى أحداث حرب الخليج الثانية وتراجع الإيرادات النفطية فضلاً عن الأحداث السياسية والاضطرابات الأمنية والتي أدت إلى صعوبة تحصيل بعض الإيرادات العامة. وقد ارتفعت الإيرادات العامة في عامي 1996 و1997 إلى (178013 و 410537) مليون دينار بالأسعار الجارية محققة نمواً سنوياً (66.4% و 130.6%) على التوالي، أما بالأسعار الثابتة بلغت نسبة النمو (96.8% و 87.5%)، في حين أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد حققت زيادة متواضعة مقارنة بالسنة السابقة، إذ بلغت (2.7%) وكان ذلك بسبب زيادة الإيرادات النفطية بموجب مذكرة التفاهم. وبعد الحرب الأخيرة في عام 2003 ارتفعت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية إلى (2146346) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (15.7%)، يقابله معدل نمو سالب بالأسعار الثابتة (12.7%)، أما نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت إلى (7.3%) بسبب زيادة الإيرادات النفطية.

جدول (1) تطور الإيرادات العامة للمدة من 1988 - 2009 (مليو□ دينار)

السنوات	الإيرادات العامة بالأسعار الجارية	معدل النمو %	الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة 100=1988	معدل النمو %	نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	معدل النمو %
1988	8168		8168.0		42.0	
1989	8882	8.7	8355.6	2.3	43.5	3.5
1990	8491	-4.4	5267.4	-37.0	15.2	-65.1
1991	4228	-50.2	915.3	-82.6	10.0	-34.4
1992	5047	19.4	594.6	-35.0	4.4	-56.0
1993	8997	78.3	344.6	-42.1	2.8	-36.2
1994	25659	185.2	166.0	-51.8	1.5	-44.7
1995	106986	317.0	153.3	-7.6	1.6	3.3
1996	178013	66.4	301.6	96.8	2.7	71.4
1997	410537	130.6	565.4	87.5	2.7	-0.7
1998	520430	26.8	624.5	10.5	3.0	11.7
1999	719065	38.2	766.5	22.7	2.1	-31.3
2000	1133034	57.6	1150.4	50.1	2.3	8.1
2001	1289246	13.8	1124.9	-2.2	3.1	38.3
2002	1854585	43.9	1356.2	20.6	4.5	44.9
*2003	2146346	15.7	1183.9	-12.7	7.3	60.5
2004	32982739	1436.7	14328.9	1110.4	62.0	754.0
2005	40502890	22.8	12847.5	-10.3	55.1	-11.1
2006	49055545	21.1	10154.9	-21.0	51.3	-6.8
2007	54599451	11.3	8638.7	-14.9	49.0	-4.5
2008	80252182	47.0	12367.6	43.2	51.4	5.0
2009	55209353	-31.2	8753.5	-29.2	39.6	-23.0

*لغاية□شرين الثاني 2003

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1 و 4) .

حققت الإيرادات العامة أعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة عام 2008، إذ بلغت (80252182) مليون دينار بالأسعار الجارية بمعدل نمو سنوي (47%)، وكان معدل النمو بالأسعار الثابتة (43.2%)، كما بلغت نسبتها إلى النا□ج المحلي الإجمالي (51.4%)، وان هذه الزيادة في الإيرادات العامة كانت بسبب زيادة العوائد النفطية. فيما انخفضت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية عام 2009 إلى (55209353) مليون دينار، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (31.2-%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد كان أيضاً سالباً (29.2-%)، أما نسبة الإيرادات العامة إلى النا□ج المحلي الإجمالي فقد □راجعت إلى (39.6%)، وكان ذلك بسبب الأزمة المالية خلال□لك السنة.

وقد بلغ معدل النمو المركب* للإيرادات العامة خلال مدة الدراسة بالأسعار الجارية (49.3%)، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو (0.3%).

*□م احتساب معدل النمو المركب وفق الصيغة الآ□ية:- R=(Pn\Po)^1\n-1*100

ب ـ هيكل الإيرادات العامة Structure of Public Revenues

يوضح هيكل الإيرادات العامة مصادر□مويل الموازنة العامة، والأهمية النسبية لكل مصدر من المصادر من الإيرادات العامة، و□ختلف مصادر التمويل وأهميتها من بلد إلى آخر□بعاً لاختلاف درجة التطور الاقتصادي.

ويمكن□قسيم هيكل الإيرادات العامة إلى ثلاثة أقسام رئيسة:-

1- الإيرادات الضريبية Tax Revenues

يمكن□وضيح□طور الإيرادات الضريبية خلال مدة الدراسة وذلك بالاستعانة بالجدول (2)، إذ □وضح البيانات الواردة في الجدول أن الإيرادات الضريبية بالأسعار الجارية قد انخفضت من (1001) مليون دينار عام 1988 إلى (987) مليون دينار عام 1989، إذ□حقق معدل نمو سنوي سالب (1.4-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو أيضاً سالباً (7.2-%)، وقد ساهمت الإيرادات الضريبية (12.3% و 11.1%) على التوالي من الإيرادات العامة خلال□لك المدة، وهذا يعزى إلى زيادة الإيرادات النفطية والذي قلل من أهمية الضرائب.

□راجعت حصيلة الضرائب بالأسعار الجارية (من 915 إلى 411) مليون دينار عامي 1990 و1991 على التوالي، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (7.3-% و 55.1-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو السنوي سالباً (38.9-% و 84.3-%) على التوالي، وقد كانت نسبة مساهمة الضرائب في□لك المدة (10.8% و 9.7%) على التوالي من إجمالي الإيرادات العامة، ويعزى ذلك إلى الاضطرابات السياسية والأمنية في□لك المدة والتي أدت إلى عدم قدرة الدولة من□حصيل اغلب الإيرادات الضريبية.

وبعد استقرار الوضع الأمني، وأثناء مدة العقوبات الدولية ازدادت أهمية الضرائب بسبب□راجع الإيرادات النفطية، إذ ا□فعت حصيلة الضرائب بالأسعار الجارية عام 2001 إلى (460895.5) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (40.5%)، وكان معدل النمو بالأسعار الثابتة (20.7%)، أما نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة فقد بلغت (35.7%)، وقد□راجعت حصيلة الضرائب بالأسعار الجارية عام 2003 إلى (349) مليون دينار، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (99.9-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالباً (100-%)، وان نسبة المساهمة في الإيرادات العامة قد□راجعت إلى أدنى مستوى لها خلال مدة الدراسة إلى (0.02%)، وكان ذلك بسبب الحرب الأخيرة عام 2003 التي □عرض لها العراق و□دهور الوضع الأمني و□دمير البنية التحتية واغلب المؤسسات الحكومية الأمر الذي صعَّب من مهمة□حصيل الضرائب، هذا فضلاً عن□زايد الإيرادات النفطية قد قلل من أهمية الإيرادات الأخرى لاسيما الضريبية.

استمرت حصيلة الضرائب بالتذبذب ضمن مستويات متواضعة دون أن□حقق أي أهمية□ذكر نسبة إلى المجموع الكلي للإيرادات العامة للدولة حتى بلغت أعلى حصيلة لها عام 2009 بمقدار (3334809) مليون دينار بالأسعار الجارية بمعدل نمو سنوي (238.3%)، يقابله نمو بالأسعار الثابتة (248%)، أما نسبة الإيرادات الضريبية فقد بلغت (6%) من الإيرادات العامة في□لك السنة.

أن العوائد الضريبية نسبة من الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي لها دور ضعيف، إذ أن العراق بلدا ناميا يتميز بتخلف و□عقد الأنظمة الضريبية المتبعة فيه، فضلاً عن انخفاض الدخل الذي يعد أساساً لتحصيل الضرائب لدى اغلب فئات المجتمع وسيادة المبادلات العينية وانتشار مشكلة التهرب الضريبي وشيوع ظاهرة الاقتصاد السري والذي□تم فيه الأنشطة الاقتصادية خارج حسابات الدخل القومي الأمر الذي يصعب من مهمة□حصيل الضرائب، كذلك□لعب الرشوة والفساد الإداري دوراً لا يستهان به في مسألة انخفاض حجم الإيرادات الضريبية.

جدول (2) تطور الإيرادات الضريبية للمدة من 1988 - 2009 (مليو□ دينار)

السنوات	الإيرادات الضريبية بالأسعار الجارية	معدل النمو %	الإيرادات الضريبية بالأسعار الثابتة 100=1988	معدل النمو %	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة %	معدل النمو %
1988	1001		1001.0		12.3	
1989	987	-1.4	928.5	-7.2	11.1	-9.3
1990	915	-7.3	567.6	-38.9	10.8	-3.0
1991	411	-55.1	89.0	-84.3	9.7	-9.8
1992	578	40.6	68.1	-23.5	11.5	17.8
1993	1300	124.9	49.8	-26.9	14.4	26.2
1994	3436	164.3	22.2	-55.4	13.4	-7.3
1995	13641	297.0	19.5	-12.0	12.8	-4.8
1996	29699	117.7	50.3	157.5	16.7	30.8
1997	72264	143.3	99.5	97.8	17.6	5.5
1998	129081	78.6	154.9	55.6	24.8	40.9
1999	229548	77.8	244.7	58.0	31.9	28.7
2000	328113	42.9	333.2	36.2	29.0	-9.3
2001	460895.5	40.5	402.1	20.7	35.7	23.4
2002	593678	28.8	434.1	8.0	32.0	-10.5
*2003	349	-99.9	0.2	-100.0	0.02	-99.9
2004	159644	45643.3	69.4	35929.1	0.5	2876.7
2005	495282	210.2	157.1	126.5	1.2	152.6
2006	591229	19.4	122.4	-22.1	1.2	-1.4
2007	1228336	107.8	194.3	58.8	2.2	86.7
2008	985837	-19.7	151.9	-21.8	1.2	-45.4
2009	3334809	238.3	528.7	248.0	6.0	391.7

*لغاية□شرين الثاني 2003

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1 و4) .

وقد حققت الإيرادات الضريبية معدل نمو مركب خلال مدة الدراسة بنسبة (44.6%) بالأسعار الجارية، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالباً وبنسبة (-2.9%).

ويوضح الشكل البياني (1) نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة.

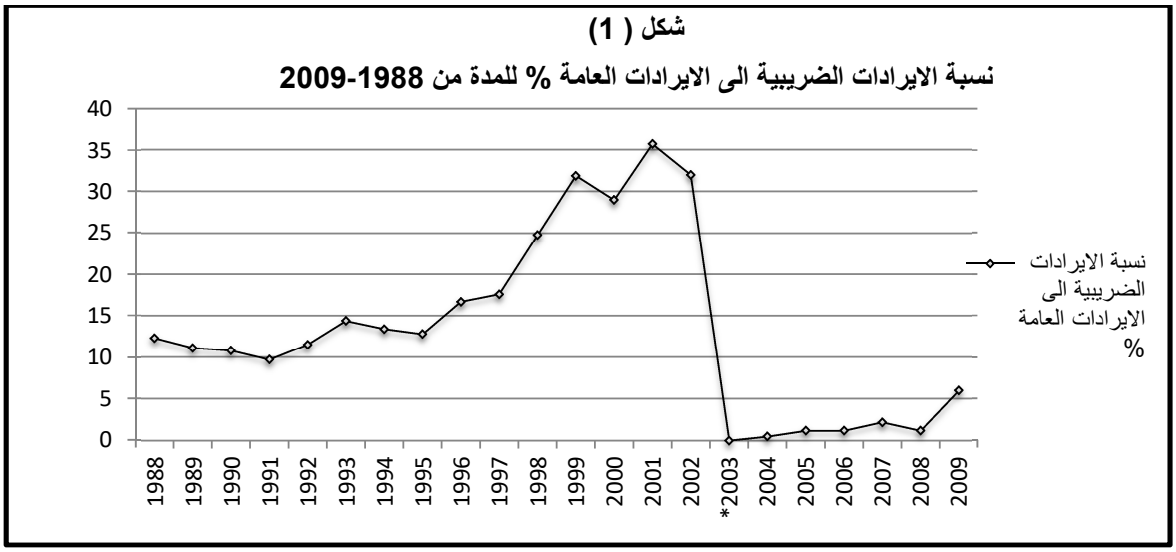

المصدر: الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

2- الإيرادات النفطية Oil Revenues

□وضح بيانات الجدول (3) أن حصيلة الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية قد ا□فعت من (3855) مليون دينار عام 1988 إلى (3967) مليون دينار عام 1989 بمعدل نمو سنوي (2.9%)، أما معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة فقد كان سالباً (3.2-%)، أما مساهمة الإيرادات النفطية فقد□راجعت من (47.2% إلى 44.7%) كنسبة من الإيرادات العامة للدولة، بسبب زيادة الإيرادات الأخرى (غير الضريبية). وقد□راجعت الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية عام 1991 إلى (1965) مليون دينار، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (52.2-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو السنوي سالباً (83.3-%)، وكان ذلك بسبب العقوبات الدولية وحرب الخليج الثانية وعمليات التخريب التي طالت المنشات النفطية، وقد بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية (46.5%)، وكانت هذه النسبة بسبب□راجع الإيرادات العامة. ا□فعت الإيرادات النفطية (من 57705 إلى 199890) مليون دينار بالأسعار الجارية عامي 1996 و1997 على التوالي، بمعدل نمو سنوي (112.2% و 246.4%) على التوالي، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو السنوي (150.9% و 181.6%) على التوالي، في حين ا□فعت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية (من 32.4% إلى 48.7%) من الإيرادات العامة لتلك المدة، كان ذلك بسبب استئناف□صدير النفط بموجب مذكرة التفاهم الأمر الذي أدى إلى ا□فاع حصيلة الإيرادات النفطية خلال□لك المدة.

وبعد الحرب الأخيرة عام 2003 ورفع الحظر الاقتصادي المفروض على البلاد، ازدادت حصيلة الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية إلى (1841458) مليون دينار، إذ ا□فعت مساهمة الإيرادات النفطية إلى (85.8%)، بسبب□زايد صادرات النفط .

كما ا□فعت الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية إلى (32627203) مليون دينار عام 2004، بمعدل نمو سنوي (1671.8%)، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو السنوي (1295.5%)، كما

ا□فعت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى (98.9%) من الإيرادات العامة، ذلك بسبب زيادة الأسعار* والصادرات النفطية وبالتالي زيادة الإيرادات النفطية.

جدول (3) تطور الإيرادات النفطية للمدة من 1988 - 2009 (مليو□ دينار)

السنوات	الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية	معدل النمو %	الإيرادات النفطية بالأسعار الثابتة 100=1988	معدل النمو %	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة %	معدل النمو %
1988	3855		3855		47.2	
1989	3967	2.9	3731.9	-3.2	44.7	-5.4
1990	4110	3.6	2549.6	-31.7	48.4	8.4
1991	1965	-52.2	425.4	-83.3	46.5	-4.0
1992	2191	11.5	258.1	-39.3	43.4	-6.6
1993	2869	30.9	109.9	-57.4	31.9	-26.5
1994	4981	73.6	32.2	-70.7	19.4	-39.1
1995	27195	446.0	39.0	21.0	25.4	30.9
1996	57705	112.2	97.8	150.9	32.4	27.5
1997	199890	246.4	275.3	181.6	48.7	50.2
1998	169023	-15.4	202.8	-26.3	32.5	-33.3
1999	234649	38.8	250.1	23.3	32.6	0.5
2000	458157	95.3	465.2	86.0	40.4	23.9
2001	580160.7	26.6	506.2	8.8	45.0	11.3
2002	1020022	75.8	745.9	47.7	55.0	22.3
*2003	1841458	80.5	1015.7	36.2	85.8	56.0
2004	32627203	1671.8	14174.4	1295.5	98.9	15.3
2005	39480069	21.0	12523.1	-11.7	97.5	-1.5
2006	46534310	17.9	9632.9	-23.1	94.9	-2.7
2007	51701300	11.1	8180.2	-15.1	94.7	-0.2
2008	75358291	45.8	11613.4	42.0	93.9	-0.8
2009	48871708	-35.1	7748.6	-33.3	88.5	-5.7

*لغاية □شرين الثاني 2003

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1و 4).

سجلت الإيرادات النفطية أعلى حصيلة لها بالأسعار الجارية عام 2008، إذ بلغت (75358291) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (45.8%)، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغت نسبة النمو (42%)، أما المساهمة النسبية في الإيرادات العامة قد بلغت (93.9%)، وقد انخفضت مساهمة الإيرادات النفطية في هذه المدة على الرغم من زيادة ايرا□ها بسبب زيادة حصيلة الإيرادات الأخرى. وقد□راجعت الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية إلى (48871708) مليون دينار عام 2009، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (35.1-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو السنوي سالباً (33.3-%)، كما انخفضت مساهمة الإيرادات النفطية إلى (88.5%) كنسبة من الإيرادات العامة، وان سبب هذا التراجع كان نتيجة لانهيار أسعار النفط بفعل الأزمة المالية التي كان قد شهدها الاقتصاد العالمي في□لك المدة والتي□وضح مدى انعكاس الوضع الخارجي على الاقتصاد المحلي للبلد النفطي .

* الملحق (4) يوضح□طور أسعار النفط الخام خلال مدة الدراسة.

لذلك فأن أهم مخاطر اعتماد الإيرادات العامة للدولة على النفط وبشكل أساس ينجم عنه□ذبذب حصيلة الإيرادات العامة، إذ أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة، كما أنه لوجود النفط المصدر كمورد أساس لتمويل الموازنة العامة سوف يؤدي إلى□راجع أهمية الإيرادات الأخرى وخصوصاً الضرائب، فضلاً عن ذلك فأن احتمال□راجع كمية الإنتاج لأي سبب داخلي سوف يزيد من مشكلة قلة الإيرادات العامة .

وقد حققت الإيرادات النفطية خلال مدة الدراسة معدل نمو مركب بالأسعار الجارية بنسبة (53.6%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو (3.2%).

ويوضح الشكل البياني (2)□طور نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة،

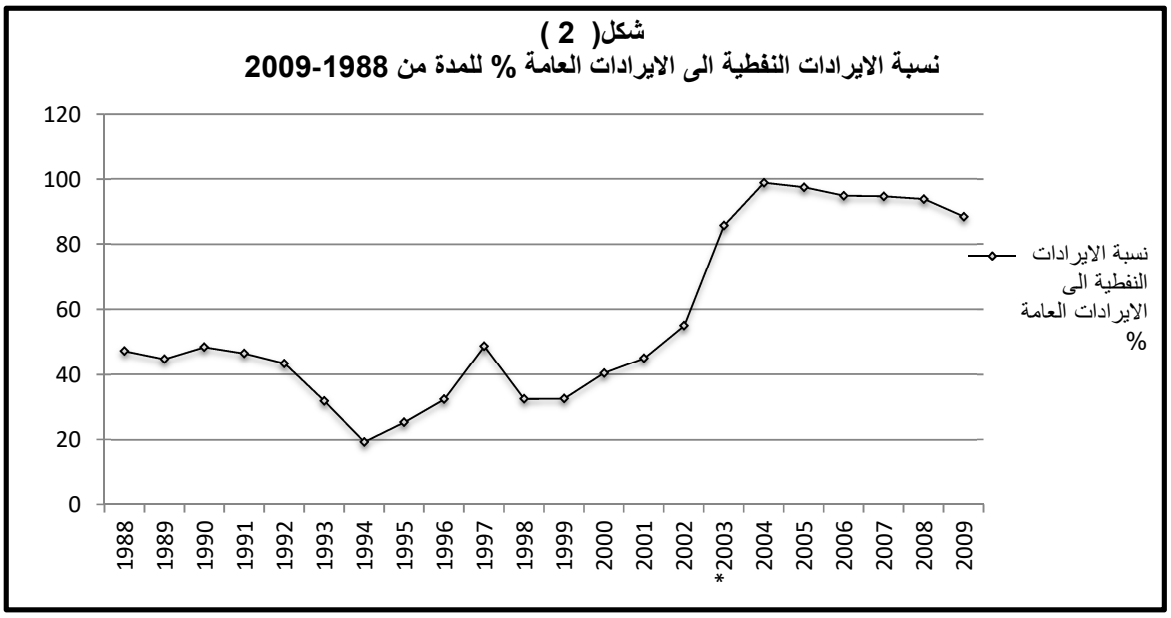

المصدر : الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

3 ـ الإيرادات الأخرى Another Revenues

□تضمن هذه الفقرة جميع مصادر الإيرادات العامة التي لم يتم ذكرها، والتي□شمل (الرسوم، إيرادات إيجار أملاك الدولة، خدمات الدوائر للغير، المنح، المساهمات الاجتماعية، وغيرها من الإيرادات الأخرى).

ولتوضيح□طور الإيرادات الأخرى خلال مدة الدراسة، يمكن الاستعانة بالجدول (4)، والذي يوضح ا□فاع حصيلة الإيرادات الأخرى بالأسعار الجارية من (3312) مليون دينار عام 1988 إلى (3928) مليون دينار عام 1989، بمعدل نمو سنوي (18.6%)، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو (11.6%)، كما ا□فعت نسبة المساهمة في الإيرادات العامة من (40.5%) إلى (44.2%)، نتيجة □راجع مساهمة الإيرادات النفطية في□لك المدة.

وقد بلغت حصيلة الإيرادات الأخرى بالأسعار الجارية عام 1994 (17242) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي (257.1%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد كان سالباً (39.7-%)، وقد حققت الإيرادات الأخرى أعلى نسبة مساهمة في الإيرادات العامة (67.2%)، وكان سبب ذلك أيضاً لتراجع أهمية الإيرادات النفطية بفعل العقوبات الدولية.

جدول (4) تطور الإيرادات الأخرى للمدة من 1988 - 2009 (مليو□ دينار)

السنوات	الإيرادات الأخرى بالأسعار الجارية	معدل النمو %	الإيرادات الأخرى بالأسعار الثابتة 100=1988	معدل النمو %	نسبة الإيرادات الأخرى إلى الإيرادات العامة %	معدل النمو %
1988	3312		3312.0		40.5	
1989	3928	18.6	3695.2	11.6	44.2	9.1
1990	3466	-11.8	2150.1	-41.8	40.8	-7.7
1991	1852	-46.6	401.0	-81.4	43.8	7.3
1992	2278	23.0	268.4	-33.1	45.1	3.0
1993	4828	111.9	184.9	-31.1	53.7	18.9
1994	17242	257.1	111.5	-39.7	67.2	25.2
1995	66150	283.7	94.8	-15.0	61.8	-8.0
1996	90609	37.0	153.5	62.0	50.9	-17.7
1997	138383	52.7	190.6	24.1	33.7	-33.8
1998	222326	60.7	266.8	40.0	42.7	26.7
1999	254868	14.6	271.7	1.8	35.4	-17.0
2000	346764	36.1	352.1	29.6	30.6	-13.7
2001	248190	-28.4	216.5	-38.5	19.3	-37.1
2002	240885	-2.9	176.1	-18.7	13	-32.5
*2003	304539	26.4	168.0	-4.6	14.2	9.2
2004	195892	-35.7	85.1	-49.3	0.6	-95.8
2005	527539	169.3	167.3	96.6	1.3	119.3
2006	1930006	265.9	399.5	138.8	3.9	202.1
2007	1669815	-13.5	264.2	-33.9	3.1	-22.3
2008	3908054	134.0	602.3	128.0	4.9	59.2
2009	3002836	-23.2	476.1	-20.9	5.4	11.7

*لغاية□شرين الثاني 2003

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1و4) .

ا□فعت الإيرادات الأخرى في عامي 1996 و1997 (من 90609 إلى 138383) مليون دينار بالأسعار الجارية، بمعدل نمو سنوي (37% و52.7%) على التوالي، أما معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (62% و 24.1%) على التوالي، وقد بلغت أهمية الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة (50.9% و 33.7%)، انخفضت نسبة الإيرادات الأخرى إلى (33.7%) عام 1997 بسبب استئناف □صدير النفط. كما بلغت حصيلة الإيرادات الأخرى عام 2004 (195892) مليون دينار بالأسعار الجارية بمعدل نمو سنوي سالب (35.7-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو السنوي سالباً (49.3-%)، كما□راجعت الأهمية النسبية لهذه الإيرادات إلى أدنى مستوى لها (0.6%) من الإيرادات العامة، وكما ذكرنا أن سبب ذلك هو ا□فاع عائدات النفط. وقد استمرت الإيرادات الأخرى بالتذبذب ضمن مستويات متواضعة حتى بلغت حصيلتها عام 2009 بالأسعار الجارية (3002836) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي سالب (23.2-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالباً (20.9-%)، في

حين ا□فعت نسبتها إلى (5.4%) من الإيرادات العامة، بسبب□راجع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية بفعل الأزمة العالمية عام 2008.

بلغ معدل النمو المركب خلال مدة الدراسة، (36.3%) بالأسعار الجارية، أما بالأسعار الثابتة فقد كان (8.4-%).

يوضح الشكل (3)□طور الإيرادات الأخرى كنسبة من الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة،

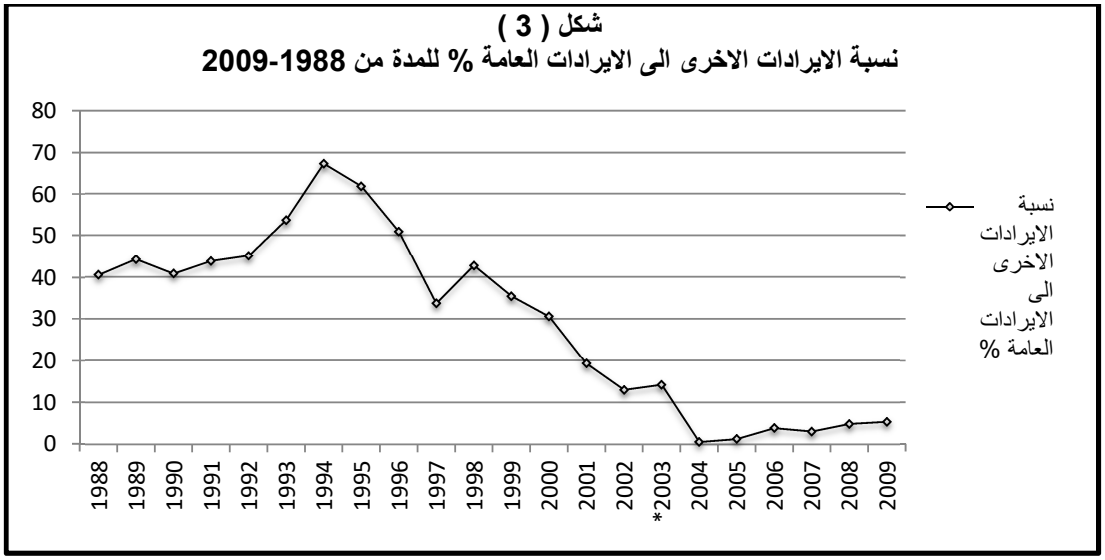

المصدر:الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4)

يتضح أن البلد من خلال استعراض هيكل الإيرادات العامة في الموازنة العامة للعراق أعتمد وما زال يعتمد وبشكل رئيس على مورد وحيد في□مويل النفقات العامة وهو النفط، لذا فأن□ا□جاه هذا الإنفاق ير□بط بالتحولات التي□واجه هذا المورد الناضب، فضلاً عن□غير نسب مساهمة الإيرادات الأخرى سواء أكانت ضريبية أم غير ضريبية (غير النفطية)□عتمد على□غير نسب مساهمة العوائد النفطية، إذ أن ا□فاع نسب مساهمة الإيرادات غير النفطية غالباً ما يكون نتيجة لانخفاض نسبة مساهمة العوائد النفطية .

ثانياً:- تطور حجم ومكونات النفقات العامة للمدة من 1988 - 2009

□ميزت هذه المدة بتزايد حجم الإنفاق الحكومي بشكل عام والنفقات الجارية بشكل خاص، بسبب ظروف الحرب و ما□بعها من آثار سلبية، وفرض العقوبات الدولية، إذ ازدادت النفقات العامة بمعدلات نمو قد فاقت الزيادة الحاصلة في الإيرادات العامة سواء أكانت بالأسعار الجارية أم الثابتة باستثناء مدة ما بعد عام 2003. كما أن نسبة الزيادة في النفقات العامة قد□ركزت على الجانب الجاري في أغلب الأحيان أكثر من نسبة الزيادة في الإنفاق الاستثماري عدا بعض الحالات النادرة والتي أنصبت على أعادة بناء ما دمر□ه الحرب، لذا فأن هيكل النفقات العامة غالباً ما يعكس الطبيعة الاستهلاكية للإنفاق الحكومي خلال مدة الدراسة .

أ- تطور النفقات العامة Development of Public Expenditures

وضح بيانات الجدول (5) مستوى تطور النفقات العامة بالأسعار الجارية والثابتة للمدة من 1988 - 2009، إذ ازدادت النفقات العامة بالأسعار الجارية من (13363) مليون دينار عام 1988 إلى (13934) مليون دينار عام 1989 وبمعدل نمو سنوي (4.3%)، في حين كان معدل النمو بالأسعار الثابتة سالباً (1.9-%)، وهذا يعكس الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بسبب التضخم وانخفاض قيمة النقود، وقد راجعت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من (68.8%) إلى (68.3%).

جدول (5) تطور النفقات العامة للمدة من 1988 - 2009 (مليون دينار)

السنوات	النفقات العامة بالأسعار الجارية	معدل النمو %	النفقات العامة بالأسعار الثابتة 100=1988	معدل النمو %	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	معدل النمو %
1988	13363		13363.0		68.8	
1989	13934	4.3	13108.2	-1.9	68.3	-0.7
1990	14179	1.8	8795.9	-32.9	25.4	-62.9
1991	17497	23.4	3788.0	-56.9	41.2	62.6
1992	32883	87.9	3874.1	2.3	28.6	-30.7
1993	68954	109.7	2640.8	-31.8	21.4	-25.0
1994	199442	189.2	1289.9	-51.2	12.0	-43.9
1995	690784	246.4	989.8	-23.3	10.3	-14.2
1996	542542	-21.5	919.2	-7.1	8.3	-19.1
1997	605802	11.7	834.3	-9.2	4.0	-51.9
1998	920501	51.9	1104.6	32.4	5.4	33.9
1999	1033552	12.3	1101.7	-0.3	3.0	-44.2
2000	1498700	45.0	1521.7	38.1	3.0	-0.5
2001	2079727	38.8	1814.6	19.2	5.0	68.7
2002	3226927	55.2	2359.7	30.0	7.9	56.3
*2003	1982548	-38.6	1093.5	-53.7	6.7	-14.8
2004	32117491	1520.0	13953.0	1176.0	60.3	800.3
2005	26375175	-17.9	8366.2	-40.0	35.9	-40.5
2006	38806679	47.1	8033.3	-4.0	40.6	13.2
2007	39031232	0.6	6175.5	-23.1	35.0	-13.7
2008	59403375	52.2	9154.6	48.2	38.1	8.7
2009	52567025	-11.5	8334.5	-9.0	37.7	-0.9

*لغاية شرين الثاني 2003

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1 و4) .

كما ازدادت النفقات العامة بالأسعار الجارية من (17497) مليون دينار عام 1991 إلى (32883) مليون دينار عام 1992 وبمعدل نمو سنوي (87.9%)، وقد كانت الزيادة بالأسعار الثابتة قد سجلت معدل نمو سنوي (2.3%)، وهذا يعني أن (85.6%) من معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية كان بسبب التضخم والذي يعد أحد الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة، في حين أن (2.3%) يمثل معدل النمو الحقيقي في النفقات العامة، أما نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد مثلت (28.6%)، وعزى الزيادة في النفقات الحكومية في تلك المدة لإعادة بناء ما دمرته الحرب والتزام الحكومة بتوفير بعض الحاجات الأساسية للإفراد. كما ازدادت حجم النفقات العامة بالأسعار الجارية

وللأعوام (1993و1994و1995) لتصل إلى (68954 و 199442 و 690784) مليون دينار على التوالي، وقد حققت نمواً سنوياً (109.7% ، 189.2% ، 246.4%) على التوالي، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد كان سالباً (31.8-% ، 51.2-% ، 23.3-%) على التوالي، وهذا يعني أن سبب الزيادة في النفقات العامة يعود لظاهرة التضخم في تلك المدة، إذ التجأت الدولة إلى الإصدار النقدي كمصدرا رئيسا لتمويل الزيادة في النفقات العامة بسبب تراجع أو عدم كفاية مصادر التمويل الأخرى، وقد تراجعت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (21.4% ، 12% ، 10.3%) في تلك المدة.

ازدادت النفقات العامة بالأسعار الجارية عام 1998 إلى (920501) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (51.9%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة (32.4%)، إذ كانت (19.5%) من الزيادة ناجمة عن التضخم و (32.4%) تمثل الزيادة الحقيقة في تلك المدة، وكانت نسبة مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي (5.4%)، و أن زيادة النفقات في تلك المدة ناجم عن زيادة الإيرادات العامة واتجاه الحكومة لتلبية أغلب الحاجات الأساسية.

استمرت الزيادة في حجم النفقات العامة ومعدلات النمو بالأسعار الجارية والثابتة من عام 2000 حتى عام 2002، إلا أنها قد تراجعت عام 2003 إلى (1982548) مليون دينار بالأسعار الجارية، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (38.6-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو السنوي سالباً (53.7-%)، و كانت نسبة النفقات العامة (6.7%) من الناتج المحلي الإجمالي، وكان ذلك بسبب توقف أغلب المشاريع والخطط التنموية في تلك المدة بسبب حرب الخليج الثالثة. فيما عاودت الزيادة في حجم النفقات العامة بالأسعار الجارية لتصل إلى (32117491) مليون دينار في عام 2004 وبمعدل نمو سنوي (1520%)، كما أن الزيادة بالأسعار الثابتة قد شهدت نمواً بنسبة (1176%)، كما ارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (60.3%)، ويعود هذه الزيادة زيادة النفقات العسكرية نتيجة لتدهور الوضع الأمني فضلاً عن تعديل الرواتب والمخصصات الوظيفية، أي يعزى سبب هذه الزيادة إلى زيادة النفقات الجارية. وقد استمرت النفقات العامة بالتذبذب ضمن هذه المستويات مسجلة تفاوتاً بين الأسعار الجارية والأسعار الثابتة حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها عام 2008، إذ ارتفعت النفقات العامة بالأسعار الجارية إلى (59403375) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (52.2%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة بلغ (48.2%)، في حين أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بلغت (38.1%)، وان سبب هذه الزيادة في النفقات يعود إلى الزيادة في النفقات التشغيلية لاسيما الرواتب فضلاً عن زيادة النفقات الاستثمارية .

تراجعت النفقات العامة إلى (52567025) مليون دينار عام 2009 بالأسعار الجارية، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (11.5-%) أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالباً (9-%)، كما تراجعت نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (37.7%)، وكان ذلك بسبب السياسات الانكماشية التي قامت بها السلطة المالية نتيجة للازمة المالية في تلك المدة .

أما معدل النمو المركب للنفقات العامة لمدة الدراسة، بلغت نسبته (45.7%) بالأسعار الجارية، و (-2.1%) بالأسعار الثابتة.

ب ـ تطور المكونات الرئيسة للنفقات العامة

□قسم النفقات العامة وفقاً للأساس الاقتصادي إلى نوعين من الإنفاق هما، الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، وقد□ميزت النفقات في الموازنة العامة للعراق خلال المدة من 1988-2009 باختلال هيكلها وسيادة النفقات الجارية على بنية النفقات العامة.

ويمكن□وضيح نسبة مساهمة النفقات العامة الجارية والاستثمارية خلال مدة الدراسة، وكما يلي:-

1- النفقات الجارية Current Expenditures

□وضح البيانات الواردة في الجدول (6) ار□فاع النفقات الجارية من (10630) مليون دينار عام 1988 إلى (10872) مليون دينار عام 1989 وبمعدل نمو (2.3%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد كان سالباً (3.8-%) بسبب التضخم، في حين كانت نسبة النفقات الجارية (79.5%) من إجمالي الإنفاق عام 1988، و□عزى هذه الزيادة إلى حاجة البلد خلال□لك المدة للنفقات العسكرية، إذ أزداد الإنفاق على الدفاع والأمن.

جدول (6) تطور النفقات الجارية للمدة من 1988 - 2009 (مليو□ دينار)

السنوات	النفقات الجارية بالأسعار الجارية	معدل النمو %	النفقات الجارية بالأسعار الثابتة 100=1988	معدل النمو %	نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة %	معدل النمو %
1988	10630		10630.0		79.5	
1989	10872	2.3	10227.7	-3.8	78.0	-1.9
1990	11357	4.5	7045.3	-31.1	80.1	2.7
1991	15653	37.8	3388.8	-51.9	89.5	11.7
1992	25876	65.3	3048.5	-10.0	78.7	-12.0
1993	50060	93.5	1917.2	-37.1	72.6	-7.7
1994	171742	243.1	1110.8	-42.1	86.1	18.6
1995	605838	252.8	868.1	-21.9	87.7	1.8
1996	506102	-16.5	857.5	-1.2	93.3	6.4
1997	534095	5.5	735.6	-14.2	88.2	-5.5
1998	824705	54.4	989.6	34.5	89.6	1.6
1999	831592	0.8	886.4	-10.4	80.5	-10.2
2000	1151663	38.5	1169.4	31.9	76.8	-4.5
2001	1490866	29.5	1300.8	11.2	71.7	-6.7
2002	1761927	18.2	1288.4	-1.0	54.6	-23.8
*2003	1784293	1.3	984.2	-23.6	90.0	64.8
2004	29102758	1531.1	12643.3	1184.7	90.6	0.7
2005	21803157	-25.1	6916.0	-45.3	82.7	-8.8
2006	32778999	50.3	6785.5	-1.9	84.5	2.2
2007	31308188	-4.5	4953.6	-27.0	80.2	-5.0
2008	47522700	51.8	7323.7	47.8	80.0	-0.3
2009	42053620	-11.5	6667.6	-9.0	80.0	0.0

*لغاية□شرين الثاني 2003

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1 و4) .

أزداد حجم النفقات الجارية بالأسعار الجارية عام 1991 إلى (15653) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بنسبة (37.8%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد كان سالباً (51.9-%)، كما ساهمت النفقات

الجارية (89.5%) من أجمالي الإنفاق، وكان ذلك بسبب العقوبات الدولية والتزام الحكومة بتوفير السلع الأساسية للأفراد.

بدأت الحكومة الالتزام بتوفير أكبر قدر ممكن لتمويل نفقات البطاقة التموينية حتى أصبحت□شكل نسبة كبيرة من الموازنة الجارية إذ لم يعد هذا الإجراء في حقيقته خياراً أمام الحكومة بل كان ضرورياً لمواجهة ظروف الحصار القاسية([1]).

ا□فعت النفقات الجارية في عامي 1992 و1993وبالاسعار الجارية إلى (25876 و 50060) مليون دينار على التوالي محققة نمواً سنوياً (65.3% و 93.5%) على التوالي، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالباً (10-% و 37.1-%) على التوالي، انخفضت نسبة النفقات الجارية إلى أجمالي الإنفاق إلى (78.7% و 72.6%) على التوالي، إلا أن هذا الانخفاض كان بسبب□وجيه جزء من الإنفاق نحو أعادة بناء ما دمر□ه الحرب و□أهيل البنى التحتية في□لك المدة. كما ا□فعت النفقات الجارية عام 1994 إلى (171742) مليون دينار بالأسعار الجارية وبمعدل نمو سنوي (243.1%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالباً (42.1-%) بسبب ا□فاع معدلات التضخم في□لك المدة، إذ اعتمدت الحكومة على الإصدار النقدي كأحد مصادر التمويل الأساسية، في حين ا□فعت نسبة النفقات الجارية إلى (86.1%) من أجمالي الإنفاق، وقد استمرت الزيادة في حصة النفقات الجارية حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها (93.3%) من إجمالي الإنفاق عام 1996، وكان سبب ذلك هو أن عمل الدولة في□لك المدة قد أ□كز على□سيير عمل المرافق العامة.

بلغت النفقات الجارية (1761927) مليون دينار بالأسعار الجارية عام 2002 بمعدل نمو سنوي (18.2%)، أما بالأسعار الثابتة كان معدل النمو سالباً (1-%)، في حين كانت نسبة النفقات الجارية عند أدنى مستوى لها خلال مدة الدراسة (54.6%) من أجمالي الإنفاق العام، في حين قفزت هذه النسبة إلى (90%) عام 2003، كان ذلك نتيجة لتدهور الوضع الأمني في البلاد و□اجاه الإنفاق العام نحو القضايا العسكرية و الأمنية و□سيير المرافق العامة. وقد بلغت النفقات الجارية (29102758 و 21803157) مليون دينار على التوالي و بالأسعار الجارية عامي 2004 و2005 بمعدل نمو (1531.1% و25.1-%) على التوالي، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو (1184.7% و45.3-%) على التوالي، أما نسبة النفقات الجارية من إجمالي الإنفاق قد مثلت (90.6% و 82.7%) على التوالي، وقد بلغت النفقات الجارية (47522700) مليون دينار بالأسعار الجارية عام 2008 وبمعدل نمو (51.8%)، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغت نسبة النمو (47.8%) ، وكانت نسبة هذا الإنفاق□شكل (80%) من أجمالي الإنفاق العام، وان الانخفاض في مساهمة النفقات الجارية في هذه المدة كان بسبب زيادة النفقات العامة بشكل قد فاق الزيادة في النفقات الجارية لاسيما الرو□ب والأجور. وقد □راجعت النفقات الجارية إلى (42053620) مليون دينار بالأسعار الجارية عام 2009، إذ كان معدل النمو السنوي سالباً (11.5-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالباً (9-%)، وكانت نسبة النفقات الجارية من أجمالي الإنفاق□مثل (80%)، وان□راجع النفقات الجارية كان انعكاساً لظروف ألازمة المالية وما□بعها من بعض السياسات الانكماشية في□لك المدة.

أما معدل النمو المركب للنفقات الجارية خلال مدة الدراسة بلغ (45.72%) بالأسعار الجارية، في حين بلغت نسبته (2.1-%) بالأسعار الثابتة.

([1]) إسماعيل عبيد حمادي، مصدر سابق، ص 45 .

ويوضح الشكل البياني (4) نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة خلال مدة الدراسة،

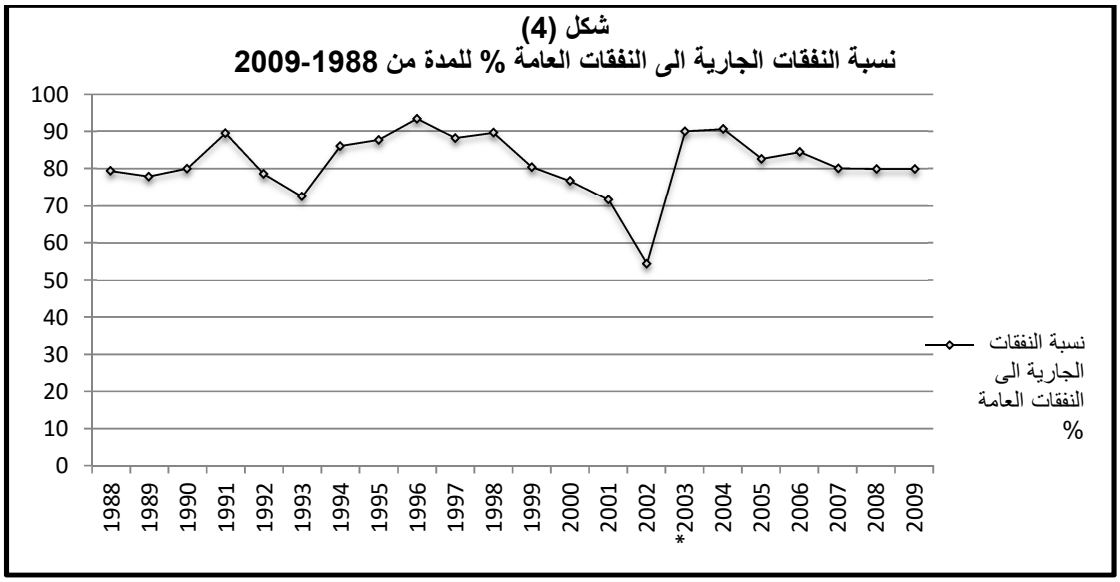

المصدر : الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

2 ـ النفقات الاستثمارية Investment Expenditure

يمكن توضيح تطور النفقات الاستثمارية خلال مدة الدراسة بالاستعانة بالجدول (7)، إذ يشير إلى أن قيمة النفقات الاستثمارية بلغت (2733) مليون دينار وبنسبة (20.5%) من أجمالي الإنفاق العام عام 1988، وكان سبب هذا التدني في حصة النفقات الاستثمارية هو حرب الخليج الأولى الأمر الذي أدى إلى تراجع الإنفاق على خدمات التربية والتعليم والخدمات الصحية والاجتماعية، وقد ارتفعت النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية عام 1989 إلى (3062) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (12%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد بلغ (5.4%)، أما نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة قد ارتفعت إلى (22%)، إذ تركز جزء من الإنفاق الحكومي على إعادة البنى الارتكازية بعد انتهاء الحرب.

وقد تراجع الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية إلى (1844) مليون دينار عام 1991، إذ حقق معدل نمو سنوي سالب (34.7-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالباً (77.2-%)، وقد انخفضت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى (10.5%) من إجمالي الإنفاق، وكان سبب ذلك هو العقوبات الدولية والاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدها البلاد الأمر الذي أدى إلى توقف عمل أغلب المشاريع الاستثمارية والخطط التنموية في تلك المدة.

ارتفعت النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية عامي 1992 و 1993 بمعدل نمو سنوي (280% و169.6%) على التوالي، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغت نسبة النمو (106.8% و 12.3-%) على التوالي، في حين ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية إلى (21.3% و 27.4%) من الإنفاق العام، وكان سبب هذه الزيادة هو إعادة أعمار ما دمرته حرب الخليج الثانية وإصلاح البنى الارتكازية.

جدول (7) تطور النفقات الاستثمارية للمدة من 1988 - 2009 (مليو□ دينار)

السنوات	النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية	معدل النمو %	النفقات الاستثمارية بالأسعار الثابتة 100=1988	معدل النمو %	نسبة النفقات الاستثمارية إلى النفقات العامة %	معدل النمو %
1988	2733		2733.0		20.5	
1989	3062	12.0	2880.5	5.4	22.0	7.4
1990	2822	-7.8	1750.6	-39.2	19.9	-9.4
1991	1844	-34.7	399.2	-77.2	10.5	-47.0
1992	7007	280.0	825.5	106.8	21.3	102.2
1993	18894	169.6	723.6	-12.3	27.4	28.6
1994	27700	46.6	179.2	-75.2	13.9	-49.3
1995	84946	206.7	121.7	-32.1	12.3	-11.5
1996	36440	-57.1	61.7	-49.3	6.7	-45.4
1997	71707	96.8	98.8	60.0	11.8	76.2
1998	95796	33.6	115.0	16.4	10.4	-12.1
1999	201960	110.8	215.3	87.3	19.5	87.8
2000	347037	71.8	352.4	63.7	23.2	18.5
2001	578861	66.8	505.1	43.3	27.8	20.2
2002	1465000	153.1	1071.3	112.1	45.4	63.1
*2003	198254.8	-86.5	109.4	-89.8	10.0	-78.0
2004	3014733	1420.6	1309.7	1097.7	9.4	-6.1
2005	4572018	51.7	1450.2	10.7	17.3	84.7
2006	6027680	31.8	1247.8	-14.0	15.5	-10.4
2007	7723044	28.1	1221.9	-2.1	19.8	27.4
2008	11880675	53.8	1830.9	49.8	20.0	1.1
2009	10513405	-11.5	1666.9	-9.0	20.0	0.0

*لغاية □شرين الثاني 2003

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1 و4) .

وا□فعت النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية عام 1995 إلى (84946) مليون دينار بمعدل نمو (206.7%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو السنوي سالباً (32.1-%) بسبب التضخم، أما نسبة النفقات الاستثمارية قد□راجعت إلى (12.3%) من إجمالي الإنفاق. وقد□راجعت النفقات الاستثمارية في عام 1996 إلى (36440) مليون دينار بالأسعار الجارية، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (57.1-%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد كان أقل سالبية (49.3-%) وذلك بسبب انخفاض معدلات التضخم في□لك المدة، أما نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية قد□راجعت إلى أدنى مستوى لها خلال مدة الدراسة وبنسبة (6.7%) من أجمالي الإنفاق، وكان ذلك بسبب□راجع الإنفاق العام. كما بلغت النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية (1465000) مليون دينار عام 2002 بمعدل نمو سنوي (153.1%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد بلغ (112.1%)، كما بلغت نسبة النفقات الاستثمارية (45.4%) من النفقات العامة وكان ذلك بسبب ا□فاع حجم الإيرادات العامة في□لك المدة. وقد انخفضت النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية عام 2003 إلى (198254.8) مليون دينار، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (86.5%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالباً (89.8-%)، كما□راجعت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى (10%) من إجمالي الإنفاق، وكان ذلك بسبب الحرب الأخيرة و□ردي الوضع الأمني والتدهور السياسي الأمر الذي أدى إلى□عطيل أغلب الخطط الاستثمارية. كما بلغت النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية (11880675) مليون دينار عام 2008، بمعدل نمو سنوي بلغ (53.8%)، أما

بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو (49.8%)، في حين ار□فعت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى (20%) من أجمالي النفقات العامة، بسبب زيادة حجم النفقات بشكل عام والناجم عن زيادة الإيرادات العامة. وقد □راجعت النفقات الاستثمارية إلى (10513405) مليون دينار بالأسعار الجارية عام 2009، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (11.5-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالباً (9-%)، وكان ذلك بسبب الأزمة في□لك المدة، أما نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإنفاق فقد بقيت ضمن نفس المستوى السابق وبنسبة (20%).

بلغ معدل النمو المركب للإنفاق الاستثماري خلال مدة الدراسة (45.5%) بالأسعار الجارية، أما بالأسعار الثابتة، فقد كان (2.2-%).

ويوضح الشكل البياني (5) نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة خلال مدة الدراسة،

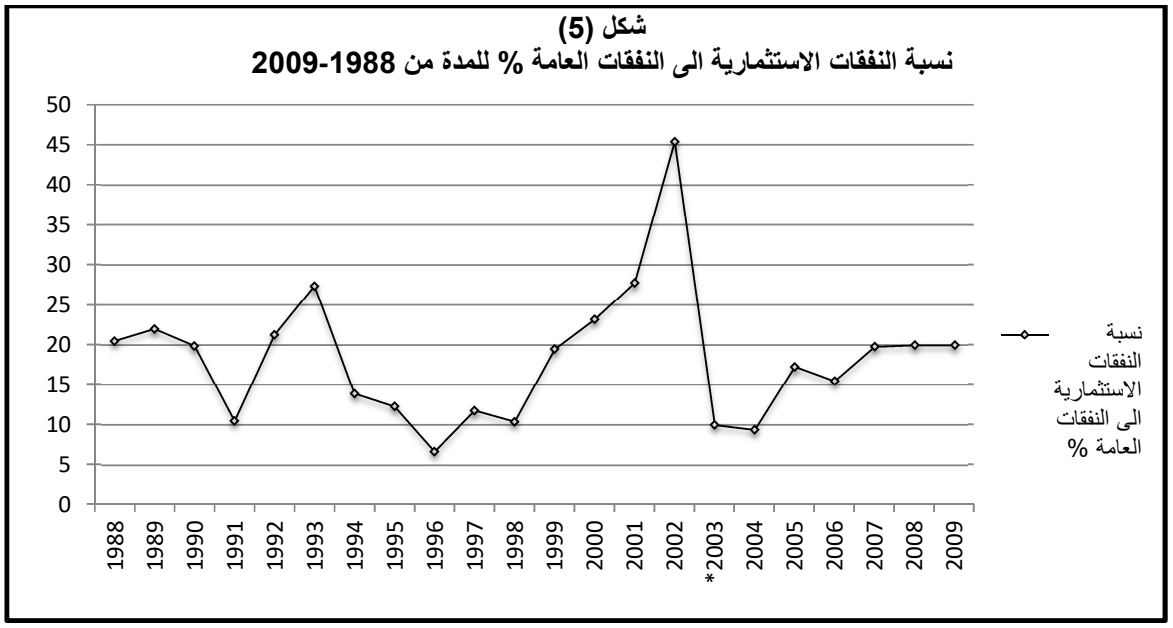

المصدر: الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

يتضح من خلال استعراض هيكل النفقات العامة للبلد أن أغلب النفقات العامة للدولة□تركز على جانب الإنفاق الجاري على حساب□راجع أهمية النفقات الاستثمارية، وهذا ما يدل على الطبيعة الاستهلاكية لنشاطات القطاع العام، إذ انه يكون ذا إنفاق استهلاكي أكثر من كونه أنتاجي وهذا حال أغلب البلدان النامية.

المطلب الثالث:- تطور حالة الموازنة العامة للمدة 1988-2009

تعبر الموازنة العامة عن الموقف المالي للبلد، إذ أنها توضح نتيجة المركز المالي للبلد في الداخل من خلال بيان حجم الفائض أو العجز أو التوازن في بعض الحالات النادرة. ويمكن توضيح حالة الموازنة العامة خلال مدة الدراسة بالاستعانة بالجدول (8)، والذي يبين أن الموازنة العامة قد حققت عجزاً بمقدار (5195) مليون دينار عام 1988، وبنسبه (26.7%) من الناتج المحلي الإجمالي، وكان ذلك بسبب تزايد النفقات العامة بجانبيها الجارية والاستثمارية بشكل عام والنفقات العسكرية في تلك المدة بشكل خاص في الوقت الذي لم تزداد فيه بل تراجعت الإيرادات العامة للبلد بسبب تراجع صادرات النفط نتيجة لحرب الخليج الأولى.

جدول (8) الفائض أو العجز في الموازنة العامة للمدة من 1988 - 2009 (مليون دينار)

السنوات	الفائض أو العجز بالأسعار الجارية	معدل النمو %	الفائض أو العجز بالأسعار الثابتة 1988=100	معدل النمو %	نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي %	معدل النمو %
1988	-5195		-5195.0		-26.7	
1989	-5052	-2.8	-4752.6	-8.5	-24.8	-7.4
1990	-5688	12.6	-3528.5	-25.8	-10.2	-58.9
1991	-13269	133.3	-2872.7	-18.6	-31.3	207.3
1992	-27836	109.8	-3279.5	14.2	-24.2	-22.6
1993	-59957	115.4	-2296.2	-30.0	-18.6	-22.9
1994	-173783	189.8	-1124.0	-51.1	-10.5	-43.8
1995	-583798	235.9	-836.5	-25.6	-8.7	-16.8
1996	-364529	-37.6	-617.6	-26.2	-5.6	-35.7
1997	-195265	-46.4	-268.9	-56.5	-1.3	-76.9
1998	-400071	104.9	-480.1	78.5	-2.3	80.6
1999	-314487	-21.4	-335.2	-30.2	-0.9	-60.9
2000	-365666	16.3	-371.3	10.8	-0.7	-20.2
2001	-790481	116.2	-689.7	85.8	-1.9	162.7
2002	-1372342	73.6	-1003.5	45.5	-3.3	74.8
*2003	163798	-111.9	90.3	-109.0	0.6	-116.5
2004	865248	428.2	375.9	316.1	1.6	193.6
2005	14127715	1532.8	4481.3	1092.2	19.2	1082.1
2006	10248866	-27.5	2121.6	-52.7	10.7	-44.2
2007	15568219	51.9	2463.2	16.1	14.0	30.3
2008	20848807	33.9	3213.0	30.4	13.4	-4.3
2009	2642328	-87.3	418.9	-87.0	1.9	-85.8

*لغاية شرين الثاني 2003

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1 و4) .

أنخفض مقدار العجز بالأسعار الجارية عام 1989 ليصل إلى (5052) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي سالب (2.8-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو السنوي سالباً (8.5-%)، وانخفضت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (24.8%)، بسبب وقف حرب الخليج الأولى ومن ثم انخفاض الإنفاق العسكري والذي يشكل النسبة الأكبر في مجال النفقات العامة في مدة الحرب. وقد ارتفع العجز بالأسعار الجارية ليبلغ (13269) مليون دينار عام 1991 بمعدل نمو (133.3%)، وإذا أخذنا التضخم بنظر الاعتبار فأن الحالة تشير إلى تناقص العجز، إذ أن معدل نمو العجز السنوي كان سالباً (18.6-%)، كما كانت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (31.3%).

ارتفعت قيمة العجز بالأسعار الجارية عام 1992 إلى (27836) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (109.8%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو (14.2%)، في حين كانت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (24.2%)، وكان ذلك بسبب تزايد حجم النفقات العامة لإعادة بناء ما دمرته حرب الخليج الثانية. كما ارتفع مقدار العجز خلال السنوات التالية لها بالأسعار الجارية، إلا أن قيمته الحقيقية قد استمرت بالتراجع، إذ كانت تلك الزيادة في العجز بعد ظاهرية بسبب ارتفاع معدلات التضخم. و قد انخفض العجز بالأسعار الجارية عام 1997 مقارنة في السنة السابقة لها ليصل إلى (195265) مليون دينار، إذ حقق معدل نمو سنوي سالب (46.4-%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد كان سالباً (56.5-%)، ويعد هذا أدنى مستوى للعجز الحقيقي خلال مدة الدراسة، كما تراجع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (1.3%)، وكان سبب التراجع في قيمة العجز هو زيادة الإيرادات العامة على الرغم من ارتفاع النفقات العامة إلا أن الزيادة في نسبة الإيرادات العامة (لاسيما النفطية) كانت أكبر من نسبة الزيادة في النفقات العامة. وقد استمرت حالة العجز في الموازنة العامة طوال مدة العقوبات الدولية، إذ أخذت بالارتفاع في الحالتين (الاسمية والحقيقية) حتى بلغ حجم العجز عام 2002 بالأسعار الجارية (1372342) مليون دينار وبمعدل نمو (73.6%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل نمو العجز (45.5%)، كما كانت نسبته (3.3%) من الناتج المحلي الإجمالي .

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة لجأت إلى تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي وعدّه احد المصادر الرئيسة لهذا التمويل الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد وما نتج عن ذلك من أثار سلبية على الاقتصاد الوطني([1]) .

وبعد حرب الخليج الثالثة عام 2003 ورفع الحظر الاقتصادي المفروض على البلاد ازدادت عائدات العراق النفطية الأمر الذي أدى إلى زيادة الإيرادات العامة رغم تراجع الإيرادات الأخرى (الضريبية وغير الضريبية)، في الوقت الذي كان فيه الإنفاق العام قد تركز على النفقات الجارية بشكل رئيسي وقد كانت الزيادة في الإيرادات العامة قد فاقت الزيادة في النفقات العامة مما أدى إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة بلغت قيمته بالأسعار الجارية (163798) مليون دينار، إذ كان معدل نمو العجز السنوي سالباً (111.9-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل نمو العجز سالباً (109-%)، وأن الفائض في هذه المدة كان متأتياً من زيادة إيرادات مصدر واحد فقط وهو النفط في ظل تراجع حجم ونسبة الإيرادات الأخرى، وقد بلغت نسبة الفائض (0.6%) من الناتج المحلي الإجمالي. استمرت حالة الفائض في الموازنة العامة سواء أكانت بالأسعار الجارية أم الثابتة، إذ بلغت قيمة الفائض بالأسعار الجارية (14127715) مليون دينار عام 2005، بمعدل نمو (1532.8%)، يقابله أعلى حالة فائض بالأسعار الثابتة بمقدار (4481.3) مليون دينار و بمعدل نمو (1092.2%)، أما نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (19.2%)، وكان سبب ذلك هو زيادة الإيرادات العامة لاسيما النفطية وتراجع النفقات العامة. كما تحققت أعلى حالة فائض بالأسعار الجارية عام 2008 بقيمة (20848807) مليون دينار بمعدل نمو (33.9%)، أما بالأسعار الثابتة بلغت قيمة الفائض (3213) مليون دينار بمعدل نمو (30.4%)، أما نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت (13.4%)، وكما ذكرنا سابقاً فأن سبب الفائض في هذه المدة هو زيادة أسعار النفط وبالتالي زيادة الإيرادات النفطية، إذ ارتفعت أسعار النفط وبشكل غير مسبوق من قبل، إذ ازدادت بمعدلات أكبر من الضعف خلال تلك المدة تراجع حجم الفائض عام 2009 إلى (2642328) مليون دينار بالأسعار الجارية، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب

([1]) المصدر السابق ، ص 44 .

في تلك المدة (87.3-%)، وفي المقابل كان معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة سالباً (87-%)، كما تراجع الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (1.9%)، وان سبب تراجع الفائض كان نتيجة لانهيار أسعار النفط نتيجة للازمة المالية في تلك المدة، إذ هبطت إلى أدنى مستوى لها ومن ثم انخفاض الإيرادات النفطية.

يوضح الشكل البياني (6) نسبة العجز والفائض الى الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة،

شكل (6)
نسبة الفائض أو العجز الى الناتج المحلي الاجمالي % للمدة من 1988-2009

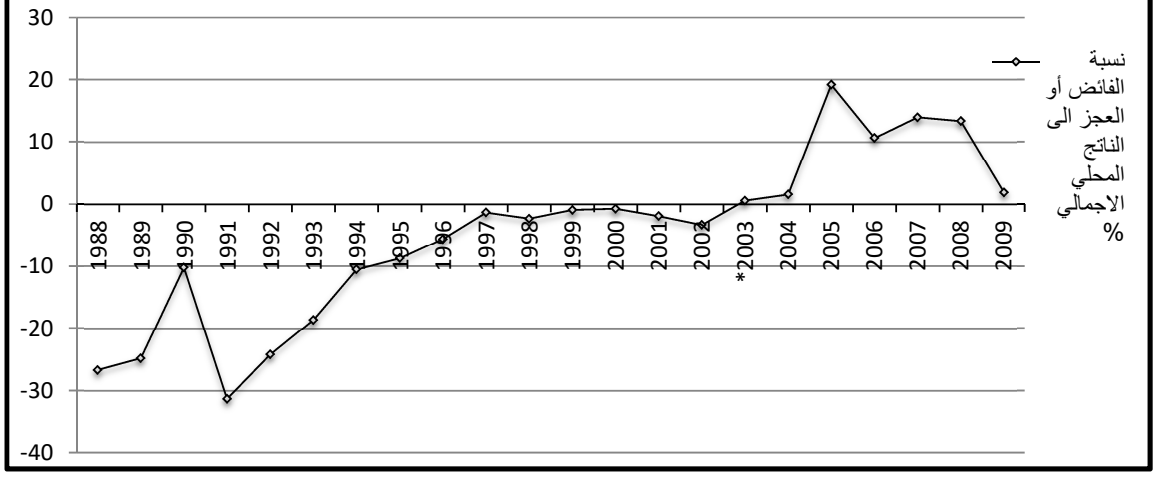

المصدر : الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

يتضح أن حالة الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي كانت وما زالت قد ارتبطت وبشكل رئيس بالإيرادات النفطية، والتي تحدد في ضوء أسعار النفط العالمية (العامل الخارجي) وكمية الإنتاج المحلي للنفط (العامل الداخلي)، لذلك فأن تغيرات هذه العوامل سوف ينعكس أثرها وبشكل مباشر على الموازنة العامة للدولة، كما أن حالات الفائض والتي تحققت بعد عام 2003 قد لا تشير إلى تحسن الأحوال، إذ أن تنظيم الموازنة التقديرية غالباً ما يتم بعجز معين (وان كان التقدير يعتمد على سعر أدنى من السعر الحالي للنفط الخام) وعند الشروع بتنفيذ بنود الإنفاق قد تبرز صعوبات تعيق التنفيذ الأمر الذي يعطل أنجاز أغلب المشاريع الاستثمارية، وبهذا لا تنفق المبالغ المخصصة لتلك المشاريع بشكل كامل، وعند انتهاء السنة المالية تظهر حالة الفائض في الموازنة والتي غالباً ما تكون ناجمة عن بطء التنفيذ في الإنفاق العام، لاسيما الاستثماري.

المبحث الثاني:- تحليل بنية الناتج في الاقتصاد العراقي

المطلب الأول:- تحليل مكونات بنية الناتج

أولا:- هيكل الناتج Product Structure

يعاني الاقتصاد العراقي ومنذ زمن بعيد من الاختلال الإنتاجي، إذ شهد حالة من عدم التناسب بين القطاعات الاقتصادية التي تمثل أهم مصادر العرض المحلي، و انعكس ذلك في اختلال القدرات الإنتاجية الحقيقية المتولدة في الاقتصاد والمعبر عنها بالقيم المضافة .

يمكن الاستعانة بالجداول (9 و 10) فضلاً عن الملحق (3) لتوضيح تطور مجاميع القطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة خلال مدة الدراسة.

جدول (9) تطور مجاميع القطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة (1988=100) للمدة من 1988-2009 (مليون دينار)

السنوات	القطاعات السلعية	معدل النمو %	القطاعات التوزيعية	معدل النمو %	القطاعات الخدمية	معدل النمو %
1988	10967.9		5123.5		4464.2	
1989	10933.1	-0.3	5185.0	1.2	4409.1	-1.2
1990	27929.0	155.5	4533.2	-12.6	3193.5	-27.6
1991	6127.0	-78.1	1908.0	-57.9	1560.9	-51.1
1992	9778.1	59.6	2939.6	54.1	1172.9	-24.9
1993	9036.9	-7.6	2460.2	-16.3	1001.4	-14.6
1994	8151.2	-9.8	2189.7	-11.0	459.3	-54.1
1995	8197.7	0.6	1193.1	-45.5	250.8	-45.4
1996	8486.1	3.5	2227.6	86.7	410.5	63.7
1997	17351.9	104.5	2433.6	9.2	1106.6	169.6
1998	16657.6	-4.0	2843.6	16.8	1142.9	3.3
1999	31878.3	91.4	3820.9	34.4	1163.4	1.8
2000	45596.6	43.0	4354.0	14.0	1182.6	1.6
2001	30406.0	-33.3	4744.0	9.0	1054.0	-10.9
2002	24814.5	-18.4	4416.3	-6.9	927.9	-12.0
2003	12931.4	-47.9	2405.1	-45.5	1152.3	24.2
2004	15905.5	23.0	3472.3	44.4	3864.2	235.4
2005	16442.9	3.4	3364.6	-3.1	3637.0	-5.9
2006	13311.0	-19.0	2853.2	-15.2	3722.4	2.3
2007	11469.0	-13.8	2507.6	-12.1	3737.9	0.4
2008	15749.4	37.3	3719.0	48.3	4675.9	25.1
2009	11876.8	-24.6	4446.8	19.6	5898.8	26.2

*القيم بسعر الكلفة .

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3).

إذ حققت القطاعات السلعية زيادة في الناتج من (10933.1) مليون دينار عام 1989 إلى (27929) مليون دينار عام 1990 بمعدل نمو سنوي (155.5%)، كما ارتفعت مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي من (53.3%) إلى (78.3%) خلال المدة نفسها، بسبب زيادة ناتج قطاع المقالع والتعدين، وكما موضح في الملحق (2)، أما القطاعات التوزيعية والخدمية فقد شهدت تراجعاً في الناتج، من

(5185) مليون دينار إلى (4533.2) مليون دينار بالنسبة للقطاعات التوزيعية محققة معدل نمو سنوي سالب (12.6-%) ويعزى هذا التراجع إلى الانخفاض الحاصل في مكونات هذا القطاع، كما انخفضت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من (25.3% إلى 12.7%)، كما انخفض ناتج القطاعات الخدمية من (4409.1) مليون دينار إلى (3193.5) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب (27.6-%) نتيجة للتراجع في خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية، وقد انخفضت المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من (21.5% إلى 9%).

انخفض ناتج القطاعات السلعية عام 1991 إلى (6127) مليون دينار بمعدل نمو سالب (78.1-%)، كما انخفضت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلى (63.8%)، و يعود التراجع بالأساس إلى انخفاض ناتج كل من قطاع المقالع والتعدين والقطاع الزراعي، أما القطاعات التوزيعية والخدمية فهي الأخرى قد شهدت تراجعاً، إذ انخفض ناتجهما إلى (1908 و 1560.9) مليون دينار على التوالي محققا نمواً سالباً (57.9-% و 51.1-%) على التوالي، وهذا ناجم من الانخفاض في ناتج جميع القطاعات المكونة لهما، ونتيجة لتراجع دور قطاع المقالع والتعدين فقد ارتفعت مساهمة هذه القطاعات إلى (19.9% و 16.3%) على التوالي .

ارتفع ناتج القطاعات السلعية عام 1992 إلى (9778.1) مليون دينار محققاً نمواً سنوياً (59.6%)، كما ارتفعت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلى (70.4%) بعد زيادة ناتج كل من قطاع المقالع والتعدين والقطاع الزراعي، أما القطاعات التوزيعية قد ارتفع الناتج فيها إلى (2939.6) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (54.1%)، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (21.2%)، بفعل زيادة ناتج قطاعي النقل والمواصلات وتجارة الجملة والمفرد، في حين انخفض ناتج القطاعات الخدمية إلى (1172.9) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب (24.9-%)، كما تراجعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى (8.4%) بعد التراجع في ناتج القطاعات المكونة لها .

ارتفع ناتج القطاعات السلعية عام 1997 إلى (17351.9) مليون دينار بمعدل نمو (104.5%)، كما ارتفعت مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي إلى (83.1%)، ويعزى ذلك إلى زيادة ناتج قطاع التعدين والمقالع، وقد شهدت القطاعات التوزيعية والخدمية ارتفاع في الناتج إلى (2433.6 و 1106.6) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (9.2% و 169.9%) على التوالي، ذلك لزيادة ناتج قطاعي النقل والمواصلات وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية، أما المساهمة النسبية لهذه القطاعات قد انخفضت إلى (11.6% و5.3%) على التوالي وهذا ناجم عن زيادة ناتج قطاع التعدين والمقالع .

جدول (10) تطور الأهمية النسبية لمجمل القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة من 1988 - 2009

%

السنوات	القطاعات السلعية	القطاعات التوزيعية	القطاعات الخدمية
1988	53.4	24.9	21.7
1989	53.3	25.3	21.5
1990	78.3	12.7	9.0
1991	63.8	19.9	16.3
1992	70.4	21.2	8.4
1993	72.3	19.7	8.0
1994	75.5	20.3	4.3
1995	85.0	12.4	2.6
1996	76.3	20.0	3.7
1997	83.1	11.6	5.3
1998	80.7	13.8	5.5
1999	86.5	10.4	3.2
2000	89.2	8.5	2.3
2001	84.0	13.1	2.9
2002	82.3	14.6	3.1
2003	78.4	14.6	7.0
2004	68.4	14.9	16.6
2005	70.1	14.4	15.5
2006	66.9	14.3	18.7
2007	64.7	14.2	21.1
2008	65.2	15.4	19.4
2009	53.4	20.0	26.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2).

انخفض ناتج القطاعات السلعية عام 2003 إلى (12931.4) مليون دينار محققة نمواً سنوياً سالباً (47.9-%)، كما تراجعت المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلى (78.4%) بفعل الانخفاض في ناتج التعدين والمقالع بالدرجة الأساس والقطاع الزراعي، أما القطاعات التوزيعية فهي الأخرى قد شهدت تراجعاً في الناتج إلى (2405.1) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب (45.5-%)، وهذا الانخفاض متأي من التراجع في ناتج قطاعي النقل والمواصلات وتجارة الجملة والمفرد، في حين ارتفع ناتج القطاعات الخدمية إلى (1152.3) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (24.2%)، وهذا ناجم عن زيادة خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية، أما المساهمة النسبية للقطاعات التوزيعية والخدمية قد ارتفعت إلى (14.6% و 7%) على التوالي بعد تراجع أهمية القطاعات السلعية .

حققت القطاعات السلعية عام 2008 زيادة في الناتج بلغت (15749.4) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (37.3%) كما بلغت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (65.2%)، وكانت الزيادة في الناتج تفسر بالدرجة الأساس بالزيادة الحاصلة في قطاع التعدين والمقالع، أما القطاعات التوزيعية قد حققت ارتفاعاً في الناتج إلى (3719) مليون دينار بمعدل نمو (48.3%)، كما ارتفعت المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلى (15.4%) بسبب زيادة ناتج قطاعي النقل والمواصلات وتجارة الجملة والمفرد، كما حققت القطاعات الخدمية زيادة في الناتج إلى (4675.9) مليون دينار بمعدل نمو

(25.1%)، في حين بلغت المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (19.4%)، ويفسر ذلك بالأساس من خلال الزيادة المتحققة في خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية .

وقد انخفض ناتج القطاعات السلعية عام 2009 إلى (11876.8) مليون دينار محقق نمواً سالباً (24.6-%) كما راجعت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلى (53.4%) وهذا يعكس التراجع في ناتج قطاع التعدين والمقالع، أما القطاعات التوزيعية قد حققت ارتفاعاً في الناتج إلى (4446.8) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (19.6%)، كما ارتفعت نسبة المساهمة إلى (20%) في الناتج المحلي الإجمالي بفعل زيادة ناتج جميع القطاعات المكونة لها، كما حققت القطاعات الخدمية زيادة في الناتج إلى (5898.8) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (26.2%)، كما ارتفعت مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي إلى (26.5%) نتيجة للزيادة المتحققة في قطاع التنمية الاجتماعية والشخصية بشكل أساس.

و من خلال توضيح تطور ناتج ومساهمة مجمل القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، يتبين أن قطاع المقالع والتعدين كان و مايزال يمثل العامل الأساس والمهم في تغيير ناتج ونسبة مساهمة القطاعات السلعية خاصة ونسب مساهمة القطاعات الاقتصادية عامة، إذ أن ارتفاع أو انخفاض مساهمة القطاعات الأخرى غالباً ما يكون مرتبطاً بتغير ناتج قطاع التعدين والمقالع بالدرجة الأولى .

و ان معدل النمو المركب لمجاميع القطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة خلال مدة الدراسة، كان بنسبة (0.4%) للقطاعات السلعية، أما القطاعات التوزيعية فقد حققت نمواً بنسبة (0.6-%)، في حين حققت القطاعات الخدمية نمواً بنسبة (1.3%).

ثانياً:- هيكل القطاعات السلعية Structure of Commodity Sectors

يمكن□وضيح مستوى□طور القطاعات السلعية بالأسعار الثابتة خلال مدة الدراسة بالاستعانة بالملحق (3) والجداول (11 و 13)

جدول (11) تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية المكونة في الناتج المحلي الإجمالي للمدة من 1988-2009

%

السنوات	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات والخز□	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتأمين	القطاعات الخدمية
1988	13.8	17.7	12.8	1.6	7.4	6.3	12.3	6.3	21.7
1989	15.3	17.8	12.3	1.2	6.5	7.0	10.9	7.3	21.5
1990	8.0	63.3	3.6	0.4	2.9	3.7	6.0	3.0	9.0
1991	15.0	43.4	3.1	0.4	2.0	6.7	8.6	4.6	16.3
1992	19.4	45.2	2.8	0.3	2.7	6.2	12.4	2.5	8.4
1993	15.3	51.6	2.6	0.1	2.7	6.6	11.5	1.5	8.0
1994	20.0	53.3	1.5	0.1	0.6	7.2	12.4	0.7	4.3
1995	20.5	62.7	1.4	0.04	0.5	8.6	3.2	0.6	2.6
1996	18.4	56.5	1.0	0.1	0.2	8.8	10.2	1.1	3.7
1997	8.4	73.5	0.6	0.1	0.4	7.0	4.0	0.6	5.3
1998	10.9	68.3	0.9	0.1	0.5	8.1	5.2	0.5	5.5
1999	7.2	77.9	0.9	0.1	0.5	5.9	4.0	0.4	3.2
2000	4.6	83.1	0.9	0.1	0.5	4.7	3.4	0.3	2.3
2001	6.9	74.3	1.5	0.2	1.2	6.3	6.3	0.5	2.9
2002	8.5	70.4	1.5	0.2	1.6	7.9	6.2	0.6	3.1
2003	8.3	68.1	1.0	0.2	0.7	7.6	6.4	0.5	7.0
2004	6.9	57.7	1.8	0.8	1.3	8.3	6.1	0.6	16.6
2005	6.9	57.5	1.3	0.8	3.6	8.0	5.7	0.7	15.5
2006	5.8	55.2	1.5	0.8	3.6	7.0	6.6	0.7	18.7
2007	4.9	52.9	1.6	0.9	4.4	6.5	6.2	1.4	21.1
2008	3.6	55.4	1.5	0.8	3.8	7.7	6.4	1.3	19.4
2009	4.4	40.4	2.4	1.2	5.0	10.1	8.2	1.7	26.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2).

أ- قطاع الزراعة والغابات والصيد Agriculture Woods and Hunting Sector

كانت الزراعة في مطلع الخمسينات من القرن العشرين□حتل نسبة مهمة من النا□ج المحلي في الاقتصاد العراقي، إذ شكلت (36%) من النا□ج المحلي الإجمالي، وكان العراق يصدر القمح والشعير و التمور إلى أوربا و□ظهر أسعار هذه المنتجات يومياً في مؤشرات الأسواق المالية العالمية على الرغم من □واضع مستوى التقدم التكنولوجي في ذلك الوقت و هيمنة النظام الإقطاعي، إذ كان (2%) من المزارعين يمتلكون نسبة (68%) من الأراضي الزراعية ([1]). وقد عانى القطاع الزراعي في العراق منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي من عدة مشاكل، □مثلت في انخفاض الإنتاج والإنتاجية والتصحر

([1]) عبد الحسين محمد العنبكي ، مصدر سابق، ص ص 184-185.

وانحسار كميات مياه الري وانخفاض قوة العمل العاملة في هذا القطاع بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة والعمل في الأعمال الهامشية لقطاع الخدمات، كذلك نتيجة لعسكرة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي بعد زيادة الحوافز والامتيازات والدخول لمنتسبي القوات المسلحة، وبالتالي تراجع الاهتمام بالقطاع الزراعي وعده من المهن الدنيا([1]). وبعد فرض العقوبات الدولية على البلد اتجهت الدولة نحو دعم وتحسين متطلبات القطاع الزراعي الأمر الذي زاد من أهمية هذا القطاع في تلك المدة، وبعد الحرب الأخيرة وما نتج عنها من إهمال وتخريب المشاريع الزراعية فضلاً عن ظاهرة الاستيراد المفرط، تراجعت أهمية هذا القطاع إلى أدنى مستوى لها .

شهد هذا القطاع زيادة في الناتج من (2834.3) مليون دينار عام 1988 إلى (3147.8) مليون دينار عام 1989 بمعدل نمو سنوي (11.1%)، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من (13.8% إلى 15.3%)، كان هذا لانتهاء حرب الخليج الأولى واتجاه الدولة نحو الاهتمام بالقطاع الزراعي .

وبعد فرض العقوبات الدولية و حرب الخليج الثانية وما تبعها من عمليات تخريب طالت المنشات الحيوية عام 1991 انخفض ناتج هذا القطاع إلى (1435.2) مليون دينار محققاً نمواً سالباً (49.9-%)، كما انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (15%). وقد ارتفع ناتج قطاع الزراعة والغابات والصيد عام 1992 إلى (2694.7) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (87.8%)، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (19.4%)، وكان ذلك بفعل السياسات الحكومية والمتمثلة بدعم القطاع الزراعي من اجل توفير متطلبات الأمن الغذائي. وقد انخفض ناتج هذا القطاع عام 1997 إلى (1757.8) مليون دينار محققاً نمواً سنوياً سالباً (14.2-%)، كما تراجعت أهميته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (8.4) بعد العمل بمذكرة التفاهم .

انخفض ناتج هذا القطاع بعد حرب الخليج الثالثة عام 2003، إلى (1371.7) مليون دينار، إذ حقق نمواً سنوياً سالباً (46.6-%)، كما تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (8.3%)، وهذا انعكاس للتدهور الأمني وتخلف مشاريع الري وانتشار الآفات والأمراض الزراعية وانقطاع أنشطة الدعم المقدمة من قبل الحكومة، فضلاً عن شحة وارتفاع أسعار مصادر الطاقة وقادم التكنولوجيا المستخدمة وارتفاع تكاليف النقل، فضلاً عن وفرة المنتجات الزراعية المنافسة المستوردة وبأسعار تنافسية كان لها الدور في إضعاف الحافز في استمرار الإنتاج بهذا القطاع، وقد استمر هذا الوضع إلى أن بلغ ناتج هذا القطاع أدنى مستوى له عام 2007، إذ بلغ (869.3) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب (24.6-%)، كذلك بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (4.9%) .

وقد شهد هذا القطاع ارتفاعاً طفيفاً عام 2009 ليبلغ (972.3) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (10.4%)، نتيجة للتحسن الجزئي في بعض الخدمات الزراعية المقدمة من قبل الدولة، أما أهميته في الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت إلى (4.4%)، وكان ذلك نتيجة للزيادة المتحققة في القطاعات التوزيعية والخدمية والتي أدت إلى إخفاء أهمية الزيادة المتحققة في القطاع الزراعي .

([1]) انظر ـ عبد الجبار عبود الحلفي : الاقتصاد العراقي ـ النفط ـ الاختلال الهيكلي ـ البطالة ، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2008 ، ص 35 .
ـ عبد الحسين محمد العنبكي، مصدر سابق، ص ص 184-185 .

ب ـ قطاع المقالع والتعدين Quarries and Mining Sector

توسع هذا القطاع بشكل كبير وازدادت أهميته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في البلد على اثر الفورة النفطية (فورة أسعار النفط) في السبعينات من القرن الماضي، إذ حققت أعلى نسبة له في الناتج المحلي الإجمالي للبلد منذ اكتشاف النفط في العراق، الأمر الذي عمق من مشكلة الاختلالات الهيكلية في بنية الإنتاج، كما أصبحت إيرادات هذا القطاع مصدراً مهماً لتفعيل عملية التنمية في بقية القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني، وان اثر هذا تمثل في تبعية هذه القطاعات للنمو المتحقق في قطاع النفط([1]) .

بلغ ناتج هذا القطاع عام 1990 (22586.1) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (516.4%)، وقد بلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (63.3%) ويؤلف النفط الخام الجزء الأكبر من هذا القطاع، إذ تشير بيانات الجدول (12) أن ناتج النفط الخام بلغ في السنة المذكورة (22535) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (540.5%)، كما بلغت مساهمة النفط الخام (99.8% و 80.7% و63.2%) في كل من قطاع المقالع والتعدين والقطاعات السلعية والناتج المحلي الإجمالي على التوالي محققة معدل نمو سنوي (3.9% و 150.7% و 268.8%)، وكان هذا نتيجة لإعادة تأهيل المنشات الاستخراجية لاسيما النفطية بعد انتهاء حرب الخليج الأولى الأمر الذي رفع من إنتاج هذا القطاع والذي استمر لغاية شهر آب من السنة المذكورة .

تضرر هذا القطاع وبشكل كبير نتيجة العقوبات الدولية وحرب الخليج الثانية وما تعرضت لها المنشات النفطية من الخراب والدمار، كما عجز هذا القطاع من الحصول على آخر المستجدات التقنية وقطع الغيار، لذلك انخفض ناتج هذا القطاع عام 1991 إلى (4164.6) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب (81.6-%)، كما تراجعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (43.4%)، وان هذا التراجع يفسر في الانخفاض في ناتج القطاع النفطي، إذ تراجع إلى (4149.4) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب (81.6-%) (وهذا يفسر هيمنة النفط الخام على قطاع التعدين والمقالع)، كما تراجعت نسبة المساهمة في قطاع التعدين والمقالع والقطاعات السلعية والناتج المحلي الإجمالي إلى (99.6% و 67.7% و43.2%) بمعدل نمو سنوي سالب (0.14-% و 16.1-% و 31.6-%) على التوالي .

وبعد قرار مجلس الأمن الخاص بإفاقية النفط مقابل الغذاء ارتفع ناتج قطاع التعدين والمقالع إلى (15364.9) مليون دينار عام 1997 بمعدل نمو سنوي (144.3%)، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (73.5%)، وكان ناتج النفط الخام (15359.8) مليون دينار بمعدل نمو مساوي إلى النمو المتحقق في قطاع التعدين والمقالع وبنسبة (144.3%)، كما ارتفعت مساهمة النفط الخام إلى (99.97% و 88.5% و 73.5%) في كل من قطاع التعدين والمقالع والقطاعات السلعية والناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو (0.00% و 19.5% و 73.5%) على التوالي .

وبعد الحرب الأخيرة عام 2003 وما لحق بذلك من تدهور الوضع الأمني وتدمير اغلب المنشات الاستخراجية انخفض ناتج قطاع التعدين والمقالع إلى (11236.7) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب (47.1-%)، كما تراجعت حصة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي إلى (68.1%)، وقد انخفض ناتج النفط الخام في هذا القطاع إلى (11224.3) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب (47.1-%)، في حين انخفضت مساهمة هذا القطاع إلى (99.9% و86.8% و 68.1%) في كل من قطاع التعدين

([1]) انظر :ـ عبد الجبار عبود الحلفي :الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مصدر سابق، ص 97 .

والمقالع والقطاعات السلعية والناتج المحلي الإجمالي، بمعدل نمو (0.03-% و 1.5% و 3.3-%) على التوالي .

جدول (12) تطور الأهمية النسبية للنفط الخام للمدة من 1988 - 2009 (مليون دينار)

السنوات	ناتج النفط الخام بالأسعار الثابتة (100=1988)	معدل النمو %	مساهمة النفط الخام في قطاع التعدين والمقالع %	معدل النمو %	مساهمة النفط الخام في القطاعات السلعي %	معدل النمو %	مساهمة النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي %	معدل النمو %
1988	3580.5		98.4		32.6		17.4	
1989	3518.2	-1.7	96.0	-2.4	32.2	-1.4	17.1	-1.6
1990	22535.0	540.5	99.8	3.9	80.7	150.7	63.2	268.8
1991	4149.4	-81.6	99.6	-0.14	67.7	-16.1	43.2	-31.6
1992	6257.8	50.8	99.7	0.04	64.0	-5.5	45.1	4.2
1993	6432.2	2.8	99.8	0.11	71.2	11.2	51.5	14.2
1994	5756.3	-10.5	99.96	0.17	70.6	-0.8	53.3	3.6
1995	6040.7	4.9	99.98	0.02	73.7	4.3	62.7	17.6
1996	6286.6	4.1	99.96	-0.02	74.1	0.5	56.5	-9.8
1997	15359.8	144.3	99.97	0.00	88.5	19.5	73.5	30.1
1998	14095.2	-8.2	99.9	-0.02	84.6	-4.4	68.3	-7.1
1999	28701.6	103.6	99.96	0.02	90.0	6.4	77.9	14.0
2000	42477.9	48.0	99.96	0.00	93.2	3.5	83.1	6.7
2001	26872.6	-36.7	99.9	-0.02	88.4	-5.1	74.2	-10.7
2002	21221.9	-21.0	99.9	-0.02	85.5	-3.2	70.4	-5.2
2003	11224.3	-47.1	99.9	-0.03	86.8	1.5	68.1	-3.3
2004	13384.3	19.2	99.8	-0.04	84.1	-3.1	57.6	-15.4
2005	13442.8	0.4	99.6	-0.20	81.8	-2.8	57.3	-0.4
2006	10940.7	-18.6	99.7	0.01	82.2	0.5	55.0	-4.1
2007	9337.9	-14.7	99.6	-0.09	81.4	-0.9	52.7	-4.2
2008	13340.4	42.9	99.7	0.08	84.7	4.0	55.3	4.8
2009	8915.5	-33.2	99.3	-0.40	75.1	-11.4	40.1	-27.4

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2).

ارتفع ناتج قطاع التعدين و المقالع عام 2005 إلى (13490.2) مليون دينار بمعدل نمو (0.6%) بسبب ارتفاع أسعار النفط، إلّا أن أهميته إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت إلى (57.5%) بفعل الزيادة الطفيفة في ناتج بعض القطاعات السلعية، وقد ارتفع ناتج النفط الخام في تلك المدة إلى (13442.8) مليون دينار بمعدل نمو طفيف (0.4%)، إلّا أن مساهمته في قطاع التعدين والمقالع والقطاعات السلعية والناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت إلى (99.6% و 81.8% و 57.3%) محققة معدل نمو سنوي سالب (0.20-% و 2.8-% و 0.4-%) على التوالي .

وتراجع ناتج قطاع التعدين والمقالع عام 2009 إلى (8982.5) مليون دينار، محققاً نمواً سالباً (32.9-%)، كما انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (40.4%)، ويفسر هذا بانخفاض ناتج النفط الخام، إذ انخفض إلى (8915.5) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب (33.2-%)، وكان ذلك نتيجة لتراجع أسعار النفط الخام بسبب الأزمة المالية في تلك المدة، كما انخفضت مساهمة النفط

الخام إلى (99.3% و 75.1% و 40.1%) في كل من التعدين والمقالع والقطاعات السلعية والنا□ج المحلي الإجمالي، محققة نمو سالب (0.40-% و 11.4-% و 27.4-%) على التوالي.

جـ ـ قطاع الصناعة التحويلية Transformation Industry Sector

يتصف هيكل إنتاج الصناعات التحويلية في العراق باختلال داخلي، إذ أن نمط الصناعات الاستهلاكية هو السائد والذي يشكل اغلب قيمة نا□ج القطاع الصناعي، فضلاً عن اعتماد الصناعة المحلية على المدخلات المستوردة من الخارج الأمر الذي يجعل مصير هذه الصناعات مر□بطاً بالظروف الخارجية([1]) .

□راجع أداء هذا القطاع طوال مدة الثمانينات نتيجة لظروف الحرب وقلة مصادر التمويل و□أكل العمر الإنتاجي للمكائن والمعدات فضلاً عن□خلف التكنولوجيا المستخدمة، فضلاً عن عسكرة العمالة الماهرة و□حويل المدخلات الصناعية إلى مدخلات للصناعات العسكرية، وبالتالي عسكرة الاقتصاد. وقد بلغ أعلى نا□ج لهذا القطاع عام 1988 بقيمة (2641) مليون دينار والذي يشكل نسبة (12.8%) من النا□ج المحلي الإجمالي. وبعد فرض الحصار الاقتصادي وحرب الخليج الثانية و□عرض اغلب المنشات الصناعية لعمليات القصف العسكري وما□بعها من عمليات□خريب ودمار، الأمر الذي أدى إلى□راجع نا□ج هذا القطاع إلى (294) مليون دينار عام 1991 بمعدل نمو سنوي سالب (77-%)، كما□راجعت مساهمة هذا القطاع إلى (3.1%) من النا□ج المحلي الإجمالي، و استمر نا□ج هذا القطاع بالتذبذب ضمن مستويات واطئة جداً باستثناء بعض الزيادات الطفيفة التي حصلت أثناء سنوات الحصار نتيجة لانتعاش بعض الصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة، إذ بلغ نا□ج هذا القطاع عام 2001، (532.1) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (14.9%)، كما بلغت مساهمته (1.5%) في النا□ج المحلي الإجمالي. وبعد الحرب الأخيرة ورفع الحظر الاقتصادي عام 2003، وما□بعها من نقص الطاقة وار□فاع الكلف ومنافسة المنتجات الأجنبية فضلاً عن□دهور الوضع الأمني الأمر الذي أدى إلى□راجع نا□ج هذا القطاع، إذ بلغ (167.5) مليون دينار، وحقق نمواً سالباً (63.3-%)، كما□راجعت مساهمة هذا القطاع إلى (1%) كنسبة من النا□ج المحلي الإجمالي. وبعد□خفيف آثار بعض العوامل المعوقة للصناعة وزيادة الطلب المحلي على بعض المنتجات الوطنية، شهدت بعض الصناعات التحويلية□حسناً ملموساً، إذ ار□فع الإنتاج عام 2009 إلى (534.2) مليون دينار بمعدل نمو (48.7%)، كما ار□فعت نسبة مساهمة القطاع في النا□ج المحلي الإجمالي إلى (2.4%).

د ـ قطاع الكهرباء والماء Electricity and Water Sector

حقق هذا القطاع أعلى نا□ج له في سنة 1988، إذ بلغ (325.7) مليون دينار، و شكل نسبة (1.6%) من النا□ج المحلي الإجمالي .

□دهور قطاع الكهرباء وبشكل كبير منذ بداية عقد التسعينات، والذي أصبح يعاني من نقص شديد في إنتاج الطاقة الكهربائية بسبب انخفاض أداء أنشطة النقل والتوزيع، إذ وصل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية إلى أدنى مستوى له مقارنة بالدول المجاورة، وقد اثر ذلك على الأنشطة الاقتصادية الأخرى([2]) .

([1]) خميس خلف موسى الفهداوي، مصدر سابق، ص 106.
([2]) عبد الحسين محمد العنبكي، مصدر سابق، ص 83 .

وبعد عرض المنشآت الكهربائية للعمليات العسكرية والتخريب انخفض ناتج هذا القطاع إلى (37.3) مليون دينار عام 1991 وقد حقق معدل نمو سنوي سالب (75.7-%)، كما راجعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى (0.4%). و استمر ناتج هذا القطاع بالتراجع أثناء فترات العقوبات الدولية نتيجة للاندثار والتقادم التكنولوجي وقلة مصادر التمويل، إذ حقق أدنى مستوى له عام 1995 بقيمة (3.9) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب (45.6-%)، كما راجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (0.04%). وقد ارتفع ناتج هذا القطاع إلى (267.3) مليون دينار عام 2009 بمعدل نمو (32.6%)، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (1.2%)، نتيجة لعمليات الأعمار .

هـ ـ قطاع البناء والتشييد Building and Construction Sector

بلغ ناتج هذا القطاع عام 1988 (1527.9) مليون دينار وبنسبة (7.4%) من الناتج المحلي الإجمالي. وتراجع ناتج هذا القطاع إلى (196) مليون دينار عام 1991 بمعدل نمو سنوي سالب (81.3-%)، كما تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (2%)، نتيجة للحصار الاقتصادي وقلة مصادر التمويل .

و ارتفع ناتج هذا القطاع إلى (380.5) مليون دينار عام 1992 بمعدل نمو (94.2%)، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (2.7%)، بعد أعمار ما دمرته حرب الخليج الثانية وتأهيل بعض المنشات الحيوية. وقد تراجع أداء هذا القطاع في السنوات التالية لها بسبب قلة مصادر التمويل إلى أن بلغ أدنى ناتج له عام 1996، إذ بلغ (23.3) مليون دينار محققاً نمواً سالباً (46.3-%)، كما تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (0.2%) . وبعد التحسن الجزئي في مصادر التمويل، ارتفع ناتج القطاع عام 2002 إلى (492.8) مليون دينار بمعدل نمو (16.5%)، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (1.6%). وبعد تدهور الوضع الأمني وارتفاع أسعار المواد الإنشائية بسبب توقف اغلب الصناعات الإنشائية عن العمل فضلاً عن قلة مصادر الطاقة والوقود، انخفض ناتج القطاع عام 2003 إلى (119.9) مليون دينار محققاً نمواً سنوياً سالباً (75.7-%)، كما تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (0.7%).

وفي عام 2009 ارتفع ناتج هذا القطاع إلى (1120.3) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (21.7%)، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (5%)، وهذا يعزى إلى التحسن الأمني والانخفاض النسبي في أسعار المواد المستوردة التي يحتاجها القطاع، فضلاً عن زيادة إنتاج معامل المواد الإنشائية المحلية وزيادة القدرة الشرائية للقطاع العائلي وقروض المساكن.

ثالثاً:- القطاعات التوزيعية Distribution Sectors

يمكن توضيح مستوى تطور القطاعات التوزيعية خلال مدة الدراسة وبالأسعار الثابتة بالاستعانة بالملحق (3) والجداول (11 و 13) وكما يلي:-

أ- قطاع النقل والمواصلات والخزن Transportation and Storage Sector

بعد انتهاء حرب الخليج الأولى وإعادة بناء الهياكل الارتكازية، ارتفع ناتج هذا القطاع من (1295.1) مليون دينار عام 1988 إلى (1442.4) مليون دينار عام 1989 بمعدل نمو (11.4%)، كما

ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من (6.3% إلى 7%). وتراجع ناتج هذا القطاع إلى (643.3) مليون دينار عام 1991 محققاً نمواً سالباً (50.7-%)، كما بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (6.7%)، ذلك بسبب العقوبات الدولية والذي انعكس في قلة حركات النقل والمواصلات. وبعد العمل بموجب مذكرة التفاهم، ارتفع ناتج القطاع إلى (1472.2) مليون دينار عام 1997 وقد حقق معدل نمو (50.4%)، كما بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (7%).

وبعد تدهور الوضع الأمني عام 2003، انخفض ناتج القطاع إلى (1260) مليون دينار محققاً معدل نمو سنوي سالب (46.8-%)، وكانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (7.6%). وبعد التحسن الجزئي في الوضع الأمني والتحسن في الأنشطة الأخرى التي تستلزم توفير خدمات النقل والمواصلات وفيما يتعلق بتحسن البيئة الاقتصادية من خلال زيادة حركة التنقل للسكان والنشاط في الحركة التجارية والسياحة والنقل الجوي، ارتفع ناتج هذا القطاع إلى (2249.2) مليون دينار عام 2009 بمعدل نمو (21.3%)، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (10.1%) .

ب ـ قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه Whole-Sale and Retail Trade Sector

حقق هذا القطاع أعلى ناتج له عام 1988، إذ بلغ (2524.2) مليون دينار، كما بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (12.3%). وتراجع ناتج هذا القطاع عام 1991 إلى (822.5) مليون دينار، محققاً معدل نمو سنوي سالب (61.6-%)، كما بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (8.6%)، وكان ذلك بسبب ظروف العقوبات الدولية وتراجع النمو الاقتصادي والظروف الأمنية والسياسية التي قللت من مبيعات الجملة والمفرد والأشغال العامة في الفنادق أثناء المواسم الدينية. ارتفع ناتج هذا القطاع عام 1992 إلى (1724.8) مليون دينار بعد تحسن الوضع الأمني وزيادة الحركة أثناء المواسم الدينية، إذ حقق نمواً (109.7%)، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (12.4%).

وتراجع ناتج القطاع عام 1995 إلى (308.1) مليون دينار بمعدل نمو سالب (76.9-%)، كما تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (3.2%)، و يعزى هذا إلى التراجع الاقتصادي خلال تلك المدة. وبعد التوسع الاقتصادي عام 1996، ارتفع ناتج هذا القطاع إلى (1130.4) مليون دينار بمعدل نمو (266.8%)، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (10.2%). و استمر ناتج هذا القطاع بالتذبذب حتى بلغ عام 2009 (1821.2) مليون دينار بمعدل نمو (17.3%)، إذ بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (8.2%).

جـ ـ قطاع المال والتأمين Money and Insurance Sector

بلغ ناتج هذا القطاع (1507.1) مليون دينار عام 1989 بمعدل نمو (15.6%)، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (7.3%)، بسبب زيادة نشاط وحركات العمليات المصرفية والائتمانية بعد انتهاء الحرب .

وبعد فرض العقوبات الدولية تراجع ناتج هذا القطاع، إذ بلغ (442.2) مليون دينار عام 1991 محققاً معدل نمو سالب (59.2-%)، كما بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (4.6%)، وكان ذلك نتيجة لتراجع العمليات المصرفية والائتمانية. وقد استمر هذا القطاع في التراجع حتى بلغ أدنى ناتج له عام 1995، إذ بلغ (55) مليون دينار.

وبعد ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي عام 1996، ارتفع ناتج القطاع إلى (118.6) مليون دينار بمعدل نمو (115.5%)، في حين بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (1.1%).

تراجع ناتج القطاع عام 2003 إلى (88.7) مليون دينار، إذ حقق معدل نمو سالب (52.5-%)، كما انخفضت مساهمته إلى (0.5%) في الناتج المحلي الإجمالي بسبب تدهور الوضع الأمني والسياسي .

و حقق ناتجاً عام 2009 بلغ (376.4) مليون دينار بمعدل نمو (20.7%)، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (1.7%)، بعد التحسن الجزئي في الوضع الأمني .

فضلاً عن ما ذكر من أسباب تراجع أداء هذا القطاع، أن تخلف الأنظمة المصرفية والمالية في البلد لعب دور أساس ومباشر في الحد من نمو هذا القطاع.

المطلب الثاني:- ـ تحليل العلاقة بين القطاعات الاقتصادية

أولاً:- علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية Growth Relations Between Economy Sectors

يتصف هيكل الإنتاج في الاقتصاد العراقي باختلال علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية المكونة لهذا الناتج. ويوضح بيانات الجدول (13) ذلك التباين بين معدلات النمو المتحققة في تلك القطاعات بالأسعار الثابتة.

حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سالب عام 1989 وبنسبة (0.1-%)، وقد ميز هذا النمو بتباين معدلات النمو المتحققة في القطاعات الاقتصادية المكونة لهذا الناتج، إذ حققت القطاعات السلعية معدل نمو سنوي سالب (0.3-%)، لتراجع ناتج القطاعات المكونة عدا الزراعة والغابات والصيد وقطاع المقالع والتعدين، أما القطاعات التوزيعية شهدت معدل نمو (1.2%) بعد التحسن في قطاع المال والتأمين، إذ حقق نمواً (15.6%)، في حين حققت القطاعات الخدمية معدل نمو سالب (1.2-%)، نتيجة لتراجع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية.

وفي عام 1990 حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو (73.7%)، وكانت معدلات النمو المتحققة في القطاعات الاقتصادية متمثلة، (155.5%) في القطاعات السلعية وهذا يعزى إلى الزيادة في معدلات النمو المتحققة في قطاع المقالع والتعدين (لاسيما النفط) (516.4%)، أما القطاعات التوزيعية والخدمية فقد حققا نمواً سالباً (12.6-% و 27.6-%) على التوالي بعد تراجع قطاعي المال والتأمين وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية. وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي عام 1991 نمواً سالباً (73.1-%)، إذ حققت القطاعات السلعية نمو سالب (78.1-%)، وهذا يعزى إلى التراجع الذي حصل في مجمل القطاعات السلعية لاسيما قطاع التعدين والمقالع، كما حققت القطاعات التوزيعية والخدمية معدل نمو سالب (57.9-% و 51.1-%) على التوالي بعد تراجع إنتاج مجمل القطاعات المكونة لها .

حقق الناتج المحلي الإجمالي عام 1997معدل نمو (87.8%)، إذ حققت القطاعات السلعية نمواً (104.5%)، ويعزى هذا إلى النمو المتحقق في اغلب القطاعات المكونة لاسيما التعدين والمقالع، أما القطاعات التوزيعية حققت نمواً (9.2%) نتيجة للتحسن في قطاع النقل والمواصلات إذ حقق نمواً (50.4%)، أما القطاعات الخدمية حققت نمواً (169.6%) بعد النمو في قطاع التنمية الاجتماعية

والشخصية. وفي عام 2003 حقق الناتج المحلي معدل نمو سالب (45.3-%)، إذ حققت القطاعات السلعية والتوزيعية معدل نمو سالب (47.9-% و 45.5-%) على التوالي نتيجة التراجع الذي شهدته القطاعات الاقتصادية المكونة لهما، أما القطاعات الخدمية قد حققت معدل نمو (24.2%)، نتيجة للنمو في خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية. وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي عام 2004 معدل نمو (41%)، إذ حققت القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية معدل نمو (23% و 44.4% و235.4%) على التوالي، وان الزيادة الكبيرة في القطاعات الخدمية تعزى إلى زيادة خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية.

جدول (13) معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية المكونة للمدة من 1988 - 2009 بالأسعار الثابتة (1988=100) %

السنوات	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل و المواصلات والخزن	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتأمين	القطاعات السلعية	القطاعات التوزيعية	القطاعات الخدمية	إجمالي الناتج المحلي
1988												
1989	11.1	0.7	-4.0	-22.3	-12.7	11.4	-11.4	15.6	-0.3	1.2	-1.2	-0.1
1990	-9.1	516.4	-49.6	-39.3	-21.2	-9.5	-4.1	-28.0	155.5	-12.6	-27.6	73.7
1991	-49.9	-81.6	-77.0	-75.7	-81.3	-50.7	-61.6	-59.2	-78.1	-57.9	-51.1	-73.1
1992	87.8	50.8	32.3	-4.3	94.2	34.5	109.7	-21.0	59.6	54.1	-24.9	44.8
1993	-29.1	2.7	-15.9	-47.7	-11.8	-4.7	-16.3	-44.9	-7.6	-16.3	-14.6	-10.0
1994	13.0	-10.7	-51.3	-61.8	-79.4	-5.9	-7.6	-58.3	-9.8	-11.0	-54.1	-13.6
1995	-8.5	4.9	-16.1	-45.6	-37.3	7.1	-76.9	-31.5	0.6	-45.5	-45.4	-10.7
1996	3.7	4.1	-17.2	278.3	-46.3	17.9	266.8	115.5	3.5	86.7	63.7	15.4
1997	-14.2	144.3	22.5	26.7	221.9	50.4	-25.3	-1.3	104.5	9.2	169.6	87.8
1998	27.5	-8.2	30.5	43.8	45.4	13.6	26.2	-9.5	-4.0	16.8	3.3	-1.2
1999	18.0	103.6	81.7	16.8	53.4	31.1	39.2	37.3	91.4	34.4	1.8	78.6
2000	-10.7	48.0	44.0	50.7	37.6	10.7	18.5	16.7	43.0	14.0	1.6	38.7
2001	5.7	-36.7	14.9	37.7	83.5	-6.2	30.1	6.2	-33.3	9.0	-10.9	-29.2
2002	2.8	-21.0	-14.2	-10.7	16.5	4.0	-18.6	3.6	-18.4	-6.9	-12.0	-16.7
2003	-46.6	-47.1	-63.3	-38.2	-75.7	-46.8	-43.3	-52.5	-47.9	-45.5	24.2	-45.3
2004	17.0	19.3	143.2	437.4	147.5	52.7	33.5	55.4	23.0	44.4	235.4	41.0
2005	0.1	0.6	-24.4	-2.7	187.1	-2.9	-5.6	19.9	3.4	-3.1	-5.9	0.9
2006	-28.2	-18.6	-1.0	-13.5	-16.2	-25.3	-1.3	-13.5	-19.0	-15.2	2.3	-15.2
2007	-24.6	-14.6	-5.7	-4.6	9.2	-16.9	-16.1	70.8	-13.8	-12.1	0.4	-10.9
2008	1.3	42.7	24.9	31.0	18.0	59.8	40.8	27.8	37.3	48.3	25.1	36.3
2009	10.4	-32.9	48.7	32.6	21.7	21.3	17.3	20.7	-24.6	19.6	26.2	-8.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3).

تراجع الناتج المحلي الإجمالي عام 2009، إذ حقق معدل نمو سالب (8-%)، ويعزى ذلك إلى تراجع ناتج القطاعات السلعية إذ حققت معدل نمو سالب (24.6-%)، وهذا يعزى إلى التراجع في قطاع المقالع والتعدين إذ حقق نمواً سالباً (32.9-%)، أما القطاعات التوزيعية والخدمية فقد حققا معدل نمو (19.6% و 26.2%) على التوالي، وهذا يعكس النمو المتحقق في القطاعات المكونة لهما.

ويعد قطاع المقالع والتعدين من أهم القطاعات الاقتصادية في العراق من خلال دوره المتميز في النا□ج المحلي الإجمالي، إذ بلغ أعلى معدل نمو لهذا القطاع عامي 1990 و 1997 وبنسبة (516.4% و 144.3%)، والتي يقابلها أعلى معدل نمو سنوي في النا□ج المحلي الإجمالي وبنسبة (73.7% و 87.8%) على التوالي، لذلك فأن□ذبذب معدلات نمو النا□ج المحلي الإجمالي□ر□بط بالتقلبات الحاصلة في قطاع المقالع والتعدين .

ويمكن□وضيح معدلات النمو المركبة للنا□ج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية المكونة بالأسعار الثابتة خلال مدة الدراسة، إذ حقق قطاع الزراعة والغابات والصيد معدل نمو (4.7-%)، أما التعدين والمقالع (4.2%)، في حين حققت كل من قطاعات الصناعة التحويلية والكهرباء والماء والبناء والتشييد والنقل والمواصلات والخزن و□جارة الجملة والمفرد والفنادق والمال والتامين نمواً (7-% و 0.9-% و 1.4-% و 2.5% و 1.5-% و 5.5-%) على التوالي، أما نمو القطاعات الخدمية كان بنسبة (1.3%)، وان معدل نمو أجمالي النا□ج المحلي هو (0.4%).

ثانيـاً:ـ علاقـات التشـابك بـين القطاعـات الاقتصـادية Intersection Relations Between Economy Sectors

يتصف الهيكل الإنتاجي المتوازن بالاعتماد المتبادل والترابط المتشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني، وان عدم وجود ذلك يوصف الهيكل الإنتاجي بالاختلال.

وان□لك الا□باطات لابد وان□كون أمامية Forward وخلفية Backward، إذ أن المنتج النهائي Final Product في قطاع إنتاجي معين يعتمد على منتج نهائي في قطاع إنتاجي آخر، وهذا يعني أن□حقيق التوازن والا□ساق بين قطاعات الاقتصاد الوطني يتطلب التكافوء بين معدلات النمو المتحققة في نا□ج القطاعات السلعية من جهة وبين هذه القطاعات والقطاعات التوزيعية والخدمية من جهة أخرى، وإذا لم يحدث هذا التناسب فأن هذا يؤدي إلى حدوث مشاكل كثيرة في النشاط الاقتصادي □عمل على□عطيل جزءاً كبيراً من الطاقات الإنتاجية في بعض القطاعات([1]) .

يتصف الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد العراقي بضعف التشابك القطاعي والا□باطات الأمامية والخلفية بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا جاء نتيجة لتحيز الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد العراقي نحو حلقات الإنتاج النهائية، نتيجة لضعف دور الأنشطة الاقتصادية الوسيطة وغياب دور الآثار التحفيزية المتولدة لمعظم القطاعات الإنتاجية، إذ يتميز الاقتصاد العراقي بضعف أهمية قطاع الصناعة التحويلية في□قوية الترابط الإنتاجي و□هيئة مدخلات الإنتاج الوسيطة لبقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وهذا يفسر الا□باط بين عمليات الإنتاج والاستثمار وعمليات الاستيراد، وا□فاع حجم التسربات من دورة التدفقات الوسيطة عن طريق استيراد السلع الإنتاجية الوسيطة([2]). فضلاً عن ذلك فأن اعتماد الصناعة العراقية على عملية الاستيراد من الخارج من اجل□وفير متطلبا□ها من المواد الأولية و المكائن والمعدات يعد خللاً واضحاً في هيكل الاقتصاد العراقي، إذ أصبحت عملية سير الإنتاج الصناعي□عتمد على مدى انتظام استيراد□لك المستلزمات من الخارج([3]).

([1]) رمزي زكي : مشكلة التضخم في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 1980، ص 204 .
([2]) فلاح خلف الربيعي : سبل مواجهة المأزق التنموي في العراق، الحوار المتمدن، العدد 2564، 2009/2/21، ص 2.
([3]) خميس خلف موسى الفهداوي، مصدر سابق، ص 106.

كما يعد التباطوء في نمو الإنتاج الزراعي مصدر اختناق شديد وأحد العوامل التي عمقت من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، إذ أن هذا التباطوء يخلق صعوبات حساسة أمام انتظام عملية الإنتاج في الصناعات التحويلية التي□عتمد على المواد الخام الزراعية و ما يرافق ذلك من ظهور طاقات عاطلة في هذه الصناعات والذي يعد نوعاً من الهدر في عنصر رأس المال، فضلاً عن ذلك أن□راجع هذا القطاع يضعف حصيلة الدولة من الصادرات وهذا يخلق عبئاً على ميزان المدفوعات وبالتالي استنزاف موارد البلد من العملات الأجنبية([1]).

وعلى الرغم من هيمنة قطاع النفط على النا□ج المحلي الإجمالي وما يحققه من عائدات حكومية ضخمة، لكنه يخلق فرص عمل قليلة فضلاً عن قلة ار□باط□ه مع القطاعات المنتجة الأخرى([2]).

أن الضعف النسبي في الصناعات المحلية في مجال إنتاج وسائل الإنتاج، فضلاً عن زيادة اعتماد الاقتصاد الوطني على الاستيراد لتوفير السلع الاستثمارية، ينتج عنها□سرب جزءاً مهماً من أثر المعجل (Accelerator Effect) إلى خارج الاقتصاد الوطني من خلال استيراد وسائل الإنتاج بدلاً من صنعها محلياً و□وسيع السوق المحلية الذي يخلقه أثر المضاعف ـ المعجل (Multiplier – Accelerator) Effect لهذا الإنفاق الاستثماري، وهذا يؤدي إلى□سرب جزءاً كبيراً ومهماً من العملات الأجنبية إلى الخارج و□راجع علاقات التشابك القطاعي لعدم قدرة القطاع الصناعي من الدخول في علاقات ديناميكية مع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، إذ أصبح هذا القطاع متلقياً للتحفيز الخارجي أكثر مما يعمل على □حفيز النشاط الاقتصادي([3]).

([1]) المصدر السابق، ص 105.
(2) USAID From The American People , Iraq Economic Recovery Assessment , February 2009,P .P 13-15.
([3]) خميس خلف موسى الفهداوي، المصدر السابق، ص 106.

الفصل الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين الموازنة العامة وبنية الناتج في العراق

المبحث الأول:- الأساليب القياسية المستخدمة في التحليل

المبحث الثاني:- تحليل النتائج

تمهيد:ـ

يتم في هذا الفصل استعراض الإطار النظري و النتائج الإحصائية والقياسية التي تم الحصول عليها لتقدير نموذج الدراسة، وذلك من خلال استخدام الأسلوب الحديث في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، إذ تستخدم هذه الدراسة أسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانسن 1991، وكذلك استخدام اختبار كرانجر للعلاقة السببية و تحليل النماذج المقدرة بأسلوب تقدير متجه الانحدار الذاتي VAR.

المبحث الأول:ـ الأساليب القياسية المستخدمة في التحليل

المطلب الأول:ـ توصيف الأساليب القياسية

اعتمد الباحث على طريقة حديثة في القياس الاقتصادي تستخدم في تحليل العلاقة بين السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة، إذ تم استخدام نموذج تقدير متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregression Estimates (VAR)، لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويتكون نموذج تقدير متجه الانحدار الذاتي غير المقيد (UVAR) من نظام من المعادلات تتعامل بشكل متماثل بحيث يمثل كل متغير في النظام على شكل دالة في المتغير نفسه وفي المتغيرات الأخرى في النظام بفترات إبطاء مختلفة. ولا توجد متغيرات خارجية في هذا النوع من النماذج، والتي توصف بأنها صيغة مختزلة لنموذج هيكلي يوضح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات خلال الزمن. وتتضمن هذه الطريقة:ـ

أولاً:ـ اختبار استقرارية Stationarity بيانات السلاسل الزمنية.

ثانياً:ـ اختبار التكامل المشترك للمتغيرات من خلال استخدام اختبار جوهانسن Johansen Cointegration Test .

ثالثاً:ـ اختبار كرانجر للسببية Granger Causality وذلك لتحديد اتجاه السببية.

رابعاً:ـ نموذج تقدير متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregression Estimate لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

أولاً:ـ اختبار استقرارية Stationarity البيانات، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:ـ

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة فيما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، ذلك إن طبيعة السلاسل الزمنية تكون غير ساكنة مما يؤدي إلى وجود ظاهرة الانحدار الزائف Spurious Regression للمتغيرات. ويقال عن بيانات السلسلة الزمنية بأنها مستقرة، عندما تكون هذه البيانات مستقرة أفقياً على المحور السيني (محور الزمن) أي أنها تتذبذب على وسط حسابي ثابت ومستقل، أما إذا كان هناك تذبذب في البيانات وتعتمد على اتجاه زمني فيقال عن السلسلة الزمنية في هذه الحالة بأنها غير مستقر Non Stationary([1]).

([1]) عدنان الوردي: أساليب التنبوء الإحصائي ـ طرق وتطبيقات، البصرة ،جامعة البصرة، 1990، ص258.

ومن الأساليب الإحصائية المعاصرة في تحديد استقرارية البيانات هو اختبارات **جذر الوحدة** Unit Root Tests وذلك من خلال المعادلة التالية:ـ

$$y_t = \rho y_{t-1} + V_t$$

إذ تمثل (y_t) المتغير في المدة (t)، و(V_t)حد الاضطراب والذي يتصف بوسط حسابي مساوي إلى الصفر(μ=0) وتباين ثابت (σ²=1) و(cov (V_t=0).

فعندما تكون ($\rho = 1$) مقبولة إحصائياً فأن ذلك يدل على عدم الاستقرار وان البيانات تعاني من جذر الوحدة([1]).

وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة، لابد من معالجتها من خلال اخذ الفروق. ولمعالجة (y_t) إذا كانت غير مستقرة، يتم أخذها بصيغة الفروق للدرجة (d ,..... ,1,2) لجعلها مستقرة. وبهذا يقال عن السلسلة الزمنية بأنها متكاملة (Integrated) من الدرجة (d)، ويشار لها بالرمز $y_{t\sim I(d)}$. و أن الدراسات الاقتصادية التطبيقية الحديثة المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية، توضح بأن أكفأ وأكثر الطرق المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة Unit Root هو اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller، إذ انه لا يبقي خطأ الارتباط بين المتبقيات.

و يعتمد اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لجذر الوحدة بشكل أساس على تقدير النماذج الآتية([2]):ـ

A - (بدون حد ثابت واتجاه زمني)، كما في النموذج الآتي:ـ

$$\Delta y_t = (\rho - 1) y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho_j \, \Delta y_{t-1} + V_t$$

B - (بدون اتجاه زمني)، و كما في النموذج الآتي:ـ

$$\Delta y_t = \alpha + (\rho - 1) y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho_j \, \Delta y_{t-1} + V_t$$

C - (مع حد ثابت واتجاه زمني)، كما في النموذج الآتي:ـ

$$\Delta y_t = \alpha + \beta T + (\rho - 1) y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho_j \, \Delta y_{t-1} + V_t$$

إذ تمثل (α) الحد الثابت، و(T)الاتجاه الزمني، وتمثل (K) مدة الإبطاء.

ويتضمن اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ثلاث مراحل، ويمكن توضيحها كما يلي([1]):ـ

([1]) Enders. Walter: Applied Econometric Time Series, John Wiley & Sons, Inc, New York, 1995, P. P 256-258.

([2]) D.A.Dickey & W.A.Fuller: Likelihood Ratio Statistics For Autoregressive Time Series With A Unit Root, Econometric A, Vol. 49, NO.4, 1981, P.P 1057-1071.

المرحلة الأولى: تشمل الخطوات التالية:ـ

1- تقدير النموذج C في نماذج اختبار ديكي فولر الموسع التالي:ـ

$$\Delta y_t = \alpha + \beta T + (\rho - 1) y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho_j \, \Delta y_{t-1} + V_t$$

2- اختبار فرضية العدم $(H_{\circ: \rho=1})$، والتي تنص على عدم استقرار النموذج بوجود جذر الوحدة، ضد الفرضية البديلة $(H_{1:\rho<1})$ التي تنص على استقرارية النموذج. وذلك باستخدام الاختبار الإحصائي $(ADF_{t\rho})$.

وبعد ذلك يتم مقارنة القيمة المحتسبة مع القيمة الحرجة لـ $(ADF_{t\rho})$. وبسبب عدم وجود جدول معياري خاص لهذه القيم الحرجة، لذلك يتم احتسابها على وفق طريقة (MacKinnon) التي استخدمها لإيجاد القيم الحرجة في اختبارات جذر الوحدة وتناظر التكامل، وهذا يتم من خلال الاعتماد على المعادلة التالية ([2]):ـ

$$C \cdot V(K, Model, N, e) = b_\circ + b_1 \left(\frac{1}{N}\right) + b_2 \left(\frac{1}{N}\right)^2$$

إذ تمثل،

$C \cdot V$: القيمة الحرجة

K : عدد المتغيرات

Model a : النموذج بدون حد ثابت واتجاه زمني

b: النموذج بدون اتجاه زمني

c: النموذج مع حد ثابت واتجاه زمني

N: عدد المشاهدات (حجم العينة)

e: مستوى المعنوية (0.01, 0.05, 0.10)

(b_2, b_1, b_o): المعاملات

وان قاعدة القرار الإحصائي تنص، على أن في الحالة التي تكون فيها القيمة المحتسبة للاختبار الإحصائي اقل من القيمة الحرجة، نرفض فرضية العدم $(H_\circ)$ ونقبل بالفرض البديل(H_1). ففي حالة

([1])Enders. Walter, Op.Cit P.P 1057-1071.

([2]) J.G.Mac Kinnon: Critical Values For Cointegration Tests, In Engle, R.F., Granger, C.W.J.(Eds): Long Run Economic Relationships : Readings In Conintegration, Oxford University Press, 1991, P.P 267-276.

الرفض $(H_{\circ:\rho=1})$، يمكن إثبات بأن النموذج مستقر Stationary، وفي الحالة المعاكسة ننتقل إلى الخطوة التالية.

3- اختبار فرضية العدم التي تنص على أن:($\beta = o$)علما" أن ($\rho = 1$)، ضد الفرضية البديلة التي تنص على أن:($\beta \neq o$) علما" بأن ($\rho = 1$). و التي تكتب كما يأتي:ـ

$$H_o : (\alpha, \beta, \rho) = (\alpha, o, 1)$$

$$H_1 : (\alpha, \beta, \rho) = (\alpha, \beta, 1)$$

وبعد ذلك يتم مقارنة القيمة المحتسبة مع القيمة الحرجة Critical value لـ(ADF). ففي حالة رفض (Ho)،ننتقل إلى الخطوة التي تليها، أما في الحالة المعاكسة ننتقل إلى المرحلة الثانية التي تتضمن تقدير واختبار النموذج b ([1]).

4ـ اختبار($H_{\circ:\rho=1}$) وذلك عن طريق استخدام التوزيع الطبيعي. فإذا كانت (Ho) مرفوضة إحصائياً، في هذه الحالة يمكن إثبات بأن النموذج C مستقر ولا يعاني من جذر الوحدة، أما خلاف ذلك يعني وجود جذر الوحدة، وفي هذه الحالة يجب إعادة عملية التقدير والاختبار للنموذج C وذلك بصيغة الفروق Differences ابتداءاً من الدرجة الأولى ثم الثانية ... وهكذا ([2]).

المرحلة الثانية: وتتضمن هذه المرحلة الخطوات التالية:ـ

1- تقدير النموذج b:

$$\Delta y_t = \alpha + (\rho - 1) y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho_j \, \Delta y_{t-1} + V_t$$

2- اختبار

$$H_o: \rho = 1$$

$$H_1: \rho < 1$$

وان هذا الاختبار يتم من خلال استخدام الاختبار الإحصائي $ADF_{t\rho}$ ، كما مر بنا سابقاً في الخطوة الثانية من المرحلة الاولى. وبعد ذلك يتم مقارنة القيمة المحتسبة مع القيمة الحرجة Critical value لـ($ADF_{t\rho}$) والتي يتم احتسابها وفقاً لطريقة MacKinnon التي تم توضيحها سابقاً. فعند رفض فرضية العدم $H_\circ$، فان ذلك يدل على ان النموذج مستقر، اما خلاف هذا ننتقل إلى الخطوة التالية.

([1])D.A.Dickey & W.A.Fuller, Op.Cit, P 1063.
([2]) Ibid, P 1071.

3- اختبار فرضية العدم التي تنص على أن : (α=o)علماً بان ($\rho = 1$)، ضد الفرضية البديلة التي تنص على: (α≠o) علماً بان ($\rho = 1$). والتي تكتب كما يأتي:ـ

$$H_o: (\alpha, \rho) = (o, 1)$$

$$H_1: (\alpha, \rho) = (\alpha, 1)$$

وان هذا يتم من خلال استخدام الاختبار الإحصائي لـ($ADF_{t\rho}$)، وبمقارنتها بقيمتها الحرجة، فإذا تم رفض فرضية العدم، نتحول إلى الخطوة التالية. أما عكس ذلك ننتقل إلى المرحلة الثالثة من الاختبارات والتي تشمل اختبار وتقدير النموذج a ([1]).

4- اختبار فرضية العدم ($H_o: \rho = 1$) وهذا يتم من خلال استخدام التوزيع الطبيعي. فعندما تكون H_o مرفوضة إحصائياً، فان هذه الحالة تدل على إن البيانات مستقرة على وفق النموذج b، أما خلاف ذلك يدل على أن بيانات السلاسل الزمنية غير مستقرة، وبذلك يجب إعادة عملية تقدير واختبار البيانات وفقاً للنموذج b وبصيغة الفروق Differences على إن تبدأ من الدرجة الأولى (d=1) وثم الدرجة الثانية (d=2) ... وهكذا.

المرحلة الثالثة: وتتضمن هذه المرحلة الخطوات التالية:ـ

1- تقدير النموذج a:

$$\Delta y_t = (\rho - 1) y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho_j \, \Delta y_{t-1} + V_t$$

2- اختبار

$$H_o: \rho = 1$$

$$H_1: \rho < 1$$

وكما مر بنا في الخطوات السابقة، وباستخدام الاختبار الإحصائي $ADF_{t\rho}$ ومقارنة قيمتها المحتسبة مع القيمة الحرجة Critical value لـ($ADF_{t\rho}$) التي يتم احتسابها وفقاً لطريقة MacKinnon. وفي حالة رفض فرضية العدم فان هذا يدل على إن البيانات مستقرة وفقاً للنموذج a، وخلاف ذلك فانه يدل على إن البيانات غير مستقرة Non stationary وإنها تعاني من جذر الوحدة. وفي هذه الحالة يجب إعادة تطبيق جميع المراحل السابقة وبمختلف خطواتها بصيغة الفروق حتى نتمكن من الوصول إلى الحالة المستقرة لبيانات السلاسل الزمنية المستخدمة. وبذلك يمكن القول أن البيانات متكاملة من الدرجة (d) ويرمز لها بالرمز $y_{t\sim I(d)}$.

([1])Ibid, P 1071.

وفي آخر الأمر يجب تحديد المديات المثلى للتباطوء الزمني (j)، وذلك من خلال استخدام معيار اكايك Akaike Information Criterion (AIC).

ثانياً:ـ اختبار التكامل المشترك (Cointegration test)

لكي يكون التفسير الاقتصادي للفرضية التي تنص على وجود العلاقة السببية (مهما كان اتجاهها) بين متغيرين مقبولاً، لابد من أن تكون البيانات لهذه المتغيرات متكاملة Integrated من درجة واحدة. وهذا يعني أن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين (Y_t, X_t) تكون معنوية في الحالة التي يكون فيها حد الخطأ المقدر Error term مستقر عند الدرجة صفر $u_t \sim I(o)$ ولا يعاني من جذر الوحدة. وبعد أن يتم التحقق من إن بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الأساسية بأنها مستقرة وبعد تحديد درجة تكاملها وباستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) فان هذا التوصيف للعلاقة طويلة الأجل يتطلب اختبار التكامل المشترك Cointegration test للمتغيرات الأساسية الداخلة في النموذج([1]).

وقد تم استخدام اختبار جوهانسن في تحديد العلاقة التكاملية بين المتغيرات، وان اختبار جوهانسن الذي اقترحه (Johansen and Juselius 1990)([2]) و (Johansen 1991)([3])، يستخدم عندما يزيد عدد المتغيرات عن متغيرين أو حتى عندما يكون عددهما اثنين. ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك يقترح (Johansen) اختبارين احصائين:ـ

الأول:ـ اختبار الأثر Trace test، والذي يختبر فرضية العدم القائلة أن عدد متجهات التكامل المشترك يقل أو يساوي العدد (9)، مقابل الفرض البديل العام غير المقيد (r=9).

أما الاختبار الثاني:ـ فهو اختبار القيمة العظمى Maximal eigen value، ويتعلق هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بان هناك (r) قيمة للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود (r+1) قيمة للتكامل المشترك.

ثالثاً:ـ اختبار كرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية Granger Causality Test

يستخدم نموذج كرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية في اغلب دراسات السلاسل الزمنية، أي لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية.

ووفقاً لما جاء به كرانجر، هو أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب تغير في متغير آخر، لذلك فان المتغير (Y) يتسبب بواسطة المتغير (X)، اذا كانت القيم المتنبأ بها للمتغير (Y) من خلال القيم الماضية لـ$(X$ و$Y)$ سوية افضل من القيم الماضية لـ(Y) فقط، و تتخذ اتجاهات السببية أربعة احتمالات ([4]):ـ

([1]) Benjamin S.Cheng: Causality Between Taxes And Expenditures: Evidence From Latin American Countries , Journal Of Economics And Finance, Vol.(23) , No. (2), Summer1999, P.P 184-192.
([2]) Johansen .S & Juselius.K: Maximum Likelihood Estimation And Interference On Cointegration With Application To The Demand For Money, Oxford Bulletin Of Economics And Statistics, Vol 52, 1990 P.P 169-210.
([3]) Johansen .S: Estimation And Hypothesis Testing Of Cointegration Vectors In Gaussian Vector Autoregressive Models, Econometric A, 1991, P.P 1551-1580.
([4])Syed M.Ahsan, C.C.Kwan & Balbir S.Sahni: Causality Between Government Consumption Expenditure And National Income:OECD Countries, Public Finance Vol.44(2), 1989, P.P 204-224

1- اتجاه أحادي السببية من X الى Y: $X \rightarrow Y$

2- اتجاه أحادي السببية من Y الى X : $Y \rightarrow X$

3- سببية ثنائية الاتجاه: $X \longleftrightarrow Y$

4- الاستقلالية: $X - Y$

أن الصياغة العامة لنموذج السببية، والذي يمكن عن طريقه اختبار العلاقة بين متغيرين اقتصاديين وتحديد اتجاه السببية لهما وفقاً لما ذكر في أعلاه، تكون كالأتي ([1]):-

$$Y_{\mathrm{t}} = \beta_{\mathrm{o}} + \alpha_o X_t + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \beta_j Y_{t-j} + u_t$$

$$X_{\mathrm{t}} = \gamma_{\mathrm{o}} + \delta_{\mathrm{o}} Y_{\mathrm{t}} + \sum_{i=1}^{m} \gamma_i X_{i-1} + \sum_{j=1}^{n} \delta_j Y_{t-j} + v_t$$

إذ أن كل من $(\beta_j, \alpha_{\mathrm{i}})$ تمثل المعاملات التي توضح الاثار لـ(n,m) من القيم الجارية والماضية للمتغيرين $(Y_t, \mathrm{X_t})$ على المتغير(Y_t). وتمثل كل من (γ_i و δ_j) المعاملات التي توضح الاثار لـ(n,m) من القيم الجارية والماضية لكل من المتغيرين $(Y_t, \mathrm{X_t})$ على المتغير $(\mathrm{X_t})$. وتمثل (u_t, v_t) حدود الخطأ غير المترابطة، والتي لها وسط حسابي يساوي صفراً وتباين ثابت.

وان تحديد طبيعة العلاقة واتجاه السببية بين المتغيرين $(Y_t, \mathrm{X_t})$ يكون طبقاً لنتائج اختبار فرضية العدم $(H_{o:}\ \alpha_i = o)$ في المعادلة الأولى المشار إليها في أعلاه، وفرضية العدم $(H_{o:}\ \delta_j = \mathrm{o})$في المعادلة الثانية المشار إليها في أعلاه لكل قيم (j, i) باستخدام الاحصاءة F (F-Statistic) أو اختبار والد (Wald Test) وكما يلي:-

ـ فإذا كانت $\alpha_i = o$ و $\delta_j = \mathrm{o}$ $(\forall\ \mathrm{i,j} \geq \mathrm{o})$ فان هذا يعني ان المتغيرات مستقلة ولا توجد اي علاقة سببية بينهما.

ـ أما إذا كانت $\alpha_i \neq o$ $(\exists\ \mathrm{i,} \geq \mathrm{o})$، فان هذا يدل على إن X تسبب Y.

ـ أما في حالة $\delta_j \neq \mathrm{o}$ $(\exists\ \mathrm{j,} \geq \mathrm{o})$،فان هذا يدل على ان Y تسبب X.

ـ أما إذا كانت $\alpha_i \neq o$ و $\delta_j \neq \mathrm{o}$ $(\exists\ \mathrm{i,j,} \geq \mathrm{o})$، فان هذا يدل على وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين المتغيرين (X وY). وان القيم الحاضرة والماضية لكل من المتغيرين تؤثر على القيم الحاضرة للمتغير الآخر.

([1]) M.S.Anwar, Stephen Davies & R.K.Sampath: Causality Between Government Expenditures And Economic Growth: An Examination Using Cointegration Techniques. Public Finance, Vol. 51(2), 1996, P.P 166-184.

رابعاً:ـ تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وذلك وفقاً للصيغة التالية:ـ

$$\Delta Y_t = \alpha_o + \sum_{i=1}^{L} \alpha_{1i}\, \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^{K} \alpha_{2j}\, \Delta Y_{t-j} + \lambda_1 u_{t-1} + V_t$$

$$\Delta X_t = \beta_o + \sum_{j=1}^{K} \beta_{1j}\, \Delta Y_{t-j} \sum_{i=1}^{L} \beta_{2i}\, \Delta X_{t-i} + \lambda_2 u_{t-1} + V_t$$

إذ تمثل (Δ) صيغة الفروق من الدرجة الأولى، وتمثل (u_{t-1}) حدود الخطأ المقدرة. وبعد ذلك لابد من ملاحظة معنوية المعلمة (λ_1) السالبة، والتي تمثل نسبة عدم التوازن في المتغير التابع والذي لابد من تعديله تباعاً في الأجل القصير ([1]).

المطلب الثاني:ـ توصيف متغيرات الدراسة

تعد العوامل المؤثرة على كل من عجز الموازنة العامة وبنية الإنتاج في الاقتصاد العراقي والتي تم توضيحها مسبقاً، من الموضوعات المهمة، والتي لا يمكن أن يقتصر تحليلها على الجانب الوصفي فقط، بل لابد من تحديد وقياس أثرهما ونسبة مساهمتهما في التغييرات التي تحصل في كل من هذين المتغيرين خلال مدة الدراسة (1988-2009)، وهذا يتم من خلال الاستعانة بالقياس الاقتصادي الذي يعد من الأساليب الكمية المتميزة في هذا المجال، إذ أنها تتسم بالسهولة والإمكانية العالية في تحديد طبيعة المتغيرات التي يتم إدخالها أو استبعادها من النماذج. وتتضمن الدراسة مجموعة من القياسات الاقتصادية والتي يمكن توصيف متغيراتها كما يلي:ـ

ـ GDP rate:ـ متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعكس بنية الإنتاج وحجم النشاط الاقتصادي في البلد.

ـ BD GDP:ـ متغير يعكس عجز الموازنة العامة، ويتم الحصول عليه من خلال نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ـ CAD GDP:ـ متغير الحساب الجاري، ويتم الحصول عليه من خلال نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ـ TR GDP:ـ متغير نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم هذا المتغير لدراسة اثر المثبتات الديناميكية للموازنة العامة.

ـ Log GDP:ـ متغير لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي.

([1])Ghali, Khalifah:"Public Investment And Private Capital Formation In Vector Error-Correction Model Of Growth", Applied Economics,1998, P.P.837-844.

- Log TR:ـ متغير لوغاريتم الإيرادات العامة للدولة.

- Log EXP:ـ متغير لوغاريتم النفقات العامة للدولة.

وقد تم استخدام المتغيرات المذكورة في تقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في عدة نماذج قياسية، وقد استخدمت جميع المتغيرات بالصيغ الثابتة (الأسعار الثابتة)، فضلاً عن النماذج المقدرة استخدمت المتغيرات بفترات تخلف معينة وحسب النماذج المقدرة.

المبحث الثاني:ـ تحليل النتائج

المطلب الأول:ـ تأثير مكونات الموازنة العامة على الناتج المحلي الإجمالي

يتضمن هذا التحليل:ـ

أ ـ متغير لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له بالرمز Log GDP، وان السبب الذي يستلزم هذا المتغير، هو انه مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي من المؤكد أن الإيراد والإنفاق الحكومي سوف يزداد أيضاً وكذلك العجز.

ب ـ متغير لوغاريتم الإيرادات العامة الحقيقية Log TR.

جـ ـ متغير لوغاريتم النفقات العامة الحقيقية Log EXP.

لقد تم الاعتماد على قيمة المتغيرات الحقيقية للمدة من (1988-2009) باعتماد سنة 1988 سنة أساس، إذ أن أي متغير يعبر عنه بقيمة معينة ويتم مقارنته مع مدد زمنية مختلفة لابد من تكييفه للتضخم، إذ أن في حالات معينة تعبر الزيادات في قيمة المتغير عن تزايد المستوى العام للأسعار.

أولاً:ـ اختبار استقرارية Stationarity البيانات لديكي فولر الموسع (ADF Test)

قبل تقدير نموذج VAR لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة، لابد من معرفة فيما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا.

وبعد اختبار جذر الوحدة ADF الموسع من النماذج المستخدمة لمعرفة استقرارية المتغيرات، نحصل على النتائج التالية، وكما في الجدول (14)،

جدول (14) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغيرات	فترات الإبطاء	المستوى		الفروق الأولى	
		a	b	a	b
Log GDP	1	-2.66	-1.85	-4.43**	-2.56
Log TR	1	-3.66	-1.43	-4.23**	-2.38
Log EXP	1	-2.16	-1.44	-4.03**	-2.25

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

*، **، تعني معنوي عند مستوى 1 %،5% ،على التوالي.

المصدر:ـ الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق القياسي.

ويلاحظ من الجدول (14) بأن السلسلة الزمنية الأصلية غير ساكنة، لذلك تم إعادة اختبار فرض جذر الوحدة في سلسلة الفروق الأولى First Difference للسلسلة الأصلية لمعرفة رتبة أو درجة التكامل Integrated Order. ويتم تقدير الصيغة التي تحقق الشروط السابقة وهي عدد فترات الإبطاء وبوجود قاطع فقط أو قاطع واتجاه عام للسلسلة.

وان السلسلة الأصلية متكاملة من الدرجة I(1)، وذلك لان (t) المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية، وان هذه السلسلة قد استقرت بعد اخذ الفروق الأولى لها وبوجود قاطع واتجاه عام.

ثانياً:ـ اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test)

يتعلق مفهوم التكامل المشترك Cointegration بالعلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين سلسلتين أو أكثر من السلاسل الزمنية، فإذا كان لسلسلتين أو أكثر تكاملاً مشتركاً فسيكون لها اتجاه عشوائي مشترك.

وسيتم اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن، وفي هذه الطريقة يتم اختبار القيود المفروضة من التكامل المشترك على نظام قيمة متجه الانحدار الذاتي غير المقيد (U VAR).

وبما أن التحليل يحتوي على ثلاث متغيرات داخلية، لذلك إذا كانت هذه المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً، فعلى الأكثر يوجد متجهان للتكامل المشترك فيما بينهما.

وكما في اختبار جذر الوحدة السابق، يجب تحديد فترات الإبطاء للمتغيرات وتحديد ما إذا كان الاختبار يحتوي على قاطع واتجاه عام في نظام متجه الانحدار الذاتي (VAR)([1]).

وقد تم إجراء اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج وكما في الجدول (15)،

جدول (15) اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيم الإحصائية Statistic Value	القيم الحرجة Critical Value
1- اختبار Trace			
r=0	r>1	72.99**	29.79
r≤1	r>2	24.29**	15.49
r≤2	r>3	2.35	3.84
2- اختبارMaximum			
r=0	r=1	48.70**	21.13
r=1	r=2	18.95**	14.26
r=2	r=3	2.35	3.84

*، **، تعني معنوي عند مستوى 1 %،5% ، على التوالي.

المصدر:ـ الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق القياسي.

ويلاحظ من الجدول بأن هناك متجهان للتكامل المشترك عند مستوى معنوية (5%)، أي أن المتغيرات ترتبط بعلاقة في الأجل الطويل وذلك حسب نتائج اختباري الأثر Trace والقيمة العظمىMaximum لجوهانسن. وقد تم قبول فرضية وجود قيمة تكامل مشترك واحد على الأكثر وكذلك الحال بالنسبة لمتجهين، في حين تم رفض فرضية وجود ثلاث متجهات على الأكثر وعند مستوى معنوية (5%).

واعتماداً على نتائج الاختبارين trace و Maximum تفترض الدراسة وجود متجهان للتكامل المشترك. وهذا يعني نفي إمكانية وجود الانحدار الزائف.

([1]) Enders. Walter, Op.Cit, P.173.

ثالثاً:ـ اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality):ـ

ولأجل معرفة العلاقة السببية بين المتغيرات، فقد تم استخدام اختبار كرانجر للسببية بين المتغيرات، وقد كانت نتائج الاختبار كما في الجدول (16):ـ

جدول (16) اختبار السببية لكرانجر

العلاقة	F. Statistic	Probability
Log TR → Log GDP	1.39	0.277
Log GDP → Log TR	2.90	0.08
Log EXP → LogGDP	1.23	0.32
Log GDP → Log EXP	1.06	0.07
Log EXP → Log TR	5.74	0.11
Log TR → Log EXP	4.99	0.02

المصدر:ـ الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ونستدل من الجدول (16) بوجود علاقة وباتجاه واحد ومن الناتج المحلي الإجمالي باتجاه الإيرادات العامة للدولة. وكذلك الحال بالنسبة للنفقات العامة مع الناتج المحلي الإجمالي وأيضاً اتجاه العلاقة السببية من الناتج المحلي الإجمالي إلى النفقات العامة.

أما بالنسبة للعلاقة السببية بين الإيرادات العامة والنفقات العامة فان العلاقة السببية تتجه من الإيرادات إلى النفقات العامة.

رابعاً:ـ تحليل نموذج VAR لمتغيرات الدراسة:ـ

قبل إجراء تحليل النموذج، فان الأمر يتطلب معرفة عدد التخلفات لمتغيرات النموذج، وكانت نتائج التحليل كما في الجدول (17)،

جدول (17) يوضح عدد التأخرات أو التخلفات لنموذج VAR لمتغيرات الدراسة

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	0.076	5.94	6.09	5.97
1	55.49	0.004	3.19	3.79	3.29
2	21.21*	0.001*	1.21*	2.69*	1.46*

*تشير إلى عدد التخلفات أو الإبطاء المثلى، وجميع الاختبارات عند مستوى معنوية (5%).
LR: اختبار LR.
FPE: الخطأ التنبوئي النهائي.
AIC: معيار اكايك.
SC: معيار سكوارز.
HQ: معيار هانان ـ كوين.
المصدر:ـ الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ومن الجدول أعلاه نستنتج بان عدد فترات الإبطاء هو فترتين اعتماداً على معيار اكايكي AIC وسكوارز SC، إذ تم اختبار التخلف للمتغيرات اعتماداً على المؤشرات أعلاه والتي لها اقل قيمة.

ولمعرفة فيما إذا كان النموذج المقدر يحقق شرط الاستقرار، يتم ذلك من خلال ملاحظة الشكل البياني (7):-

كل (7) يوضح استقرارية البيانات عند الفروق الأولى لمتغيرات مكونات الموازنة وبنية الناتج

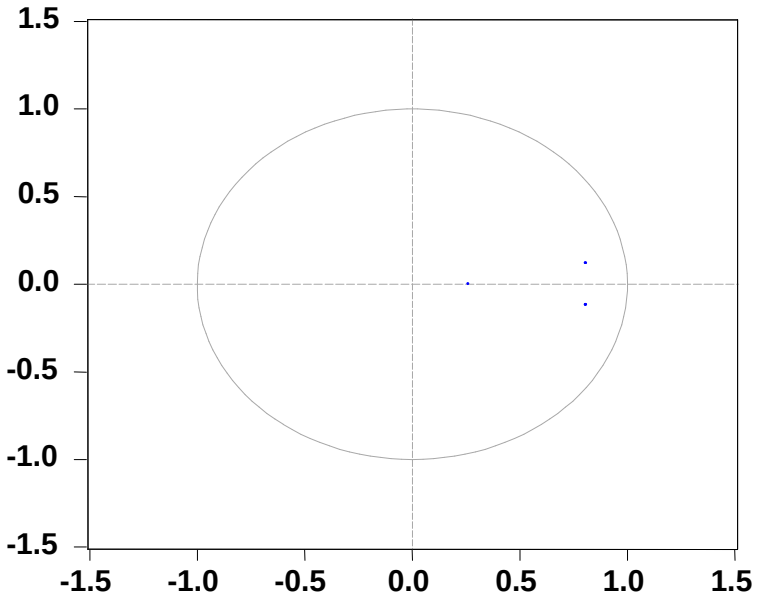

المصدر:ـ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ويلاحظ بان جميع المعاملات اصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

وبعد معالجة مشكلة استقرارية السلسلة الزمنية والارتباط المشترك، يتم تحليل النموذج المقدر لمعرفة العلاقة بين المتغيرات.

ويلاحظ من نتائج نموذج VAR المقدر الموضح في الجدول (18)، بان اثر مكونات الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات) على الناتج المحلي الإجمالي يمتد لفترتين (سنتين)، وحسب المؤشرات السابقة، لذلك يبنى النموذج على فترتي تخلف أو إبطاء، وكانت المتغيرات المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة ولسنتين سابقتين واللذان يرتبطان بعلاقة طردية مع GDP للسنة الحالية، في حين ان زيادة الايرادات العامة للسنة السابقة بنسبة (1%) ستؤدي إلى زيادة GDP بنسبة (0.2%)، وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات لسنتين سابقتين والتي تؤدي إلى زيادة GDP بنسبة (0.2%) تقريباً أيضاً.

أما بالنسبة لزيادة النفقات العامة بنسبة (1%) للسنة السابقة و لسنتين سابقتين، فإنها تؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.3%) و (0.36%) على التوالي، وذلك بسبب أن النفقات

الاستثمارية تشكل نسبة قليلة من إجمالي النفقات العامة وبالتالي عدم مساهمة الجزء الأكبر من النفقات في دعم القطاعات الاقتصادية الحقيقية.

جدول (18) يوضح نتائج تحليل (VAR) لمتغيرات النموذج

المتغيرات	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي Log GDP	لوغاريتم الإيرادات العامة Log TR	لوغاريتم النفقات العامة Log EXP
C	10.82 (4.10) [2.63]	9.50 (4.69) [2.02]	6.46 (5.45) [1.19]
$\Delta \text{Log GDP}_{(-1)}$	0.116 (0.27) [0.43]	1.306 (0.31) [4.19]	-0.792 (0.36) [-2.19]
$\Delta \text{Log GDP}_{(-2)}$	0.029 (0.32) [0.09]	0.797 (0.37) [2.16]	0.495 (0.43) [1.16]
$\Delta \text{Log TR}_{(-1)}$	0.212 (0.29) [0.74]	2.225 (0.33) [6.78]	0.877 (0.38) [2.30]
$\Delta \text{Log TR}_{(-2)}$	0.195 (0.41) [0.48]	0.721 (0.47) [1.53]	-0.268 (0.55) [-0.49]
$\Delta \text{Log EXP}_{(-1)}$	-0.303 (0.27) [-1.13]	-1.449 (0.31) [-4.72]	-0.386 (0.36) [-1.08]
$\Delta \text{Log EXP}_{(-2)}$	-0.368 (0.4) [-0.91]	0.424 (0.46) [0.92]	0.377 (0.54) [0.70]
R^2	0.58	0.94	0.81
F.Statistic	2.96	36.11	8.97
Log Likelihood	-4.80	-7.51	-10.50
Akaike AIC	1.18	1.45	1.75
Schwarz SC	1.53	1.79	2.09

( ) تشير إلى Standard errors، [ ] تشير إلى اختبار t

المصدر:ـ الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

وان المتغيرات الداخلة لها قوة تفسيرية للنموذج بمقدار (58%).

أما بالنسبة للمتغيرات التي تؤثر على الإيرادات العامة فان كل من الناتج المحلي الإجمالي و الإيرادات العامة لسنة سابقة و لسنتين سابقتين يرتبطان بعلاقة طردية مع الإيرادات العامة للسنة الحالية، في حين أن النفقات العامة لسنة سابقة ترتبط بعلاقة عكسية مع الإيرادات العامة للسنة الحالية، أي أن

زيادة النفقات العامة في السنة السابقة بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض إيرادات السنة الحالية بنسبة (1.44%)، أما بالنسبة للنفقات العامة لسنتين سابقتين فإنها ترتبط بعلاقة طردية مع الإيرادات الحالية.

و تسهم المتغيرات التي تؤثر على الإيرادات العامة بقوة تفسيرية مقدارها (94%).

أما المتغيرات التي تؤثر على النفقات العامة، فان الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة يرتبط بعلاقة عكسية مع النفقات العامة للسنة الحالية، في حين تكون العلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي لسنتين سابقتين والنفقات العامة في السنة الحالية، أي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لسنتين سابقتين بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة النفقات العامة في السنة الحالية بنسبة (0.495%)، كما أن العلاقة بين النفقات العامة للسنة الحالية والإيرادات العامة لسنة سابقة تكون طردية، في حين تكون العلاقة عكسية لسنتين سابقتين، أما اثر النفقات العامة لسنة وسنتين سابقتين على النفقات العامة في السنة الحالية يكون عكسياً لسنة واحدة وطردياً لسنتين.

و تسهم المتغيرات التي تؤثر على متغير النفقات العامة بقوة تفسيرية مقدارها (81%).

وحسب اختبار F المحسوبة يتضح ان النماذج الثلاثة معنوية.

ونستنتج من ذلك بان اثر زيادة الإيرادات العامة (سياسة انكماشية) على الناتج المحلي الإجمالي وبمقدار (0.2%) اقل من اثر زيادة النفقات العامة (سياسة توسعية) على الناتج المحلي الإجمالي و بانخفاض مقداره (0.3%) تقريباً.

المطلب الثاني:ـ تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وبنية الناتج

أولاً:ـ اختبار استقرارية Stationarity البيانات لديكي فولر الموسع (ADF Test)

قبل تقدير متجه الانحدار الذاتي VAR، يجب معرفة فيما إذا كانت المتغيرات في النموذج ساكنة (مستقرة) أم لا، ويمكن معرفة ذلك من خلال الجدول (19)، وبناءً على نتائج الجدول أدناه لاستقرارية المتغيرات، توضح النتائج عدم استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة ولكل المستويات للمتغيرات المستخدمة عند مستوى معنوية (5%) مما يتطلب إجراء الاختبار على الفروق الأولى.

ووفقاً لنتائج الاختبار بعد اخذ الفروق الأولى، يتم رفض فرضية احتواء هذه المتغيرات على جذر الوحدة، وبذلك فان النتائج معنوية، أي أنها مستقرة بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%) لمتغير GDP rate ، و (5%) لمتغير BD GDP.

جدول (19) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغيرات	فترات الإبطاء	المستوى		الفروق الأولى	
		a	b	a	b
GDP rate	1	-0.283	-0.278	-4.842*	-0.448
BD GDP	1	-2.123	-1.005	-4.846**	-1.439

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

*، **، تعني معنوي عند مستوى 1 %،5% ،على التوالي.

المصدر:ـ الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق القياسي.

و هذا يعني بان المتغيرات معنوية عند الفرق الأول وبوجود اتجاه وقاطع.

ثانياً:- اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test)

لقد تم إجراء اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة وكانت النتائج كما في الجدول (20)،

جدول (20) اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيم الإحصائية Statistic Value	القيم الحرجة Critical Value
1- اختبار Trace			
r=0	r>0	15.62	18.39
r≤1	r>1	5.90**	3.84
2- اختبار Maximum			
r=0	r=1	9.71	17.14
r=1	r=2	5.90**	3.84

*، **، ***، تعني معنوي عند مستوى 1 %،5% ،10% ، على التوالي.

المصدر:- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق القياسي.

ونستنتج من الجدول أعلاه بوجود على الأقل متجه مشترك واحد بين المتغيرات، وأيضاً ترتبط هذه المتغيرات بعلاقة في الأجل الطويل.

ثالثاً:- اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality)

لقد تم إجراء اختبار السببية لكرانجر على متغيرات الدراسة وكانت النتائج كالأتي:-

جدول (21) اختبار السببية لكرانجر

العلاقة	F. Statistic	Probability
GDP rate → BD GDP	2.92	0.02
BD GDP → GDP rate	2.43	0.05

المصدر:- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

وهذا يعني وجود علاقة سببية بين المتغيرات، إذ انخفاض عجز الموازنة يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الإجمالي، وبالعكس في حالة انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي سيؤثر في رفع مستويات عجز الموازنة.

رابعاً:- تحليل نموذج VAR لمتغيرات الدراسة:-

قبل التحليل يتطلب الأمر تحديد عدد فترات الإبطاء أو التخلفات في نموذج VAR، إذ جاءت نتائج هذا الاختبار كما موضح في الجدول (22)، إذ يتم اختيار فترات الإبطاء اعتماداً على معيار AIC وسكوارز SC فضلاً عن HQ كمؤشرات أساسية، إذ سيتم تقدير متجه الانحدار الذاتي غير المقيد VAR بمستوى المتغيرات وباستخدام فترات إبطاء مختلفة اعتماداً على مؤشر AIC و SC، إذ يتم اختيار التخلف الذي له اقل قيمة لهما.

جدول (22) يوضح عدد التأخرات أو التخلفات لنموذج VAR لمتغيرات الدراسة

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	310949.1	18.322	18.422	18.342
1	22.56*	123575.4*	17.395*	17.694*	17.454*
2	3.50	148464.6	17.562	18.060	17.659

*تشير إلى عدد التخلفات أو الإبطاء المثلى، وجميع الاختبارات عند مستوى معنوية (5%).
LR: اختبار LR.
FPE: الخطأ التنبوئي النهائي.
AIC: معيار اكايك.
SC: معيار سكوارز.
HQ: معيار هانان ـ كوين.
المصدر:ـ الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ومن الجدول أعلاه نستنتج بان عدد فترات الإبطاء هو فترة واحدة اعتماداً على معيار اكايكي AIC وسكوارز SC، إذ تم اختبار التخلف للمتغيرات اعتماداً على المؤشرات أعلاه والتي لها اقل قيمة.

ومن خلال الشكل البياني (8) يتضح بان النموذج المقدر يحقق شرط الاستقرار (VAR Satisfies The Stability Condition) ، إذ أن جميع المعاملات اصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

كل (8) يوضح استقرارية البيانات عند الفروق الأولى لمتغيرات عجز الموازنة وبنية الناتج

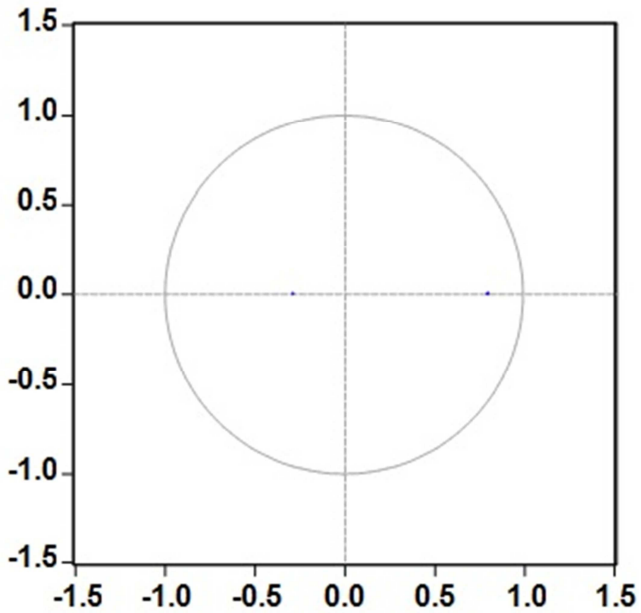

المصدر:ـ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ويوضح الجدول (23) نتائج التحليل القياسي لمتجه الانحدار الذاتي، استناداً إلى نتائج التحليل القياسي، إذ يتضح أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة أو سنتين سابقتين ترتبط بعلاقة طردية مع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية، إذ أن زيادة بنسبة (1%) في نسبة

العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة أو سنتين سابقتين سوف تؤدي إلى زيادة نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية بنسبة (0.455%) أو (0.347%) على التوالي، أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة أو السنتين السابقتين يرتبط بعلاقة عكسية مع نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج الإجمالي للسنة الحالية، إذ أن زيادة بنسبة (1%) في معدل النمو للسنة السابقة أو لسنتين سابقتين سوف تؤدي إلى تراجع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية بنسبة (0.04%) أو (0.06%) على التوالي.

وان القوة التوضيحية للنموذج تقدر بـ (71%)

جدول (23) يوضح نتائج تحليل (VAR) لمتغيرات النموذج

المتغيرات	BD GDP	GDP rate
C	2.106 (1.96) [1.073]	12.124 (11.77) [1.03]
ΔBD GDP$_{(-1)}$	0.455 (0.264) [1.72]	-1.47 (1.59) [-1.924]
ΔBD GDP$_{(-2)}$	0.347 (0.260) [1.333]	1.153 (1.56) [0.737]
ΔGDP rate$_{(-1)}$	-0.04 (0.046) [-1.883]	-0.1615 (0.277) [-1.583]
ΔGDP rate$_{(-2)}$	-0.06 (0.043) [-1.409]	0.028 (0.258) [0.108]
R^2	0.71	0.43
F.Statistic	9.35	0.585
Log Likelihood	-65.8	-101.64
Akaike AIC	7.08	10.66
Schwarz SC	7.33	10.91

( ) تشير إلى Standard errors، [ ] تشير إلى اختبار t

المصدر:ـ الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

أما اثر المتغيرات المستقلة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية، توضح بان نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة ترتبط بعلاقة عكسية مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية، أي أن زيادة نسبة العجز إلى الناتج المحلي الجمالي في السنة السابقة بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية بنسبة (1.47%)، في حين تكون العلاقة طردية بين نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنتين سابقتين ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.

وان القوة التوضيحية تفسر (43%) من المتغيرات الكلية في النموذج. و أن المتغيرات معنوية على مستوى النموذج.

واستناداً إلى التحليل أعلاه يتضح أن علاقة المتغيرات التوضيحية مع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر تفسيراً من علاقة المتغيرات مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:-

استناداً إلى ما تقدم ومن خلال استعراض نتائج تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وبنية الإنتاج خلال المدة من 1988-2009، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:-

1- تبين من الدراسة، أن اختلال بنية الناتج نتيجة الاعتماد على قطاع النفط، يجعل الاقتصاد عرضة للصدما□ وانعكاسها على خفض الإيرادا□ العامة للدولة وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة، أي أن العلاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة للدولة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يتفق مع فرضية الدراسة.

2- تسهم الإيرادا□ النفطية في تكوين النسبة الأكبر من الإيرادا□ العامة للدولة، وهذا يعكس اختلال هيكل الإيرادا□ العامة في ظل تراجع أهمية الإيرادا□ الأخرى لاسيما الضريبية، إذ أن أهمية الإيرادا□ الضريبية كنسبة من الإيرادا□ العامة ذا دور ضعيف، إذ أن العراق كأ□د البلدان النامية يتصف بتخلف وتعقد الأنظمة الضريبية المتبعة فيه، فضلاً عن انخفاض الدخل والذي يعد أساساً لتحصيل الضرائب لدى اغلب فئا□ المجتمع، وانتشار مشكلة التهرب الضريبي و ظاهرة الاقتصاد السري والذي تتم فيه الأنشطة الاقتصادية خارج□ساباً□ الدخل القومي، فضلاً عن انتشار الرشوة والفساد الإداري. لذا فان الإيرادا□ النفطية هي التي تحدد هيكل الإيرادا□ العامة.

3- أن أهم مخاطر اعتماد الإيرادا□ العامة للدولة على النفط وبشكل أساسي، تتمثل في تقلب□صيلتها نتيجة لتغيرا□ أسعار النفط وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة، كما أن لوجود النفط الخام كمصدر أساسي لتمويل الموازنة العامة يؤدي إلى تراجع أهمية الإيرادا□ الأخرى لاسيما الضرائب، فضلاً عن ذلك أن تراجع كمية الإنتاج لأي سبب داخلي سوف يزيد من مشكلة قلة الإيرادا□ العامة.

4- تزايد□جم النفقا□ العامة فضلاً عن ما تتميز به هذه النفقا□ من اختلال، إذ يسهم الإنفاق الجاري في تكوين النسبة العظمى من النفقا□ العامة للدولة لاسيما أثناء أوقا□ الحروب، وهذا يعكس طبيعة الإنفاق الاستهلاكي.

5- لقد واجهت الموازنة العامة للدولة نوعين من الاختلال خلال مدة الدراسة، إذ تمثل النوع الأول بالعجز والآخر هو الفائض، وان الاثنين كان سببهما الحروب وتقلبا□ أسعار النفط والاختلالا□ الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني في اغلب الأ□يان، لذا يمكن الاستنتاج بأن هذا الاختلال الذي واجهته الموازنة العامة كان من النوعين الدوري والهيكلي.

6- يتضح إن □الة الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي كانت وما زالت مرتبطة وبشكل مباشر بالإيرادا□ النفطية والتي تتحدد اعتماداً على أسعار النفط العالمية (العامل الخارجي) وكمية الإنتاج المحلي للنفط (العامل الداخلي)، لذا أن تغيرا□ هذه العوامل سوف ينعكس أثرها مباشرة على الموازنة العامة للدولة.

7- توجد علاقة عكسية وثيقة وقوية بين العجز و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية، إذ أن الزيادة في نسبة عجز الموازنة العامة تقلل من معدل نمو GDP في السنة الحالية ، فعندما تفوق نسبة العجز المستوى الحرج، فان هذا يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج ، أما عند انخفاض نسبة العجز فان هذا

سيؤدي إلى نمو الناتج. و أن أثر مكونا الموازنة العامة (الإيرادا والنفقا) على الناتج المحلي الإجمالي يمتد لسنتين سابقتين، وأن المتغيرين أعلاه يرتبطان بعلاقة طردية مع GDP للسنة الحالية.

8- أن الا الفائض في الموازنة العامة التي تحققت منذ عام 2003، قد لا تشير إلى تحسن الأوال، إذ أن تنظيم الموازنة التقديرية غالباً ما يتم بعجز، وعند تنفيذ بنود الإنفاق تظهر صعوبا تعيق التنفيذ، الأمر الذي يعطل انجاز اغلب المشاريع الاستثمارية، وبهذا لا تنفق المبالغ المخصصة لتلك المشاريع بشكل كامل، وعند انتهاء السنة المالية تظهر الة الفائض.

9- يسهم النفط الخام في الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي وناتج القطاعا السلعية في الوقت الذي تراجعت نسبة مساهمة القطاعا الاقتصادية الأخرى لاسيما الزراعة والصناعة التحويلية، وهذا يعكس اختلال الهيكل الإنتاجي.

10- أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الإيرادا والنفقا العامة، أي أن العلاقة تبدأ من الناتج المحلي الإجمالي وباتجاه الإيرادا والنفقا العامة، كما أن زيادة الإيرادا العامة تؤدي إلى زيادة النفقا العامة.

11- أن ضعف البنية الاقتصادية وانخفاض نسبة مساهمة القطاعا الاقتصادية (غير النفطية) في الناتج وتقادم الصناعا والاعتماد على الطرق التقليدية في الإنتاج، يكون لها دور مباشر في انخفاض جم الموارد المالية في البلدان النامية.

12- أن تراجع أهمية القطاعا الأخرى لاسيما الزراعة والصناعة التحويلية أدى إلى اختلال علاقا النمو والتشابك والارتباطا الأمامية والخلفية بين قطاعا الاقتصاد الوطني، وبالتالي الاعتماد على الاستيراد لتوفير أغلب متطلبا ومستلزما أكثر قطاعا الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف العملا الصعبة و تعطيل آلية عمل المضاعف والمعجل، لان أي دينار ينفق على استهلاك سلع معينة غالباً ما يتم توفير هذه السلع عن طريق الاستيراد وبالتالي تنشيط عمل المضاعف والمعجل في الخارج، فضلاً عن ذلك أن زيادة الاستيراد من الخارج سوف يزيد من الة الانكشاف الاقتصادي.

التوصيات:-

في ضوء الاستنتاجا التي توصل إليها البا ث يمكن طرح التوصيا الآتية:-

1- فيما يخص الإيرادا النفطية، زيادة الحصة الإنتاجية والمصدرة للنفط الخام في الأوبك مع إمكانية رفع سعر النفط داخل الأوبك، فضلاً عن زيادة كمية الجزء المصنع من النفط في الصناعا البتروكيمياوية.

2- تنويع مصادر الإيرادا العامة الأخرى غير النفطية والعمل على زيادة موارد الدولة السيادية عبر اتخاذ إجراءا ازمة تعمل على رفع كفاءة الأنظمة الضريبية ونطاق الضريبة على وفق أسس متطورة ديثة مع الأخذ بنظر الاعتبار مبدأ العدالة الاجتماعية عند فرض الضريبة، وهذا يتم عن طريق إخضاع ذوي الدخول المرتفعة إلى ضرائب استثنائية وكذلك زيادة الضرائب والرسوم الجمركية على الاستهلاك الكمالي والترفي، فضلاً عن معالجة التهرب الضريبي والنشاطا الاقتصادية غير الرسمية.

3- ترشيد النفقا العامة عبر برنامج تقيد الإنفاق الترفي والغير ضروري والتبذيري ومعالجة الخلل في الهيكل الانفاقي، والعمل على زيادة مساهمة النفقا الاستثمارية في المجالا الإنتاجية لما لذلك من اثر في تنويع القاعدة الإنتاجية.

4- الاستفادة من الفائض الاقتصادي المتحقق في سنوا معينة من خلال الاستثمار في صناديق الثروة السيادية* لما لذلك من اثر في توفير مصدر دخل يقلل من اثر الصدما الخارجية إلى جانب تنويع مصادر الإيرادا العامة، إذ يمكن اللجوء إلى هذه المصادر في الة عدم كفاية مصادر الإيرادا الأخرى.

5- اعتماد مبدأ الشفافية والرؤية المستقبلية الشاملة عند إعداد الموازنة العامة، إذ أن الشفافية تتمثل في الإفصاح عن المعلوما المتعلقة بالموازنة العامة، وبذلك يتعرف المجتمع على دوره سيما عندما يكون هناك عجز في الموازنة ودين عام، أما الرؤية المستقبلية فإنها تستند على استخدام معايير الكفاءة الاقتصادية من اجل تحقيق أهداف الموازنة.

6- استخدام جزء من الإيرادا النفطية لتطوير القطاع النفطي فضلاً عن العمل على تنشيط وزيادة أهمية القطاعا الأخرى غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لاسيما القطاع الزراعي و قطاع الصناعة التحويلية بعّده مكملاً لقطاع النفط عبر تنظيم برنامج معين يوفر الدعم الأساسي المباشر وغير المباشر لهذه القطاعا خلال مدة زمنية معينة، فضلاً عن توفير الحماية اللازمة من المنافسة الخارجية على أن يكون هذا البرنامج متدرجاً عبر مدد زمنية معينة ويتلاشى بشكل تدريجي لحين وصول هذه القطاعا إلى المستوى الذي تستطيع فيه منافسة السلع المستوردة وتلبية الطلب المحلي، علماً إن هذا البرنامج يبدأ من القطاع الزراعي بعّده مصدراً أساسياً للأمن الغذائي والمواد الأولية التي يتطلبها القطاع الصناعي، إذ أن إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي ونمو القطاعا غير النفطية سيؤديان إلى تقليل الاعتماد على الإيرادا النفطية كمحرك للنمو الاقتصادي.

7- أن زيادة إنتاج ومساهمة القطاعا الأخرى غير النفطية لاسيما الزراعة والصناعة التحويلية سيؤدي إلى تناسب علاقا النمو والارتباطا الأمامية والخلفية بين قطاعا الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على الخارج و صر ذلك بالمستلزما الأساسية وخاصة الاستثمارية، وهذا بدوره سوف ينشط من عمل المضاعف والمعجل و استخدام الموارد غير المستغلة في الداخل.

8- معالجة الخلل في الهيكل الإنتاجي يعني زيادة ناتج وأهمية القطاعا الأخرى غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بدوره سوف يزيد من مساهمة هذه القطاعا وخاصة السلعية في إجمالي الصادرا، ومن ثم تقليل مخاطر الاعتماد على مادة أولية و دة في التصدير والتي تخضع للتغيرا الخارجية.

* هي صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة وتنشئها لإغراض اقتصادية كلية وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها وإدارتها لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك ستراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية.

الملاحـــق

ملحق (1) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق بالأسعار الجارية لمدة من 1988-2009 (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	النفقات العامة	الإيرادات الضريبية	الإيرادات النفطية	إيرادات أخرى	الإيرادات العامة	الفائض أو العجز
1988	19432.2	10630	2733	13363	1001	3855	3312	8168	-5195
1989	20407.9	10872	3062	13934	987	3967	3928	8882	-5052
1990	55926.5	11357	2822	14179	915	4110	3466	8491	-5688
1991	42451.6	15653	1844	17497	411	1965	1852	4228	-13269
1992	115108.4	25876	7007	32883	578	2191	2278	5047	-27836
1993	321646.9	50060	18894	68954	1300	2869	4828	8997	-59957
1994	1658325.8	171742	27700	199442	3436	4981	17242	25659	-173783
1995	6695482.9	605838	84946	690784	13641	27195	66150	106986	-583798
1996	6500924.6	506102	36440	542542	29699	57705	90609	178013	-364529
1997	15093144	534095	71707	605802	72264	199890	138383	410537	-195265
1998	17125847.5	824705	95796	920501	129081	169023	222326	520430	-400071
1999	34464012.6	831592	201960	1033552	229548	234649	254868	719065	-314487
2000	50213699.9	1151663	347037	1498700	328113	458157	346764	1133034	-365666
2001	41314568.5	1490866	578861	2079727	460895.5	580160.7	248190	1289246	-790481
2002	41022927.4	1761927	1465000	3226927	593678	1020022	240885	1854585	-1372342
*2003	29585788.6	1784293.2	198254.8	1982548	349	1841458	304539	2146346	163798
2004	53235358.7	29102758	3014733	32117491	159644	32627203	195892	32982739	865248
2005	73533598.6	21803157	4572018	26375175	495282	39480069	527539	40502890	14127715
2006	95587954.8	32778999	6027680	38806679	591229	46534310	1930006	49055545	10248866
2007	111455813.4	31308188.3	7723043.7	39031232	1228336	51701300	1669815	54599451	15568219
2008	155982257.6	47522700	11880675	59403375	985837	75358291	3908054	80252182	20848807
2009	139330210.6	42053620	10513405	52567025	3334809	48871708	3002836	55209353	2642328

* لغاية تشرين الثاني 2003

المصدر:-

البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - المجموعة الإحصائية للبنك المركزي , عدد خاص 2003

البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - النشرة السنوية 2005

البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - المجموعة الإحصائية للبنك المركزي , 2006

البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - المجموعة الإحصائية للبنك المركزي , 2007

البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - المجموعة الإحصائية للبنك المركزي , 2008

البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - النشرة السنوية 2009

وزارة المالية ـ دائرة المحاسبة والموازنة

ملحق (2) الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية لمدة من 1988-2009 (مليون دينار) 3/1

ت	الأنشطة الاقتصادية	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
1	الزراعة والغابات والصيد	2834.3	3346.1	4613.3	6629.1	22872.7	49864.0	333524.2	1378274.3
	التعدين والمقالع	3639.0	3894.8	36408.8	19236.1	53288.7	168308.4	890354.3	4216753.6
2	النفط الخام	3580.5	3739.8	36326.4	19166.1	53115.8	167951.7	890014.4	4215918.0
	الأنواع الأخرى من التعدين	58.5	155.0	82.4	70.0	172.9	356.7	339.9	835.6
3	الصناعة التحويلية	2641.0	2694.2	2058.7	1358.0	3302.6	8541.2	24622.4	93291.6
4	الكهرباء والماء	325.7	269.0	247.5	172.1	302.6	486.8	1100.9	2701.5
5	البناء والتشييد	1527.9	1417.8	1693.2	905.1	3229.6	8762.9	10701.7	30302.3
6	النقل والمواصلات والخزن	1295.1	1533.3	2103.9	2971.3	7344.2	21520.3	119867.7	579223.0
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	2524.2	2376.4	3454.7	3799.3	14640.4	37689.8	206274.3	215054.6
	المال والتامين وخدمات العقارات	1981.0	2384.8	2781.2	3299.1	5077.6	16923.8	33045.9	84069.1
8	البنوك والتأمين	1304.2	1602.0	1748.9	2042.4	2966.8	5029.3	12422.1	38419.9
	ملكية دور السكن	676.8	782.8	1032.3	1256.7	2110.8	11894.5	20623.8	45649.2
	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	3787.4	3904.1	4115.7	5953.3	7845.0	14252.6	50389.6	129411.7
9	الحكومة العامة	3557.2	3599.1	3823.5	5424.6	6851.7	10258.8	31394.5	93399.8
	الخدمات الشخصية	230.2	305.0	292.2	528.7	993.3	3993.8	18995.1	36011.9
	المجموع حسب الأنشطة	20555.6	21820.5	57477.0	44323.4	117903.4	326349.8	1669881.0	6729081.7
	ناقصاً: رسم الخدمة المحتسب	1123.4	1412.6	1550.5	1871.8	2795.0	4702.9	11555.2	33598.8
	الناتج المحلي الإجمالي	19432.2	20407.9	55926.5	42451.6	115108.4	321646.9	1658325.8	6695482.9

3/2

ت	الأنشطة الاقتصادية	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
1	الزراعة والغابات والصيد	1208982.3	1276367.1	1868379.8	2482616.5	2327277.2	2863495.0	3512658.6	2486865.5
	التعدين والمقالع	3711820.0	11156499.2	11752599.0	26936449.4	41849981.4	30816987.2	29044563.4	20372293.8
2	النفط الخام	3710428.5	11152807.8	11746242.9	26926753.9	41834912.0	30799376.2	29021398.8	20349772.0
	الأنواع الأخرى من التعدين	1391.5	3691.4	6356.1	9695.5	15069.4	17611.0	23164.6	22521.8
3	الصناعة التحويلية	65335.3	98440.0	147484.9	301635.4	455994.7	609807.2	624346.2	303724.2
4	الكهرباء والماء	8642.6	13467.8	22231.1	29224.5	46236.4	74076.9	78943.6	64717.8
5	البناء والتشييد	13765.7	54511.2	90968.4	157120.9	226986.0	484693.1	673870.4	217314.3
6	النقل والمواصلات والخزن	577587.4	1068951.9	1393204.4	2056678.7	2390507.0	2609799.2	3238286.9	2284317.3
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	667157.9	613080.3	888248.8	1391580.4	1730504.6	2620931.2	2545856.0	1915353.3
	المال والتامين وخدمات العقارات	152717.0	260636.1	267731.4	321702.8	359874.8	410322.3	477602.5	390794.1
8	البنوك والتأمين	70016.5	84985.2	88249.4	136378.3	167097.8	206536.5	255211.7	160787.3
	ملكية دور السكن	82700.5	175650.9	179482.0	185324.5	192777.0	203785.8	222390.8	230006.8
	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	159575.4	627837.2	772958.3	906167.7	971877.3	1004254.6	1046536.7	1859095.9
9	الحكومة العامة	116479.4	364891.0	453655.6	543184.6	577874.7	595087.2	593726.2	1332373.9
	الخدمات الشخصية	40096.0	262946.2	319302.7	362983.1	394002.6	409167.4	452810.5	526722.0
	المجموع حسب الأنشطة	6565583.6	15169790.8	17203806.1	34583176.3	50359239.4	41494366.7	41242664.3	29894476.2
	ناقصاً: رسم الخدمة المحتسب	64659.0	76646.8	77958.6	119163.7	145539.5	179798.2	219736.9	308687.6
	الناتج المحلي الإجمالي	6500924.6	15093144.0	17125847.5	34464012.6	50213699.9	41314568.5	41022927.4	29585788.6

3/3

ت	الأنشطة الاقتصادية	2004	2005	2006	2007	2008	2009
1	الزراعة والغابات والصيد	3693768.0	5064158.0	5568985.7	5494212.4	5716815.1	6132734.6
	التعدين والمقالع	30855992.8	42529152.0	53030897.0	59274337.1	86867107.9	56654018.2
2	النفط الخام	30808541.6	42379784.7	52851810.9	59018094.5	86564722.1	56231242.7
	الأنواع الأخرى من التعدين	47451.2	149367.3	179086.1	256242.6	302385.8	422775.5
3	الصناعة التحويلية	937681.6	971031.3	1473218.3	1817913.8	2331767.7	3369376.3
4	الكهرباء والماء	441590.8	588352.9	779387.5	972816.6	1307953.5	1686131.5
5	البناء والتشييد	682851.2	2685034.7	3449743.6	4928470.3	5972752.6	7066052.7
6	النقل والمواصلات والخزن	4428750.4	5887625.9	6742912.0	7333112.6	12030992.9	14185877.1
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	3246559.7	4198765.4	6349971.6	6973333.7	10078110.6	11486606.4
	المال والتامين وخدمات العقارات	3691292.3	5475744.6	7945806.5	10864645.4	12970138.5	14547015.7
8	البنوك والتأمين	317318.6	520867.9	690307.3	1542182.6	2023060.6	2373957.9
	ملكية دور السكن	3373973.7	4954876.7	7255499.2	9322462.8	10947077.9	12173057.8
	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	5520751.8	6511223.5	10726238.4	14302388.3	19394459.4	25031294.4
9	الحكومة العامة	4542026.4	5252510.9	8966599.0	12297928.1	17246098.8	22673572.4
	الخدمات الشخصية	978725.4	1258712.6	1759639.4	2004460.2	2148360.6	2357722.0
	المجموع حسب الأنشطة	53499238.6	73911088.3	96067160.6	111961230.2	156670098.2	140159106.9
	ناقصاً: رسم الخدمة المحتسب	263879.9	377489.7	479205.8	505416.8	687840.6	828896.3
	الناتج المحلي الإجمالي	53235358.7	73533598.6	95587954.8	111455813.4	155982257.6	139330210.6

المصدر : البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للأبحاث والإحصاء – مجموعات إحصائية لسنوات مختلفة .

ملحق (3) تطور ناتج القطاعات الاقتصادية المكونة بالأسعار الثابتة (1988=100) لمدة من 1988-2009 (مليون دينار)

السنوات	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات والخزن	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتأمين	القطاعات الخدمية	إجمالي الناتج المحلي
1988	2834.3	3639.0	2641.0	325.7	1527.9	1295.1	2524.2	1304.2	4464.2	20555.6
1989	3147.8	3664.0	2534.5	253.1	1333.8	1442.4	2235.6	1507.1	4409.1	20527.3
1990	2861.8	22586.1	1277.1	153.5	1050.4	1305.1	2143.1	1084.9	3193.5	35655.7
1991	1435.2	4164.6	294.0	37.3	196.0	643.3	822.5	442.2	1560.9	9595.9
1992	2694.7	6278.1	389.1	35.7	380.5	865.2	1724.8	349.5	1172.9	13890.6
1993	1909.7	6445.9	327.1	18.6	335.6	824.2	1443.4	192.6	1001.4	12498.6
1994	2157.1	5758.5	159.2	7.1	69.2	775.3	1334.1	80.3	459.3	10800.2
1995	1974.8	6041.9	133.7	3.9	43.4	829.9	308.1	55.0	250.8	9641.6
1996	2048.4	6289.0	110.7	14.6	23.3	978.6	1130.4	118.6	410.5	11124.2
1997	1757.8	15364.9	135.6	18.5	75.1	1472.2	844.3	117.0	1106.6	20892.1
1998	2242.0	14102.8	177.0	26.7	109.2	1671.8	1065.9	105.9	1142.9	20644.1
1999	2646.3	28711.9	321.5	31.2	167.5	2192.2	1483.3	145.4	1163.4	36862.7
2000	2363.0	42493.2	463.0	46.9	230.5	2427.2	1757.1	169.7	1182.6	51133.2
2001	2498.4	26888.0	532.1	64.6	422.9	2277.1	2286.8	180.2	1054.0	36204.0
2002	2568.6	21238.8	456.6	57.7	492.8	2368.0	1861.7	186.6	927.9	30158.7
2003	1371.7	11236.7	167.5	35.7	119.9	1260.0	1056.4	88.7	1152.3	16488.8
2004	1604.7	13404.9	407.4	191.8	296.7	1924.0	1410.4	137.9	3864.2	23241.9
2005	1606.3	13490.2	308.0	186.6	851.7	1867.6	1331.8	165.2	3637.0	23444.6
2006	1152.8	10977.8	305.0	161.3	714.1	1395.8	1314.5	142.9	3722.4	19886.6
2007	869.3	9378.4	287.6	153.9	779.8	1160.2	1103.3	244.0	3737.9	17714.5
2008	881.0	13387.0	359.3	201.6	920.5	1854.1	1553.1	311.8	4675.9	24144.3
2009	972.3	8982.5	534.2	267.3	1120.3	2249.2	1821.2	376.4	5898.8	22222.3

القيم بسعر الكلفة .

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2و4).

ملحق (4) الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق وأسعار النفط الخام لمدة من 1988 - 2009

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100= 1988	سعر النفط الخام (السعر الاسمي) دولار لبرميل
1988	100	14.2
1989	106.3	17.3
1990	161.2	22.3
1991	461.9	18.6
1992	848.8	18.4
1993	2611.1	16.3
1994	15461.6	15.5
1995	69792.1	16.9
1996	59020.8	20.3
1997	72610.3	18.7
1998	83335.1	12.3
1999	93816.2	17.5
2000	98486.4	27.6
2001	114612.5	23.1
2002	136752.3	24.3
*2003	181301.7	28.2
2004	230184.1	36
2005	315259	50.6
2006	483074.4	61
2007	632029.8	69.1
2008	648891.2	94.4
2009	630713.1	61

المصدر:-

وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الأرقام القياسية 2007.
وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الأرقام القياسية 2008.
وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الأرقام القياسية 2009.
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الإدارة الاقتصادية.

الملحــق القياســي

22/1

أولاً:- اثر مكونات الموازنة العامة على الناتج المحلي الإجمالي*

اختبار ADF لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

Null Hypothesis: LOGGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.2615	-2.659428	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.532598	1% level	Test critical values:
	-3.673616	5% level	
	-3.277364	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGTRUEGDP)
Method: Least Squares
Date: 08/15/11 Time: 12:55
Sample (adjusted): 1991 2009
Included observations: 19 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0187	-2.659428	0.251221	-0.668105	LOGTRUEGDP(-1)
0.7401	0.338358	0.255206	0.086351	D(LOGTRUEGDP(-1))
0.2784	1.127702	0.227850	0.256947	D(LOGTRUEGDP(-2))
0.0220	2.576532	2.393334	6.166501	C
0.0762	1.914852	0.018095	0.034650	@TREND(1988)

-0.023758	Mean dependent var	0.425507	R-squared
0.447410	S.D. dependent var	0.261367	Adjusted R-squared
1.147299	Akaike info criterion	0.384521	S.E. of regression
1.395836	Schwarz criterion	2.069993	Sum squared resid
2.592333	F-statistic	-5.899341	Log likelihood
0.082170	Prob(F-statistic)	1.386016	Durbin-Watson stat

* تم الحصول على النتائج بالاعتماد على البرنامج Eviews 5.1

22/2

اختبار ADF لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير الإيرادات العامة

Null Hypothesis: LOGTR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.0687	-3.657616	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.532598	1% level	Test critical values:
	-3.673616	5% level	
	-3.277364	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGTRUETR)
Method: Least Squares
Date: 08/15/11 Time: 12:59
Sample (adjusted): 1991 2009
Included observations: 19 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0524	-3.657616	0.131767	-0.485905	LOGTRUETR(-1)
0.9970	0.003796	0.198430	0.000753	D(LOGTRUETR(-1))
0.8892	0.141909	0.196898	0.027942	D(LOGTRUETR(-2))
0.0313	2.393165	0.790504	1.891806	C
0.0028	3.612245	0.038385	0.138657	@TREND(1988)

0.026733	Mean dependent var	0.559969	R-squared
0.808134	S.D. dependent var	0.434246	Adjusted R-squared
2.063161	Akaike info criterion	0.607851	S.E. of regression
2.311698	Schwarz criterion	5.172765	Sum squared resid
4.453992	F-statistic	-14.60003	Log likelihood
0.015715	Prob(F-statistic)	2.010796	Durbin-Watson stat

22/3

اختبار ADF لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير النفقات العامة

Null Hypothesis: LOGEXP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.4831	-2.159550	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.532598	1% level	Test critical values:
	-3.673616	5% level	
	-3.277364	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGTRUEEXP)
Method: Least Squares
Date: 08/15/11 Time: 13:05
Sample (adjusted): 1991 2009
Included observations: 19 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0486	-2.159550	0.165356	-0.357094	LOGTRUEEXP(-1)
0.1432	-1.550994	0.241365	-0.374357	D(LOGTRUEEXP(-1))
0.7161	-0.371068	0.231367	-0.085853	D(LOGTRUEEXP(-2))
0.1777	1.419204	1.300514	1.845695	C
0.0206	2.610329	0.030707	0.080156	@TREND(1988)

-0.002836	Mean dependent var	0.463816	R-squared
0.719174	S.D. dependent var	0.310621	Adjusted R-squared
2.027542	Akaike info criterion	0.597122	S.E. of regression
2.276079	Schwarz criterion	4.991759	Sum squared resid
3.027614	F-statistic	-14.26165	Log likelihood
0.054106	Prob(F-statistic)	2.063561	Durbin-Watson stat

22/4

اختبار ADF لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع فقط لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

Null Hypothesis: LOGGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.3465	-1.850736	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.831511	1% level	Test critical values:
	-3.029970	5% level	
	-2.655194	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGTRUEGDP)
Method: Least Squares
Date: 08/15/11 Time: 12:54
Sample (adjusted): 1991 2009
Included observations: 19 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0840	-1.850736	0.242845	-0.449442	LOGTRUEGDP(-1)
0.8952	-0.133957	0.268153	-0.035921	D(LOGTRUEGDP(-1))
0.4953	0.698898	0.242234	0.169297	D(LOGTRUEGDP(-2))
0.0855	1.840927	2.401677	4.421311	C

-0.023758	Mean dependent var	0.275045	R-squared
0.447410	S.D. dependent var	0.130055	Adjusted R-squared
1.274658	Akaike info criterion	0.417303	S.E. of regression
1.473487	Schwarz criterion	2.612133	Sum squared resid
1.896985	F-statistic	-8.109249	Log likelihood
0.173496	Prob(F-statistic)	1.201767	Durbin-Watson stat

22/5

اختبار ADF لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع فقط لمتغير الإيرادات العامة

Null Hypothesis: LOGTR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.5442	-1.433383	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.831511	1% level	Test critical values:
	-3.029970	5% level	
	-2.655194	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGTRUETR)
Method: Least Squares
Date: 08/15/11 Time: 12:58
Sample (adjusted): 1991 2009
Included observations: 19 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1723	-1.433383	0.142728	-0.204584	LOGTRUETR(-1)
0.3306	1.005494	0.249685	0.251057	D(LOGTRUETR(-1))
0.4691	0.742751	0.257348	0.191145	D(LOGTRUETR(-2))
0.1725	1.432600	1.051830	1.506851	C

0.026733	Mean dependent var	0.149851	R-squared
0.808134	S.D. dependent var	-0.020179	Adjusted R-squared
2.616465	Akaike info criterion	0.816247	S.E. of regression
2.815295	Schwarz criterion	9.993898	Sum squared resid
0.881321	F-statistic	-20.85642	Log likelihood
0.472938	Prob(F-statistic)	1.915588	Durbin-Watson stat

22/6

اختبار ADF لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع فقط لمتغير النفقات العامة

Null Hypothesis: LOGEXP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.5387	-1.444883	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.831511	1% level	Test critical values:
	-3.029970	5% level	
	-2.655194	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGTRUEEXP)
Method: Least Squares
Date: 08/15/11 Time: 13:04
Sample (adjusted): 1991 2009
Included observations: 19 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1691	-1.444883	0.191356	-0.276486	LOGTRUEEXP(-1)
0.6684	-0.436886	0.258708	-0.113026	D(LOGTRUEEXP(-1))
0.4928	0.703002	0.246219	0.173092	D(LOGTRUEEXP(-2))
0.1720	1.434332	1.524225	2.186246	C

-0.002836	Mean dependent var	0.202855	R-squared
0.719174	S.D. dependent var	0.043426	Adjusted R-squared
2.318839	Akaike info criterion	0.703385	S.E. of regression
2.517668	Schwarz criterion	7.421255	Sum squared resid
1.272385	F-statistic	-18.02897	Log likelihood
0.319602	Prob(F-statistic)	2.006198	Durbin-Watson stat

22/7

اختبار ADF لجذر الوحدة بالفروق الأولى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

Null Hypothesis: D(LOGGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.0244	-4.428575	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.571559	1% level	Test critical values:
	-3.690814	5% level	
	-3.286909	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGTRUEGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 08/15/11 Time: 12:56
Sample (adjusted): 1992 2009
Included observations: 18 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0304	-4.428575	0.412243	-1.001163	D(LOGTRUEGDP(-1))
0.8066	-0.249817	0.319189	-0.079739	D(LOGTRUEGDP(-1),2)
0.9639	-0.046101	0.193165	-0.008905	D(LOGTRUEGDP(-2),2)
0.4462	0.785489	0.225226	0.176913	C
0.5439	-0.623244	0.016625	-0.010361	@TREND(1988)

0.069105	Mean dependent var	0.732742	R-squared
0.609088	S.D. dependent var	0.650508	Adjusted R-squared
1.025148	Akaike info criterion	0.360079	S.E. of regression
1.272474	Schwarz criterion	1.685542	Sum squared resid
8.910523	F-statistic	-4.226333	Log likelihood
0.001086	Prob(F-statistic)	1.814675	Durbin-Watson stat

22/8

اختبار ADF لجذر الوحدة بالفروق الأولى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير الإيرادات العامة

Null Hypothesis: D(LOGTRUETR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.0299	-4.234893	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.571559	1% level	Test critical values:
	-3.690814	5% level	
	-3.286909	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGTRUETR,2)
Method: Least Squares
Date: 08/15/11 Time: 13:01
Sample (adjusted): 1992 2009
Included observations: 18 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0163	-4.234893	0.484015	-0.970398	D(LOGTRUETR(-1))
0.9898	-0.013028	0.377369	-0.004916	D(LOGTRUETR(-1),2)
0.9292	0.090636	0.264775	0.023998	D(LOGTRUETR(-2),2)
0.7903	-0.271469	0.640612	-0.173906	C
0.6382	0.481400	0.049591	0.023873	@TREND(1988)

0.078020	Mean dependent var	0.546437	R-squared
1.023650	S.D. dependent var	0.406880	Adjusted R-squared
2.592401	Akaike info criterion	0.788357	S.E. of regression
2.839726	Schwarz criterion	8.079579	Sum squared resid
3.915494	F-statistic	-18.33161	Log likelihood
0.026689	Prob(F-statistic)	2.045685	Durbin-Watson stat

22/9

اختبار ADF لجذر الوحدة بالفروق الأولى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير النفقات العامة

Null Hypothesis: D(LOGTRUEEXP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.0362	-4.033453	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.571559	1% level	Test critical values:
	-3.690814	5% level	
	-3.286909	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGTRUEEXP,2)
Method: Least Squares
Date: 08/15/11 Time: 13:06
Sample (adjusted): 1992 2009
Included observations: 18 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0171	-4.033453	0.673301	-1.840435	D(LOGTRUEEXP(-1))
0.5467	0.618838	0.512474	0.317139	D(LOGTRUEEXP(-1),2)
0.6343	0.487065	0.282514	0.137603	D(LOGTRUEEXP(-2),2)
0.1912	-1.378911	0.599902	-0.827212	C
0.1515	1.523716	0.045194	0.068863	@TREND(1988)

0.041588	Mean dependent var	0.736331	R-squared
1.186651	S.D. dependent var	0.655202	Adjusted R-squared
2.345483	Akaike info criterion	0.696795	S.E. of regression
2.592808	Schwarz criterion	6.311808	Sum squared resid
9.076058	F-statistic	-16.10935	Log likelihood
0.000998	Prob(F-statistic)	1.913521	Durbin-Watson stat

22/10

اختبار ADF لجذر الوحدة بالفروق الأولى بوجود قاطع فقط لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

Null Hypothesis: D(LOGGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.1190	-2.560345	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.857386	1% level	Test critical values:
	-3.040391	5% level	
	-2.660551	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGTRUEGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 08/15/11 Time: 12:55
Sample (adjusted): 1992 2009
Included observations: 18 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0227	-2.560345	0.401101	-1.026958	D(LOGTRUEGDP(-1))
0.8102	-0.244795	0.312095	-0.076399	D(LOGTRUEGDP(-1),2)
0.9599	-0.051142	0.188895	-0.009661	D(LOGTRUEGDP(-2),2)
0.5813	0.564527	0.083113	0.046920	C

0.069105	Mean dependent var	0.724756	R-squared
0.609088	S.D. dependent var	0.665775	Adjusted R-squared
0.943479	Akaike info criterion	0.352127	S.E. of regression
1.141339	Schwarz criterion	1.735905	Sum squared resid
12.28800	F-statistic	-4.491310	Log likelihood
0.000328	Prob(F-statistic)	1.726485	Durbin-Watson stat

22/11

اختبار ADF لجذر الوحدة بالفروق الأولى بوجود قاطع فقط لمتغير الإيرادات العامة

Null Hypothesis: D(LOGTR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.1604	-2.380527	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.857386	1% level	Test critical values:
	-3.040391	5% level	
	-2.660551	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGTRUETR,2)
Method: Least Squares
Date: 08/15/11 Time: 13:00
Sample (adjusted): 1992 2009
Included observations: 18 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0320	-2.380527	0.339968	-0.809304	D(LOGTRUETR(-1))
0.7085	-0.381641	0.295314	-0.112704	D(LOGTRUETR(-1),2)
0.8813	-0.152122	0.228436	-0.034750	D(LOGTRUETR(-2),2)
0.5140	0.669553	0.180980	0.121176	C

0.078020	Mean dependent var	0.538352	R-squared
1.023650	S.D. dependent var	0.439427	Adjusted R-squared
2.498959	Akaike info criterion	0.766421	S.E. of regression
2.696820	Schwarz criterion	8.223611	Sum squared resid
5.442043	F-statistic	-18.49063	Log likelihood
0.010831	Prob(F-statistic)	2.139155	Durbin-Watson stat

22/12

اختبار ADF لجذر الوحدة بالفروق الأولى بوجود قاطع فقط لمتغير النفقات العامة

Null Hypothesis: D(LOGEXP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.1983	-2.246047	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.857386	1% level	Test critical values:
	-3.040391	5% level	
	-2.660551	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGTRUEEXP,2)
Method: Least Squares
Date: 08/15/11 Time: 13:05
Sample (adjusted): 1992 2009
Included observations: 18 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0414	-2.246047	0.493491	-1.108404	D(LOGTRUEEXP(-1))
0.6235	-0.501997	0.400929	-0.201265	D(LOGTRUEEXP(-1),2)
0.7274	-0.355594	0.251154	-0.089309	D(LOGTRUEEXP(-2),2)
0.7687	0.299900	0.172399	0.051703	C

0.041588	Mean dependent var	0.689242	R-squared
1.186651	S.D. dependent var	0.622650	Adjusted R-squared
2.398693	Akaike info criterion	0.728945	S.E. of regression
2.596554	Schwarz criterion	7.439052	Sum squared resid
10.35035	F-statistic	-17.58824	Log likelihood
0.000750	Prob(F-statistic)	2.117110	Durbin-Watson stat

اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

Johansen Cointegration test

Sample (adjusted): 1991 2009
Included observations: 19 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LOGGDP LOGTR LOGEXP
Lags interval (in first differences): 1 to 2
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	29.79707	72.99230	0.922941	None *
0.0018	15.49471	24.29181	0.631060	At most 1 *
0.2208	3.841466	2.346506	0.245270	At most 2 *

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	21.13162	48.70048	0.922941	None *
0.0085	14.26460	18.94531	0.631060	At most 1 *
0.2208	3.841466	2.346506	0.245270	At most 2 *

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

LOGTRUEEXP	LOGTRUETR	LOGTRUEGDP
-4.617054	2.594119	-4.340484
1.653310	-0.701745	-1.777966
-1.519645	1.851800	-1.308736

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

0.025043	0.032717	0.337879	D(LOGTRUEGDP)
0.022374	-0.268826	0.241175	D(LOGTRUETR)
0.154228	-0.295889	0.132604	D(LOGTRUEEX)

22/14

ثانياً:- تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وبنية الناتج

اختبار ADF لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

Null Hypothesis: TRUEGDPRATE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 8 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.9799	-0.283968	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.886426	1% level	Test critical values:
	-3.828975	5% level	
	-3.362984	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRUEGDPRATE)
Method: Least Squares
Date: 08/13/11 Time: 07:27
Sample (adjusted): 1997 2009
Included observations: 13 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.8031	-0.283968	4.208157	-1.194981	TRUEGDPRATE(-1)
0.9580	0.059435	3.580678	0.212817	D(TRUEGDPRATE(-1))
0.9160	-0.119243	3.816644	-0.455108	D(TRUEGDPRATE(-2))
0.9530	-0.066560	2.961873	-0.197141	D(TRUEGDPRATE(-3))
0.9079	-0.130748	2.627360	-0.343521	D(TRUEGDPRATE(-4))
0.8769	-0.175471	2.117674	-0.371590	D(TRUEGDPRATE(-5))
0.7250	-0.404442	2.069970	-0.837183	D(TRUEGDPRATE(-6))
0.7358	-0.387354	1.573978	-0.609687	D(TRUEGDPRATE(-7))
0.6461	-0.535205	1.129166	-0.604335	D(TRUEGDPRATE(-8))
0.3242	1.296576	103.3673	134.0235	C
0.2796	-1.468817	5.814577	-8.540548	@TREND(1988)

-1.762694	Mean dependent var	0.869935	R-squared
58.35893	S.D. dependent var	0.219613	Adjusted R-squared
10.54364	Akaike info criterion	51.55401	S.E. of regression
11.02168	Schwarz criterion	5315.631	Sum squared resid
1.337698	F-statistic	-57.53368	Log likelihood
0.501764	Prob(F-statistic)	1.974642	Durbin-Watson stat

22/15

اختبار ADF لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TRUEBDGDP

Null Hypothesis: TRUEBDGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 8 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.4873	-2.123294	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.886426	1% level	Test critical values:
	-3.828975	5% level	
	-3.362984	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRUEBDGDP)
Method: Least Squares
Date: 08/13/11 Time: 07:48
Sample (adjusted): 1997 2009
Included observations: 13 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1677	-2.123294	3.118503	-6.621499	TRUEBDGDP(-1)
0.2158	1.787386	2.746645	4.909314	D(TRUEBDGDP(-1))
0.1966	1.908359	2.378042	4.538158	D(TRUEBDGDP(-2))
0.1955	1.915453	1.919776	3.677241	D(TRUEBDGDP(-3))
0.2999	1.386526	1.471386	2.040116	D(TRUEBDGDP(-4))
0.3684	1.152167	1.910889	2.201662	D(TRUEBDGDP(-5))
0.2840	1.450620	1.183100	1.716229	D(TRUEBDGDP(-6))
0.3548	1.194397	0.798548	0.953783	D(TRUEBDGDP(-7))
0.4199	1.007255	0.489807	0.493360	D(TRUEBDGDP(-8))
0.2025	-1.869419	107.3245	-200.6344	C
0.1889	1.960769	6.180712	12.11895	@TREND(1988)

0.577215	Mean dependent var	0.895043	R-squared
6.837918	S.D. dependent var	0.370261	Adjusted R-squared
6.040900	Akaike info criterion	5.426306	S.E. of regression
6.518934	Schwarz criterion	58.88960	Sum squared resid
1.705550	F-statistic	-28.26585	Log likelihood
0.425592	Prob(F-statistic)	3.185089	Durbin-Watson stat

22/16

اختبار ADF لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع فقط معدل نمو لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TRUEGDPRATE

Null Hypothesis: TRUEGDPRATE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 8 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.9040	-0.278644	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.057910	1% level	Test critical values:
	-3.119910	5% level	
	-2.701103	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRUEGDPRATE)
Method: Least Squares
Date: 08/13/11 Time: 07:26
Sample (adjusted): 1997 2009
Included observations: 13 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7986	-0.278644	4.951643	-1.379746	TRUEGDPRATE(-1)
0.8903	0.149964	4.201895	0.630134	D(TRUEGDPRATE(-1))
0.9205	0.108493	4.429934	0.480618	D(TRUEGDPRATE(-2))
0.8962	0.141838	3.443168	0.488371	D(TRUEGDPRATE(-3))
0.9206	0.108227	3.045523	0.329606	D(TRUEGDPRATE(-4))
0.9251	0.102150	2.442725	0.249525	D(TRUEGDPRATE(-5))
0.9533	-0.063641	2.373920	-0.151080	D(TRUEGDPRATE(-6))
0.9329	0.091413	1.747268	0.159724	D(TRUEGDPRATE(-7))
0.9942	0.007896	1.234786	0.009750	D(TRUEGDPRATE(-8))
0.8704	0.177533	73.53479	13.05484	C

-1.762694	Mean dependent var	0.729633	R-squared
58.35893	S.D. dependent var	-0.081466	Adjusted R-squared
11.12154	Akaike info criterion	60.68954	S.E. of regression
11.55612	Schwarz criterion	11049.66	Sum squared resid
0.899560	F-statistic	-62.29004	Log likelihood
0.605825	Prob(F-statistic)	1.915061	Durbin-Watson stat

اختبار ADF لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع فقط لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TRUEBDGDP

Null Hypothesis: TRUEBDGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 8 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.7177	-1.005373	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.057910	1% level	Test critical values:
	-3.119910	5% level	
	-2.701103	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRUEBDGDP)
Method: Least Squares
Date: 08/13/11 Time: 07:46
Sample (adjusted): 1997 2009
Included observations: 13 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3888	-1.005373	0.553499	-0.556473	TRUEBDGDP(-1)
0.5208	-0.725232	0.573181	-0.415690	D(TRUEBDGDP(-1))
0.9348	-0.088827	0.584056	-0.051880	D(TRUEBDGDP(-2))
0.9569	0.058647	0.691659	0.040563	D(TRUEBDGDP(-3))
0.3996	-0.979368	0.690990	-0.676733	D(TRUEBDGDP(-4))
0.5176	-0.731108	1.377289	-1.006947	D(TRUEBDGDP(-5))
0.3881	-1.007078	0.493882	-0.497378	D(TRUEBDGDP(-6))
0.3962	-0.987467	0.471134	-0.465229	D(TRUEBDGDP(-7))
0.5843	-0.611167	0.424518	-0.259451	D(TRUEBDGDP(-8))
0.2211	1.540446	6.245683	9.621140	C

0.577215	Mean dependent var	0.693285	R-squared
6.837918	S.D. dependent var	-0.226862	Adjusted R-squared
6.959427	Akaike info criterion	7.573936	S.E. of regression
7.394004	Schwarz criterion	172.0935	Sum squared resid
0.753450	F-statistic	-35.23628	Log likelihood
0.674856	Prob(F-statistic)	2.192787	Durbin-Watson stat

22/18

اختبار ADF لجذر الوحدة بالفروق الأولى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TRUEGDPRATE

Null Hypothesis: D(TRUEGDPRATE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 8 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.0124	-4.842379	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.992279	1% level	Test critical values:
	-3.875302	5% level	
	-3.388330	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRUEGDPRATE,2)
Method: Least Squares
Date: 08/13/11 Time: 07:32
Sample (adjusted): 1998 2009
Included observations: 12 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1296	-4.842379	3.474543	-16.82505	D(TRUEGDPRATE(-1))
0.1374	4.560184	3.299348	15.04563	D(TRUEGDPRATE(-1),2)
0.1476	4.236048	2.933017	12.42440	D(TRUEGDPRATE(-2),2)
0.1453	4.306388	2.417162	10.40924	D(TRUEGDPRATE(-3),2)
0.1500	4.164196	2.019460	8.409425	D(TRUEGDPRATE(-4),2)
0.1516	4.118952	1.630834	6.717327	D(TRUEGDPRATE(-5),2)
0.1847	3.349571	1.199081	4.016407	D(TRUEGDPRATE(-6),2)
0.2200	2.777685	0.714700	1.985213	D(TRUEGDPRATE(-7),2)
0.7239	0.463038	0.321051	0.148659	D(TRUEGDPRATE(-8),2)
0.1375	4.556716	70.87522	322.9583	C
0.1340	-4.679831	4.732373	-22.14671	@TREND(1988)

-9.859810	Mean dependent var	0.996758	R-squared
104.0159	S.D. dependent var	0.964343	Adjusted R-squared
8.141596	Akaike info criterion	19.64153	S.E. of regression
8.586093	Schwarz criterion	385.7895	Sum squared resid
30.74905	F-statistic	-37.84957	Log likelihood
0.139510	Prob(F-statistic)	3.398118	Durbin-Watson stat

22/19

اختبار ADF لجذر الوحدة بالفروق الأولى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TRUEBDGDP

Null Hypothesis: D(TRUEBDGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 8 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.0282	-4.846077	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.992279	1% level	Test critical values:
	-3.875302	5% level	
	-3.388330	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRUEBDGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 08/13/11 Time: 07:54
Sample (adjusted): 1998 2009
Included observations: 12 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5530	-0.846077	8.674758	-7.339516	D(TRUEBDGDP(-1))
0.6266	0.664637	8.107043	5.388241	D(TRUEBDGDP(-1),2)
0.6195	0.680803	7.126637	4.851835	D(TRUEBDGDP(-2),2)
0.6373	0.640581	6.556267	4.199819	D(TRUEBDGDP(-3),2)
0.7522	0.410213	6.845084	2.807941	D(TRUEBDGDP(-4),2)
0.7510	0.412449	5.175027	2.134435	D(TRUEBDGDP(-5),2)
0.6567	0.598444	2.603529	1.558067	D(TRUEBDGDP(-6),2)
0.7264	0.458351	1.686183	0.772864	D(TRUEBDGDP(-7),2)
0.7733	0.372029	0.801302	0.298108	D(TRUEBDGDP(-8),2)
0.7930	0.337167	63.11633	21.28075	C
0.8980	-0.161582	3.186809	-0.514932	@TREND(1988)

-1.315275	Mean dependent var	0.879315	R-squared
10.77617	S.D. dependent var	-0.327536	Adjusted R-squared
7.224303	Akaike info criterion	12.41617	S.E. of regression
7.668800	Schwarz criterion	154.1612	Sum squared resid
0.728603	F-statistic	-32.34582	Log likelihood
0.731459	Prob(F-statistic)	2.660304	Durbin-Watson stat

22/20

اختبار ADF لجذر الوحدة بالفروق الأولى بوجود قاطع فقط لمتغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TRUEGDPRATE

Null Hypothesis: D(TRUEGDPRATE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 8 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.8703	-0.448922	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.121990	1% level	Test critical values:
	-3.144920	5% level	
	-2.713751	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRUEGDPRATE,2)
Method: Least Squares
Date: 08/13/11 Time: 07:30
Sample (adjusted): 1998 2009
Included observations: 12 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.6974	-0.448922	5.553745	-2.493197	D(TRUEGDPRATE(-1))
0.8291	0.245261	4.968671	1.218619	D(TRUEGDPRATE(-1),2)
0.9458	0.076821	4.738809	0.364039	D(TRUEGDPRATE(-2),2)
0.9217	0.111041	3.847912	0.427275	D(TRUEGDPRATE(-3),2)
0.9712	0.040757	3.301081	0.134541	D(TRUEGDPRATE(-4),2)
0.9957	0.006085	2.641041	0.016072	D(TRUEGDPRATE(-5),2)
0.8045	-0.281967	2.265609	-0.638827	D(TRUEGDPRATE(-6),2)
0.7277	-0.400292	1.525162	-0.610510	D(TRUEGDPRATE(-7),2)
0.5840	-0.646863	0.938852	-0.607309	D(TRUEGDPRATE(-8),2)
0.7393	-0.381891	19.86463	-7.586117	C

-9.859810	Mean dependent var	0.925765	R-squared
104.0159	S.D. dependent var	0.591707	Adjusted R-squared
11.10610	Akaike info criterion	66.46389	S.E. of regression
11.51019	Schwarz criterion	8834.897	Sum squared resid
2.771271	F-statistic	-56.63661	Log likelihood
0.293271	Prob(F-statistic)	1.826687	Durbin-Watson stat

اختبار ADF لجذر الوحدة بالفروق الأولى بوجود قاطع فقط لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TRUEBDGDP

Null Hypothesis: D(TRUEBDGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 8 (Fixed)

Prob.*	t-Statistic		
0.5281	-1.439069	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.121990	1% level	Test critical values:
	-3.144920	5% level	
	-2.713751	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRUEBDGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 08/13/11 Time: 07:51
Sample (adjusted): 1998 2009
Included observations: 12 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2868	-1.439069	4.414775	-6.353165	D(TRUEBDGDP(-1))
0.3866	1.098442	4.050894	4.449675	D(TRUEBDGDP(-1),2)
0.3721	1.140796	3.522442	4.018389	D(TRUEBDGDP(-2),2)
0.3665	1.157903	2.908824	3.368137	D(TRUEBDGDP(-3),2)
0.5246	0.764268	2.414471	1.845304	D(TRUEBDGDP(-4),2)
0.6007	0.615959	2.444813	1.505906	D(TRUEBDGDP(-5),2)
0.4904	0.837686	1.603634	1.343341	D(TRUEBDGDP(-6),2)
0.6017	0.614055	1.022430	0.627828	D(TRUEBDGDP(-7),2)
0.6839	0.471121	0.541062	0.254906	D(TRUEBDGDP(-8),2)
0.3417	1.236867	9.129834	11.29239	C

-1.315275	Mean dependent var	0.876164	R-squared
10.77617	S.D. dependent var	0.318902	Adjusted R-squared
7.083410	Akaike info criterion	8.893430	S.E. of regression
7.487499	Schwarz criterion	158.1862	Sum squared resid
1.572265	F-statistic	-32.50046	Log likelihood
0.448387	Prob(F-statistic)	2.679678	Durbin-Watson stat

اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

Johansen Cointegration test

Sample (adjusted): 1990 2009
Included observations: 20 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: BDGDP GDPRATE
Lags interval (in first differences): 1 to 1
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.1977	18.39471	15.62131	0.364195	None
0.0404	3.841466	5.904033	0.103002	At most 1

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.2814	17.14460	9.717277	0.364195	None
0.0104	3.841466	5.904033	0.103002	At most 1

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

TRUEGDPRATE	TRUEBDGDP
0.038387	0.021331
-0.012619	0.077164

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

-1.674786	-3.190446	D(TRUEBDGDP)
3.727071	-28.30263	D(TRUEGDPRATE)

-166.7091 Log likelihood 1 Cointegrating Equation(s):

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

المصـادر والمراجــع

أولاً:- المصادر العربية

القرآن الكريم

أ- الكتب

1. إبراهيم، موسى، السياسة الاقتصادية الحديثة، بيروت ـ لبنان، دار المنهل اللبناني، ط1، 1998.
2. ابدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي ـ النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، الرياض ـ السعودية، دار المريخ، 1999.
3. الاثوري، جميل حميد، دراسة عجز الموازنة العامة في اليمن في ضوء سياسات الإصلاح الاقتصادي ـ دراسة تحليلية ، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرين (التحديات ، الفرص ، الآفاق) ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1،2009.
4. اكرمان، سوزان روز، الفساد والحكم (الأسباب، العواقب، الإصلاح)، ترجمة فؤاد سروجي، عمان ـ الأردن، الأهلية، ط1، 2003.
5. ايدنز، دافيد، النفط والتنمية في الشرق الأوسط، ترجمة محمد عزيز وفتحي أبو سدرة، منشورات جامعة قار يونس ـ بنغازي، 1988.
6. بن إسماعيل، حياة، تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة (دراسة نظرية)، القاهرة ـ مصر ، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009.
7. الجميل، سرمد كوكب، الموازنة العامة للدولة مشاركة وشفافية و مساءلة، جامعة الموصل ، دار بن الاثير للطباعة والنشر، ط 1،2008 .
8. الجنابي، طاهر، علم المالية العامة والتشريع المالي، القاهرة ـ مصر، العاتك لصناعة الكتب، طبعة منقحة، 2007.
9. جوارتيني، جيمس، و استروب، ريجار، الاقتصاد الكلي ـ الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، الرياض ـ السعودية، دار المريخ، الطبعة العربية، 1999.
10. الحافظ، مهدي، الآن والغد في الاقتصاد والسياسة،منشورات الجمل، بغداد، ط1، 2009.
11. حشيش، عادل احمد، أساسيات المالية العامة ـ مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، بيروت ـ لبنان، دار النهضة العربية، 1992.
12. حشيش، عادل احمد، و شهاب، مجدي محمود، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003 .
13. الحصري، طارق فاروق، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي (البطالة، الفقر، التفاوت في توزيع الدخل)، المنصورة، مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1.
14. خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، أربد ـ الأردن، عالم الكتاب الحديث، ط1 ،2006.
15. خلف، فليح حسن، المالية العامة، أربد ـ الأردن،عالم الكتب الحديث، ط1، 2008 .
16. خليل، سامي، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، الكويت، 1994.
17. خليل، سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الجزء الأول، الكويت، ط1، 2002.
18. خليل، سامي، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، الكويت،1994.
19. خليل، علي محمد، و اللوزي، سليمان احمد، المالية العامة، عمان ـ الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2000.
20. رضوان، محمد عوض، الاتجاهات الحديثة في تطوير الموازنة العامة للدولة ودورها في إدارة البرامج والأنشطة والمشروعات الحكومية ـ دراسة مقارنة، القاهرة ـ مصر،دار النهضة العربية، ط2، 2009.

21. رضوان، محمد عوض، فلسفة موازنة البرامج والأداء في علاج مشكلتي العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة، القاهرة ـ مصر ، دار النهضة العربية، ط1، 2009.
22. زكي، رمزي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، القاهرة، سينا للنشر، ط1، 1992.
23. زكي، رمزي، مشكلة التضخم في مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1980.
24. الزمداني، أناس بن صالح، المالية العامة والسياسة المالية، عمان ـ الأردن، مكتبة و وراقة البديع، ط1، 2002.
25. ساموبلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، بيروت ـ لبنان ، مكتبة لبنان ناشرون، ط1،2006.
26. سعود، مجيد هادي، موضوعات تنموية من منظور عربي، دمشق،الهيئة العامة السورية للكتاب ـ وزارة الثقافة، 2007.
27. سيجل، باري، النقود والبنوك والاقتصاد ـ وجهة نظر النقديين ، ترجمة طه عبد الله منصور و عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، دار المريخ، 1987.
28. السيد علي، عبد المنعم، و العيسى، نزار سعيد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، الأردن، دار الحامد، 2003.
29. الشايجي، وليد خالد، المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، الأردن، دار النفائس، ط1، 2005.
30. الشعراوي، عايد فضل، السياسة المالية في دولة الخلافة، بيروت ـ لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط1، 2007 .
31. طاقة، محمد، و العزاوي، هدى، اقتصاديات المالية العامة، عمان ـ الأردن، دار المسيرة، ط1، 2007.
32. الطويل، رواء زكي يونس يحيى، اثر السياسات الاقتصادية على المتغيرات الهيكلية في الاقتصاد التركي للفترة 1980 ـ 1995، جامعة الموصل، العراق،مركز الدراسات الإقليمية، 2008.
33. عايب، وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ـ دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، بيروت ـ لبنان،مكتبة حسين العصرية ، ط1، 2010.
34. عبد الله، خلف، و الدباس، سهيل بسيم، المحاسبة الحكومية وإعداد موازنة البرامج والأداء، عمان ـ الأردن ،الوراق للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2009.
35. عبد الله، عبد القادر محمد، الموازنة العامة وتطبيقها في دولة قطر، الدوحة ـ قطر، دار الثقافة، ط1، 2001.
36. عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن، اقتصاديات المالية العامة، ط2، 1996.
37. عتمان، سعد عبد العزيز، المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر، بيروت ـ لبنان، الدار الجامعية، 2008.
38. عصفور، محمد شاكر، أصول الموازنة العامة، عمان ـ الأردن، دار المسيرة، ط1، 2008.
39. عطوي، فوزي، المالية العامة والنظم الضريبية وموازنة الدولة، بيروت ـ لبنان،منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.
40. العلي، عادل فليح، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، عمان ـ الأردن، دار الحامد، ط1، 2007.
41. العمر، صلاح نجيب، اقتصاديات المالية العامة، بغداد،مطبعة العاني، سنة النشر غير موجودة.
42. عمرو، حافظ شعيلي، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، طرابلس ـ ليبيا، جامعة الفاتح، 2007.
43. العنبكي، عبد الحسين محمد، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، بغداد، مركز العراق للدراسات، 2008.
44. عوض الله، صفوت عبد السلام، الاقتصاد السري ـ دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002.

45. عيسى، خليفي، هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، الأردن، دار النفائس، ط1، 2011.
46. العيسى، نزار سعد الدين، و قطف، إبراهيم سليمان، الاقتصاد الكلي ـ مبادئ وتطبيقات، عمان ـ الأردن، دار الحامد، ط1، 2006.
47. الفهداوي، خميس خلف موسى، و الشيخ راضي، مازن عيسى، التنمية الاقتصادية، جامعة الكوفة ـ النجف، 2000 .
48. قاسم، مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق ـ الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، بغداد ـ العراق، بيت الحكمة، ط1، 2010.
49. القريشي، محمد صالح تركي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع،الأردن، ط1، 2010
50. كارل، تيري لين، مخاطر الدولة النفطية : تأملات في مفارقة الوفرة، بغداد ـ العراق، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، 2007 .
51. كنعان، علي، الاقتصاد المالي ، جامعة دمشق ، مطبعة الروضة ، 2009 .
52. الكواري، علي خليفة، نحو ستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة " الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، بيروت ـ لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1986.
53. اللوزي، سليمان احمد، و مرار، فيصل، أدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، عمان ـ الأردن، دار المسيرة، ط1، 1997.
54. المحجوب، رفعت، المالية العامة، القاهرة ـ مصر، مكتبة النهضة العربية، 1990.
55. المعارك، محمد عبد العزيز، و شفيق، علي، أصول وقواعد الموازنة العامة للدولة، الرياض، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 2003.
56. معروف، هوشيار، التحليل الاقتصادي الكلي، عمان ـ الأردن، دار صفا للنشر والتوزيع، ط1، 2005.
57. المعموري، عبد علي كاظم، تاريخ الأفكار الاقتصادية ـ الجزء الثاني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، ط1، 2007.
58. المغربي، إبراهيم متولي إبراهيم حسن، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصادي الوضعي ، دار الفكر الجامعي، ط1 ، 2010.
59. المهايني، محمد خالد، التهرب الضريبي وأساليب مكافحته، القاهرة ـ مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2010.
60. ناشد، سوزي عدلي، الاتجار بالبشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة، 2005.
61. ناشد، سوزي عدلي، الوجيز في المالية العامة(النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة)،دار الجامعة الجديدة، 2000.
62. نايف، إيمان عطية، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، 2008 .
63. النجفي، سالم توفيق، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها على التكامل الاقتصادي العربي، بغداد، العراق، بيت الحكمة، ط1 ،2002.
64. الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، و الخشالي، منجد عبد اللطيف، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الأردن، دار المناهج، ط1، 2006.
65. الوادي، محمود حسين، و العساف، احمد عارف، الاقتصاد الكلي، عمان ـ الأردن، دار المسيرة، ط1 ،2009.
66. الوادي، محمود حسين، وآخرون، الاقتصاد الكلي، عمان ـ الأردن، دار المسيرة، ط2، 2010.
67. الوردي، عدنان، أساليب التنبوء الإحصائي ـ طرق وتطبيقات، البصرة، جامعة البصرة، 1990.

ب ـ التقارير والنشرات

1. البنك المركزي العراقي ـ المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ـ التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2008.
2. البنك المركزي العراقي ـ المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ـ المجموعة الإحصائية للبنك المركزي , عدد خاص 2003.
3. البنك المركزي العراقي ـ المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ـ المجموعة الإحصائية للبنك المركزي , 2006.
4. البنك المركزي العراقي ـ المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ـ المجموعة الإحصائية للبنك المركزي , 2007.
5. البنك المركزي العراقي ـ المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ـ المجموعة الإحصائية للبنك المركزي , 2008.
6. البنك المركزي العراقي ـ المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ـ النشرة السنوية 2005.
7. البنك المركزي العراقي ـ المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ـ النشرة السنوية 2009.
8. البنك المركزي العراقي ـ المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ـ مجموعات إحصائية لسنوات مختلفة.
9. وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء ـ مديرية الأرقام القياسية 2008
10. وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء ـ مديرية الأرقام القياسية 2007.
11. وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء ـ مديرية الأرقام القياسية 2009.
12. وزارة المالية ـ دائرة المحاسبة والموازنة.

جـ ـ البحوث والدراسات

1. الحاج، حسن، عجز الموازنة ـ المشكلات والحلول، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، العدد الثالث والستون، أيار، 2007.
2. الحلفي، عبد الجبار عبود، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد 19، 2007 .
3. الحلفي، عبد الجبار عبود، الاقتصاد العراقي ـ النفط ـ الاختلال الهيكلي ـ البطالة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 2008.
4. حمادي، إسماعيل عبيد، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ـ التشخيص وسبل المعالجة، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات .
5. الحوشان، حمد بن محمد ، ديناميكية الناتج غير النفطي في المملكة العربية السعودية ـ تحليل متجه الانحدار الذاتي، قسم الاقتصاد ـ كلية إدارة الأعمال ـ جامعة الملك سعود، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول ـ المجلد العشرون، 2007.
6. الدليمي، فواز جار الله نايف، الاقتصاد العراقي وإشكالية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الخصخصة ـ دراسة تحليلية للفترة 1950-2003، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2004، ص57.
7. الربيعي، فلاح خلف، سبل مواجهة المأزق التنموي في العراق، الحوار المتمدن، العدد 2564، 2009/2/21.
8. رسن، سالم عبد الحسن، قراءة في موازنات العراق الفيدرالية (الأبعاد والتطورات)، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ـ المجلد (10) العدد (4)، 2008.
9. الزويني، خديجة جمعة، الفساد وأثره في الموازنة العامة للدولة، الجامعة المستنصرية، مجلة

الإدارة والاقتصاد ـ السنة الحادية والثلاثون ـ العدد 73، 2008.
10. عبد الجبار، عمار، التضخم في الاقتصاد العراقي، بغداد ـ العراق، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، العدد الثالث، ت1 2006.
11. عبد الله، خالد، آفاق التحول الديمقراطي في البحرين ـ الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، الحوار المتمدن، العدد 86 ، 2002.
12. العذاري، عدنان داوود محمد، التغييرات الهيكلية والتكييف الاقتصادي في الأردن ـ دراسة قياسية للمدة 1978- 1998، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع ، ك2002،1.
13. غزال، قيس ناظم، اثر صادرات العراق الاستخراجية في النمو الاقتصادي للمدة 1970 ـ 2000، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 26، العدد 74 ، 2004.
14. الفهداوي، خميس خلف موسى، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للفترة 1970 ـ 1999، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية ـ جامعة الانبار، العدد الأول، نيسان 2002.
15. قرم، جورج، إخراج الدول العربية من الاقتصاد ألريعي، بيروت ـ لبنان، مجلة القبس، العدد (4) السنة الرابعة، ابريل 2010.
16. المهايني، محمد خالد، و سلوم، حسن عبد الكريم، الموازنة الفيدرالية للعراق ـ الاتجاهات ومعدلات النمو للإنفاق والإيرادات للفترة 2004 إلى 2007 ، مجلة الإدارة والاقتصاد ـ الجامعة المستنصرية ، السنة الثلاثون ـ العدد 68 ، 2008.
17. الوزان، احمد عباس، العلاقة بين بنية الإنتاج وقوة العمل (عوامل الاختلال وسبل التصحيح)، كلية الإدارة والاقتصاد ـ الجامعة المستنصرية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الرابعة، المجلد الثالث، العدد العاشر،2006.
18. يونس، مفيد ذنون اختلال الهيكل الإنتاجي وفاعلية الإنفاق الحكومي في تصحيحه ـ دراسة حالة العراق، مجلة آفاق اقتصادية، عدد81، 2001.
19. يونس، مفيد ذنون و باسويد، سالم عبد الله ، دور تكوين رأس المال الثابت في تغيرات هيكل الإنتاج للاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، 72 (25)، 2003 .

د ـ الرسائل و الاطاريح الجامعية

1. الاثوري، جميل حميد احمد، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليمني وسياسات الإصلاح الاقتصادي للمدة 1980 ـ 1998 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ـ الجامعة المستنصرية، 2000.
2. آلـ طعمة، حيدر حسين احمد، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري (دراسة تطبيقية لظاهرة العجز المزدوج في البلدان النامية)، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد، 2011.
3. منشد، حلمي إبراهيم، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000)، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، 2004.

هـ ـ المؤتمرات

1. العلي، أحمد أبريهي، الاقتصاد السياسي لعجز الموازنة العامة ومضمونه النقدي، جامعة القادسية، المؤتمر العلمي الأول ، 17-18 آذار 2009.

ثانياً:ـ المصادر الأجنبية

A- Books

1. Andrew & Ben.s. Bernanke, Macroeconomics, Published by Dorling Kindersley (India), Fifth Edition, 2009.
2. Andrew B.Abel & Ben S.Bernanke, Macroeconomics, Published by Dorling Kindersley (India), Fifth edition, 2009.
3. Canpbell R.McConnell & Stanley l. Brne , Macroeconomic _ Principles , Problems , and Policies , Published by MC Graw – Hill/Irwin , A business unit of The MCGraw – Hill co – Panies , Inc . , 1221 , Avenue of The Americans , New York , Ny , 10020 , Sixteenth Edition , 2005.
4. David C. Colander, Economics, Published by Mc Grow _ Hill, Companies, American New York, Sixth Edition, 2006.
5. David N. Hyman, Public Finance a Contemporary Application of Theory to Policy, 10E, South – Western Cengage Learning, 2011.
6. Harvey S.Rosen & Ted Gayer: Public Finance Published by McGraw-Hill/Irwin, American New York,Ninth Edition,2010.
7. Jacqueline Murray Brux, Economic Issues and Policy, South – Western Cengage Learning, Fifth Edition, 2011.
8. Olivier Blonchard, Macroeconomic, Published by Dorling Kindersley (India), Fifth Edition, 2006.
9. Roger A. Arnold, Macroeconomics, South – Western Cengage Learning, 2010.

B- Researches and Studies

1. Adofu & M. Abula, Domestic Debt and The Nigerian Economy, Current Research Journal of Economic Theory 2(1), 2010.
2. Andree and Others, Monitoring and Forecasting Annual Public Deficit Every Month: The Case of France, Empirical Economic s 34, 2008.
3. Ansgar Belke , Fiscal Stimulus Packages and Uncertainty in Times of Crisis Economic Policy for Open Economies, Economic Analysis & Policy , Vol . 39 No. 1, March _ 2009.
4. Axel Dreher & Roland Vaubel , do IMF and IBRD Cause Moral

Hazard and Political Business Cycles ? Evidence, Open Economies Review 15, Kluwer Academic Publishers. Printed in The Netherlands , 2004.
5. Bai. C. E & Qian . Z., Factor Income Share in China: Stories Behind Statistics, Economic Research Journal (Jing Ji Yan Jin) , Vol .3 ,2009.
6. Benjamin S.Cheng, Causality Between Taxes and Expenditures: Evidence from Latin American Countries, Journal of Economics and Finance, Vol. (23), No. (2), Summer1999.
7. Brian W. Cashell, The Economics of The Federal Budget Deficit, Crs Report for Congress, Updated January 28 _ 2005.
8. Brussels Belgium, Changing World Demographics and Trade Imbalances The American European Community Association (AECA), Round – Table Conference Luncheon, April 16, 2007.
9. Carlo Favero & Francesco Giavazzi , Debt and The Effects of Fiscal Policy , The Federal Reserve Bank of Boston for its Hospitality While This Paper Was Completed , February 2008 .
10. Cristian and Others, Fiscal Sustainability and Social Cohesion, Common and Specific in Eu sub _ Models (1), Theoretical and Applied Economics, No. 3 (544), Vol um xv11 2010.
11. D.A.Dickey & W.A.Fuller, Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with A unit Root, Econometric a, Vol. 49, NO.4, 1981.
12. Daniel kotio, The Causes of Government Budget Deficits: an Empirical Reexamination of Partisan and Institutional Effects, Work in Progress, Jan. 21. 1997.
13. Derseh Endale , External Imbalances , Famines and Entitlements a Case Study ,World Institute for Development Economics Research of The United Nations University , Annankatu 42 c , 00100 Helsinki , Finland , February , 1993 .
14. Enders. Walter, Applied Econometric Time Series, John Wiley & Sons, Inc, New York, 1995.
15. Ghali, Khalifah, Public Investment and Private Capital Formation in Vector Error-Correction Model of Growth", Applied Economics, 1998.
16. Guido Tabellini & Alberto Alesina , Voting on The Budget Deficit , American Economic Association , The American Economic Review . Vol. 80, No. 1, 2010.
17. Homi Kharas & Deepak Mishra , Fiscal Policy , Hidden Deficits , and Currency Crises , International Monetary Fund Working Paper WP/98/130, Washington , D.C, 1997 .
18. J.G.Mac KInnon, Critical Values for Cointegration Tests, in Engle, R.F., Granger, C.W.J.(eds): Long Run Economic Relationships :

Readings in Conintegration, Oxford University Press, 1991.
19. Janet L. Yellen, Symposium on The Budget Deficit, American Economic Association, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 3, No. 2, 2010.
20. Joachim Benner and Others, Euroland : Recovery is Slowly Gaining Momentum , Kiel Economic Policy Papers , September – 2005.
21. Johansen .S & Juselius.k, Maximum Likelihood Estimation and Interference on Cointegration With Application to The Demand for Money, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol 52, 1990.
22. Johansen .S, Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Vector Autoregressive Models, Econometric a, 1991.
23. Jonathan Millar, The Effect of Budget Rules on Fiscal Performance and Macroeconomic Stabilization, Bank of Canada, Working Paper 97 _ 15 / Document Detravail 97 _ 15, June _ 1997.
24. Jory Mayer, Structural Change, Global Imbalances, And Employment In The Least Developed Countries, International Center For Trade and Sustainable Development, Policy Brief Number 1. , January 2011.
25. Kishore G . Kulkarni, The Budget Deficit and Macroeconomic Performance , Association For Asian Studies , The Journal Of Asian Studies , Vol . 62, No. 4, 2010.
26. Kwok Tony Soo , Endogenous Economic Policy And The Structure Of Production : Theory and Evidence , London, London School Of Economic , Augest 2004 .
27. M.S.Anwar, Stephen Davies & R.K.Sampath, Causality Between Government Expenditures and Economic Growth: An Examination Using Cointegration Techniques. Public Finance, Vol. 51(2), 1996.
28. Michael Brauninger, The Budget Deficit, Public Debt and Endogenous Growth, Hamburg _ Germany, October 2002.
29. Republic of Iraq, Ministry of Planning and Development Cooperation, 2010 – 2014 Five Year National Plan Technical Committee, Policy Paper and The Macroeconomic Indicators Analysis, Prepared By The Committee on Economic Policies Working Group, May – 2009.
30. Republic of Yeman Ministry of Planning & Development, Summary Of The Second Five – Year Plan For Economic & Social Development 2001 – 2005.
31. Robert Eisner, Which Budget Deficit? Some Issuses of Measurement and Their Implications, The American Economic Review. Vol. 74, No. 2, Papers And Proceeding of The Ninety Sixth Annual Meeting of The American Economic Association, 2010.
32. Simon Kuznets, Modern Economic Growth: Rate, Structure And

Spread, Katharina Muller Economic History Before The Industrial Revolution, LUD WIG Maximilians Universital Munctten, 2008.
33. St. Charles Missouri, How Dangerous Is The U.S. Current Account Deficit, Economic Policy Lecture Series Lindenwood University, November 9, 2005.
34. Stephen J. Jurnovsky & Md. A. Bashe , Fiscal Policy and The Structure of Production In A Two _ Sector Developing Economy , University of Washington , Seattle , WA,98195 , Willamette University , Salem , OR, 97301 , February _ 2008.
35. Syed Ahamed Safa & Rokeya Begum, Growth of GDP And GNP Shows Dynamism, Dhaka The Independent, February, 2005.
36. Syed M.Ahsan, C.C.Kwan & Balbir S.Sahni, Causality Between Government Consumption Expenditure And National Income: OECD Countries, Public Finance Vol.44 (2), 1989.
37. T. S. Papola , Emerging Structure of India Economy _ Implications of Growing Inter _ Sectoral Imbalances , Institute For Studies In Industrial Development New Delhi , The Indian Economic Association Andhra University , Vishakhapathnam , December 27 _ 28 , 2005.
38. USAID From The American People, Iraq Economic Recovery Assessment, February 2009.
39. William G. Gale & Peter R . Orszag, Economic Effects of Sustained Budget Deficits, Economic Journal June Vol. 90 NO. 358, 2003.
40. Young Lee and Others, Fiscal Policy In Korea: Before and After The Financial Crisis, Int Tax Public Finance, 2009.

C- Conferences

1. Dongoc Huynh , Budget Deficit and Economic Growth in Developing Countries :The Case of Vietnam , Kansai Institute For Social and Economic Research (KISER) International Conference on Public Policy Reform , Osaka , April 18 – 19 , 2007 .

Abstract:-

Fiscal Policy, In The Developing Countries In General And Especially In Iraq, Was Distinguished By Great Structural Imbalances. Since The Public Budget Of The Government Depends, To A Large Extent, On One Limited Source To Obtain The Largest Part Of Public Revenues. This Source Is The Oil Sector. As Well As The Government's Public Expenditure Are Disequilibrium Because Of The Concentration On The Current Expenditure More Than The Investment Expenditure, This Reflect The Consumption Nature Of Government's Expenditure. The Current Expenditures Are The Greatest Part Of The Public Expenditures.

The Revenual Nature Of The Economy In Iraq Makes This Economy One Of Developing Countries Economies Which Suffer From Disequilibrium In Its Productive Structure. Since Most Of Gross Domestic Product (GDP) And The Product Of Good Sectors Depend On The Oil Sector. Whereas This Sector, In Spite Of Its Importance Was Retreated In The Beginning Of The Economic Blockade, Yet The Of Her Sectors Have Only Small Portions From This Product. Due To This.

Oil Became The Major Source Of Financing Government's Budget As Well As In Controlling The Amount Of Public Expenditures Since The Most Exports Are From Oil Sector, Oil Exports Are The Largest During The Period Of This Study Except The Period Of The International Sanction Until Implementation Of Understanding. This Is What Made Oil The Essential Source For Hard Currency.

This Study Is Based On The Assumption That The Defect Of Product Structure Through Depending On Oil Sector. This Expose The Economy To The Shocks And Its Reflection On Lowering The Public Revenue Of The Government And At Last This Will Lead To Increase The Public Budget Deficit. I.E There Is A Conversely Relationship Between Government's Public Budget Deficit And The Growth Rate Of GDP.

In Order To Shed Lighton The Study Assumption. This Study Was Divided Into Three Chapters. The First Chapter Discuss The Concept Of Public Budget And Product Structure. The Second Chapter Analyse The Relationship Between The Public Budget And Production Structure In The Iraqi Economy. While The Third Chapter Analyse And Review To The Result Of The Study. The Test (VAR) Used In Analysing The Relationship Between Budget Deficit

And Production Structure. This Method Is Considered One Of The Modern Methods In The Econometric. It Depends On Stability Of Time Serieses Then Test The Cointegration I.E. Wither Therese A Long-Term Relationship Between Variables Or Not Then Evaluation The (VAR) For The Variables Of This Study.

MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
UNIVERSITY OF KARBALA
COLLEGE OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS
DEPARTMENT OF ECONOMICS

ANALYSING OF THE RELATIONSHIP BETWEEN PUBLIC BUDGET AND GROSS DOMESTIC PRODUCT IN IRAQ FOR THE PERIOD 1988-2009

A THESIS SUBMITTED BY
SALAM K. SHANI
TO THE COUNCIL OF THE COLLEGE OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS - UNIVERSITY OF KARBALA
IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE MASTER DEGREE IN ECONOMICS

SUPERVISED BY

ASST. PROF. DR. MAHDI S. GAILAN AL-JEBOURI

1432A.H **2011A.C**